DIFI
معهد الدوحة الدولي للأسرة
Doha International Family Institute
البحوث لدعم السياسات الأسرية
Research to advance family policies
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

تقييم العلاقات الزوجية خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي

دراسة استطلاعية حول
تقييم العلاقات الزوجية خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي

DIFI
معهد الدوحة الدولي للأسرة
Doha International Family Institute
البحوث لدعم السياسات الأسرية
Research to advance family policies

الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية 2018
الطبعة الثانية باللغة الإنجليزية 2021

دار جامعة حمد بن خليفة للنشر
صندوق بريد 5825
الدوحة، دولة قطر

www.hbkupress.com

حقوق النشر© معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2023

يتمتع هذا العمل برخصة مشاع إبداعي دولية تتيح الاستغلال غير التجاري من دون اشتقاق (CC BY-NC-ND 4.0).

يمكنكم زيارة الموقع الرسمي للناشر للحصول على آخر نسخة: www.difi.org.qa

الترقيم الدولي الموحد: 9789927151866
معرف الوثيقة الرقمي: https://doi.org/10.5339/difi_9789927151866

للاقتباس:
معهد الدوحة الدولي للأسرة. **دراسة استطلاعية حول «تقييم العلاقات الزوجية خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي»**.
الدوحة، قطر، 2023.

المساهمون

فكرة الدراسة: الدكتورة شريفة نعمان العمادي (المدير التنفيذي، معهد الدوحة الدولي للأسرة، قطر).

إعداد وكتابة التقرير: الدكتور مأمون طربيه (الأستاذ بالجامعة اللبنانية)، والأستاذ أحمد عارف (مدير التخطيط والمحتوى، معهد الدوحة الدولي للأسرة، قطر).

فريق المراجعة من قِبل معهد الدوحة الدولي للأسرة: الدكتورة شريفة نعمان العمادي (المدير التنفيذي، معهد الدوحة الدولي للأسرة، قطر).

فريق المراجعة من قِبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة (مساعد الأمين العام، ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية).

المحتويات

معهد الدوحة الدولي للأسرة 7

مقدمة 9

1. الزواج 9

2. توجهات الدراسة ومسارها المنهجي 11

1.2 منهجية البحث 11

2.2 عينة الدراسة وبياناتها الديموغرافية 12

3. أهداف الدراسة وتحدياتها 14

1.3 أهداف الدراسة 14

2.3 تحديات الدراسة 15

الفصل الأول: الزواج بين المفهوم والواقع الراهن عربيًّا 16

1.1 التفسيرات العلمية لمفهوم الزواج 16

1.1.1 مفهوم الزواج 16

1.1.1.1 مشروعية الاقتران 16

2.1.1.1 إشهار العلاقة 17

3.1.1.1 حدود الارتباط 17

4.1.1.1 الإرادة الذاتية 17

5.1.1.1 مبدأ الكفاءة 17

2.1.1 أنماط الزواج 18

1.2.1.1 الأنماط التقليدية للزواج 18

1.1.2.1.1 زواج الأقارب 18

2.1.2.1.1 الزواج التعددي 19

3.1.2.1.1 الزواج المبكر 20

4.1.2.1.1 الزواج المختلط 21

2.2.1.1 الأنماط غير التقليدية للزواج 22

1.2.2.1.1 الزواج المنقطع (المؤقت) 22

2.2.2.1.1 الزواج العرفي 22

3.2.2.1.1 زواج المسيار 23

4.2.2.1.1 الزواج المدني 23
5.2.2.1.1 زواج المقايضة 24
6.2.2.1.1 زواج التجربة 24
2.1 وظيفة الزواج 25
1.2.1 وظيفة التناسل وإشكالية عدم الإنجاب 25
2.2.1 وظيفة التنشئة ومقتضيات الرعاية 26
3.2.1 وظيفة التآزر الاجتماعي ومناصرة العُصبة 26
3.1 محور الحالة الزواجية القائمة في العالم العربي وعوامل استقرارها 27
1.3.1 معطيات حول خطوة الزواج وترتيباتها وتقييم التجربة 28
2.3.1 معطيات حول دوافع اختيار شريك الزواج 32
4.1 استنتاجات حول هذا الفصل 36
الفصل الثاني: الزواج ومقومات التوافق والتكافؤ 37
1.2 عملية الاختيار الزواجي 37
2.2 محور سبل الدعم المطلوبة لنجاح الزواج واستقراره في العالم العربي 38
1.2.2 معطيات حول الاستقرار الزواجي 39
2.2.2 معطيات حول التوافق الزواجي ومؤشراته 42
1.2.2.2 مؤشرات ما قبل الزواج 42
1.1.2.2.2 آلية التعارف 42
2.1.2.2.2 فرق العُمر بين الشريكين وسن الزواج 42
3.1.2.2.2 فترة الخطبة 42
4.1.2.2.2 نظام التربية في الأسرة 43
5.1.2.2.2 العلاقة مع الأهل 43
2.2.2.2 مؤشرات ما بعد الزواج 43
1.2.2.2.2 مسألة الإنجاب 43
2.2.2.2.2 مسألة الشراكة 43
3.2.2.2.2 مسألة الدخل 44
4.2.2.2.2 مسألة التشاور 44
5.2.2.2.2 مسألة الخلافات 44
6.2.2.2.2 مسألة التواصل الجنسي 44
3.2.2 معطيات حول سبل معالجة الخلل في علاقة الزواج 45

3.2 استنتاجات حول هذا الفصل 49

الفصل الثالث: الزواج الحديث، أزماته وتحدياته في العالم العربي 51

1.3 محور التحديات والمشكلات التي تواجه الشريكين في علاقة الزواج 51

1.1.3 معطيات حول علاقة الزواج ومؤشرات عدم التوافق 51

2.1.3 معطيات حول معوقات الحياة الزوجية وعدم استقرارها 56

3.1.3 معطيات حول العلاقة القائمة ومظاهر التأزُّم 59

2.3 استنتاجات حول هذا الفصل 65

خاتمة 67

توصيات تنفيذية 68

المراجع 70

معهد الدوحة الدولي للأسرة

معهد عالمي معنيٌّ بإثراء القاعدة المعرفية حول الأسرة العربية، ومناصرة قضايا الأسرة عن طريق تعزيز ودعم السياسات الأُسرية القائمة على الأدلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

يُعَد المعهد عضوًا في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ويسهم بدور حيوي في جهود مؤسسة قطر الرامية إلى بناء مجتمعات تنعم بالصحة، وتتمتع بأرقى مستويات التعليم، وقوامها الأُسر المتماسكة والمتلاحمة في دولة قطر والمنطقة بأسرها.

يتمتع المعهد بصفة استشارية خاصة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (إكوسوك).

لمزيد من المعلومات عن معهد الدوحة الدولي للأسرة، يُرجى زيارة: www.difi.org.qa

لمزيد من المعلومات عن مؤسسة قطر، يُرجى زيارة: www.qf.org.qa

مقدمة

1. الزواج

إنه التعبير الأسمى عن العلاقة الإنسانية الخاصة التي تنشأ بها الأسرة، فضلًا عن كونه التعبير الواقعي عن علاقة فريدة بين «ذاتين» يتداخل فيها الإحساس بالذات مع الإحساس بالغير في انسجام تنفرد به المخلوقات العليا من خلق الله، عملًا بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة الروم: الآية 21). وحينما يحدِّث القرآن الكريم عن آية الله في خلق الإنسان الدالة على عظمته وكمال قدرته، وبأنه خلق لنا أزواجًا، لتطمئن نفوسنا إليها، وجعل بين المرأة وزوجها مودة ورحمة، ففي ذلك تبيان لمغزى الزواج كحاجة إنسانية لا غنى عنها، بالنسبة إلى الإنسان، وكُسنة ينظمها الشرع والقانون بوصفها رابطة تنشأ بين رجل وامرأة، تنتج عنها أسرة تُبنى على أساسها المجتمعات، بالنسبة إلى المجتمع.

يبيِّن ما تقدَّم أن علاقة الاقتران بين الرجل والمرأة لا تزال الظاهرة الأساسية في الاجتماع البشري، لكن هذه العلاقة لم تستقر على صورتها الحالية إلا بعدما شهدت الجماعات البشرية، على اختلاف ثقافاتها وبيئاتها، أنظمة متنوعة من الزواج، حيث عُرفت قديمًا عند عرب الجاهلية أنواع متعددة من الأنكحة، فانتشرت بينهم إلى جانب نكاح البعولة (زوج وزوجة) طرق أخرى للنكاح، منها: نكاح الاستبضاع[1]، ونكاح المضامدة[2]، ونكاح المخادنة[3]، ونكاح الضيزن[4]، ونكاح الشغار[5]، ونكاح المسبيات[6]، ونكاح المبادلة[7]. وفي كل هذه الأنواع ينتقل المرء من امرأة إلى أخرى في علاقات عابرة مؤقتة دونما ضوابط، يفتقد فيها السكينة والرضا. وعندما جاء الإسلام كان أهم ما عُني به هو بناء مجتمع جديد يقوم على أساس العقيدة الداعية إلى توحيد الله تعالى، لذا كان لا بد من أن يضع نظامًا أُسريًّا يكون عمادًا قويمًا للمجتمع الإسلامي، «فأبطل ما كان شائعًا في الجاهلية من أنواع الأنكحة التي تقوم على

1 نكاح الاستبضاع، وفيه كان الرجل في الجاهلية إذا أراد ولدًا نجيبًا أو شجاعًا طلب من زوجته أن تذهب إلى من اشتهر بذلك لتستبضع منه، فإذا باضعها وعلقت منه اعتزلها زوجها حتى يبين حملها من ذلك الرجل، فإذا ولدت نُسب الولد إلى زوجها.

2 نكاح المضامدة، وفيه تعاشر المرأة غير زوجها. وتلجأ إليه الجماعات الفقيرة في زمن القحط، حيث يضطرها الجوع إلى دفع نسائها إلى مضامدة رجل غني، فتُحبس المرأة عند هذا الرجل أو غيره حتى إذا غنيت بالمال والطعام عادت إلى زوجها.

3 نكاح المخادنة، أي المصاحبة، وفيه يعاشر رهط من الرجال امرأة واحدة، فإذا حملت ووضعت أرسلت إليهم، وقالت لأحدهم هو ابنك يا فلان، وتُسمي من أحبت باسمه.

4 نكاح الضيزن، وفيه كان الرجل في الجاهلية إذا مات وترك زوجة وكان له أولاد، ورث نكاحها أكبر أولاده من جملة ما يرث عن أبيه، فإذا أعرض عنها انتقل حقه إلى الذي يليه، فتصبح زوجة لمن وقعت في نصيبه من أولاد زوجها من غير مهر أو عقد.

5 نكاح الشغار، وفيه يزوِّج الرجل ابنته أو أخته على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته، وليس بينهما مهر، عملًا بمبدأ «زوجني ابنتك أو أختك على أن أزوجك ابنتي أو أختي»، وتكون كل واحدة منهما مهرًا للأخرى. لهذا سمِّي بـ«الشغار» لخلوه من المهر.

6 نكاح المسبيات، حيث كان العرب إذا غزوا قومًا نهبوا أموالهم وأسروا رجالهم وسبوا نساءهم، ثم اتخذوا من الرجال عبيدًا ومن النساء سراري وإماءً، ويتزوجونهن، وتُسمى المرأة المسباة حينها «الأخيذة».

7 نكاح المبادلة، حيث كان الرجل في الجاهلية يقول لرجل متزوج: «انزل لي عن امرأتك أنزل لك عن امرأتي» أو «بادلني بامرأتك أبادلك بامرأتي». وهذا ما عُرف عندهم بـ«زواج البدل». وغالبًا ما تكون هذه المبادلة مؤقتة ومن مظاهر الصداقة والود، فإذا زار رجل ومعه زوجته صديقًا له فإنهما يتبادلان الزوجتين خلال الزيارة.

(لمزيد من المعلومات حول أنواع الأنكحة في الجاهلية، انظر: الترمانيني، عبد السلام، (1984). الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام. سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 80، ص17-43).

رابطة مؤقتة بين الرجل والمرأة، وحرَّمها، واستبقى منها نكاح البعولة، وهو النكاح الشرعي القائم على الخطبة والمهر والعقد الشرعي بالشروط التي عيَّنها الإسلام» (الترمانيني، ع، 1984، ص48). وبدءًا من العصر الإسلامي اتخذ الزواج طابعه الشرعي والقانوني، وانحسرت معه تلك العلاقات المتعددة، ليستقر على زواج يعدِّد فيه الرجل بين الزوجات بشروط وفق أحكام شرعية، أو على زواج واحد يتعاهد فيه ثنائي الزواج على علاقة خاصة. بيد أن هذه العلاقة الخاصة المقررة فتحت باب النقاش لمفهوم الزواج وما يشوبه من تباين في أشكاله ووظيفته وغايته وأزماته. ومع تعدد الرؤى حول مفهوم الاقتران وأنماط الزواج كظاهرة اجتماعية تبرز جملة من الإشكاليات:

- **هل ما زال الناس يتزوجون للأسباب نفسها التي كانت في سابق عهدهم، أم تغيَّرت الرغبات والدوافع؟**
- **علامَ يُبنى الزواج في المجتمع العربي؟ وما مرتكزاته ليصبح مستقرًّا ومستمرًّا؟**
- **كيف تسير مقتضيات العلاقة عند المتزوجين حديثًا؟ وكيف يمكن تقييم مساراتها؟**
- **كيف يمكن تأسيس علاقات الزواج المستقرة في حياة الشباب العربي؟**

وللإجابة عن ذلك يسعى معهد الدوحة الدولي للأسرة، بالشراكة مع قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، إلى مبادرة علمية قوامها دراسة استطلاعية لـ«تقييم العلاقات الزوجية خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي»، وذلك إسهامًا مباشرًا منه، ليس فقط تحقيقًا لرؤيته بأن يصبح رائدًا في المعرفة العلمية حول قضايا الأسرة العربية، بل أيضًا حرصًا منه على إثراء القاعدة المعرفية العربية حول ما تواجهه الأسرة العربية من معوقات وتحديات، مما يتطلب معها تكاتف الجهود لطرحها ومناقشتها وتقديم الأدلة اللازمة لمعالجة الأزمات المستجدة في ظاهرة الزواج. من هنا تأتي هذه المبادرة (الدراسة) لتمثل خطوة عملية من شأنها أن تعمل على سد الفجوة المعرفية، في وجود أبحاث قُدِّمت إلا أنها لم تتطرق بقدر كافٍ إلى خلل العلاقات بين الشريكين في سنوات الزواج الأولى. وبناءً عليه تبرز أهمية الدراسة الآنية في أنها شمولية، إذ إنها لا تختص بدولة معينة، وإنما تطال مختلف الدول العربية المنضوية تحت راية جامعة الدول العربية، للوقوف على جدية ورصانة واقع الزواج عند الشباب العربي بمختلف بيئاته الجغرافية والثقافية والعلمية والمهنية، وما يواجه هذا الزواج - خصوصًا لدى المتزوجين حديثًا - من معوقات وتحديات، وصولًا إلى اقتراح سبل تتيح حياة زوجية أكثر استقرارًا. كذلك يمكن اعتبار هذه الدراسة جهدًا علميًّا إضافيًّا من قِبل معهد الدوحة الدولي للأسرة بعدما أنتج في عام 2019 دراسة معمقة حول «حالة الزواج في العالم العربي»، اشتملت على تحليل متكامل لظاهرة الزواج وما يرافقه من تحولات بنيوية وتحديات هيكلية، لعل من أبرزها - بناءً على ما أشارت إليه الدراسة - تنوع أنماط الزواج غير التقليدي، وتمادي ظاهرة العزوبية مما يعني تأخر سن الزواج عند الإناث والذكور، وتنامي ظاهرة الزواج المبكر (أو ما يُعرف بـ«زواج القاصرات»)، فضلًا عن إشارتها إلى أوضاع الزواج في ظل الحروب والنزاعات، ومؤشرات التوافق، والنزاعات الأسرية والعنف الزواجي الذي يفضي إلى ارتفاع حالات الطلاق بشكل لافت. لهذا، ارتأى المعهد، بالشراكة مع قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، التحرك لإيجاد الأدلة العلمية التي تؤسس لفهم كامل لعوامل الانهيار المبكر لمؤسسة الزواج في العالم العربي، وما يمكن أن يُبنى على هذه الأدلة من سياسات وبرامج تدخُّل تدعم استمرارية مؤسسة الزواج في عالمنا العربي.

2. توجهات الدراسة ومسارها المنهجي

إن الحديث عن «طبيعة العلاقات الزوجية ومآلها» لا يزال هو الآخر يواجه تحديات كثيرة على مستوى العالم العربي، نظرًا إلى تعدد الأقليات، وتباين الجماعات، واعتبار «الزواج» مُسلَّمة اجتماعية يمارسها البعض كحالة مفروضة من دون الإبحار في أبعادها ومقوماتها وأزماتها، مما يترك صعوبة في تحديد سياق موحد لمفهوم الزواج وطرقه وتقاليده في المجتمع العربي. لهذا تبذل منظمات دولية وغير حكومية جهودًا علمية جبارة لاستخلاص صورة عامة عن طبيعة ذلك المفهوم. وبهدف الوصول إلى معطيات علمية دقيقة جرى الاستطلاع عن العلاقة القائمة بين الأزواج، ثم تحليل المعطيات وتنظيمها وفق ثلاثة مستويات:

1. **معرفة وتحليل العلاقة الموجودة بين الأزواج في الأسر العربية كما هي قائمة.**
2. **تحديد أسباب عدم التوازن بين الشريكين في علاقة الزواج، أي: تأثير الثروة، والعمل، وتدخل الأهل، وتوزيع الأدوار، والشراكة وعدم الشراكة، إلخ.**
3. **الوقوف على الإجراءات والتدخلات الواجب ممارستها لتطوير وتعديل العلاقة بين الزوج والزوجة، والسياسات الاجتماعية المفترض تقديمها من قِبل الجهات الرسمية للمقبلين على الزواج.**

1.2 منهجية البحث

لمعرفة أنماط العلاقات الزوجية لدى المتزوجين حديثًا، والأشكال التي تتخذها هذه العلاقات، اتبعت الدراسة المنهج الكمي حيث صُممت استمارة (استطلاع) اشتملت على أسئلة كمِّية تتخذ من الزوج والزوجة موضوعًا لها، وأسئلة نوعية تُبرز آراءهما في القضايا المتعلقة بنظام القيم السائد ومواقفهما منها، وخُصصت كذلك أسئلة تتعلق بأنواع المشكلات التي قد تؤدي إلى النزاع، لما لها من دلالات على سلوك الأزواج في مواجهة النزاعات وكيفية التصدي لها.

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة ارتكزت في عملية الاستطلاع على استبيان إلكتروني، صمَّمه خبراء معنيون باستطلاعات الرأي والدراسات الاجتماعية في معهد الدوحة الدولي للأسرة، يتضمن 35 سؤالًا: منها «أسئلة مغلقة» ذات أجوبة محددة (أسئلة البيانات الديموغرافية وأسئلة الخيارات)، ومنها «أسئلة مفتوحة» للتقييم وقياس الرأي والموقف، وقد توزعت منهجيًّا على ثلاثة محاور هي:

1. محور الحالة الزواجية القائمة في العالم العربي وعوامل استقرارها

وفيه جرى التطرق إلى: خطوة الزواج وترتيباتها وتقييم التجربة، بما في ذلك عُمر الزواج، وطبيعة التعارف وآليته وتأثير التقاليد والأعراف، وكذلك الوقوف على الدوافع التي دفعت الشريكين إلى الإقدام على خطوة الزواج، والخيارات التي يتطلع إليها كلٌّ منهما في الآخر، والجوانب المشتركة التي تميز العلاقة الزوجية.

2. محور سبل الدعم المطلوبة لنجاح واستقرار الزواج في العالم العربي

وفيه جرى التطرق إلى: الاستقرار الزواجي، والعوامل المطلوبة لضمان نجاح العلاقة الزوجية، وكيفية التصرف إذا ما تعثرت الأحوال أو ساءت الظروف بين الزوجين، وتقييم الدور الذي تضطلع به المراكز

الاجتماعية والجمعيات الأهلية لدعم الزواج، والتوافق الزواجي ومؤشراته، وسبل معالجة الخلل في علاقة الزواج، والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لحل مشكلة تباين وجهات النظر والنزاعات الزوجية، وطريقة معالجة المواقف المتوترة، والوقوف على المرتكزات والخيارات التي يُفترض من القطاعات الحكومية المحلية العمل عليها وتأمينها للمتزوجين حديثًا.

3. محور التحديات والمشكلات التي تواجه الشريكين في علاقة الزواج

توقفنا فيه عند مؤشرات عدم التوافق الزواجي، وموقف المتزوجين من الزواج كمؤسسة، وما يمكن أن يحدث لعلاقة الزواج إذا لم تتحقق الغاية منه، وما يمكن أن يؤدي إلى عدم التوافق أو التباعد النفسي بين المتزوجين حديثًا، ومعوقات الحياة الزوجية وعدم استقرارها، وما يمكن أن يؤثر على طبيعة العلاقة الحميمية بين الزوجين وقد يهدد زواجهما، وكذلك الوقوف على تأثير تدخُّل الأهل في حياة أبنائهم الأسرية وآليات هذا التدخل، ومظاهر التأزُّم والتصرفات التي قد تؤدي إليه، وما يترتب عليها من واقع على العلاقة بين الزوجين، وأسباب نشأة الخلافات بين الزوجين، ثم كيفية تحقيق السعادة الزوجية.

2.2 عينة الدراسة وبياناتها الديموغرافية

شمل الاستطلاع عينة بلغت 1184 مشاركًا من طرفَي الأسرة (الزوج أو الزوجة)، ينتمون إلى 19 دولة عربية، وهي: قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، العراق، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن، الصومال، السودان، بنسب متفاوتة في عدد المشاركين من كل دولة عربية، على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب كل دولة عربية

دول الخليج العربي						المجموع
قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	سلطنة عمان	البحرين	%51
%21	%3	%6	%12	%2	%7	
دول شمال أفريقيا والمغرب العربي						%19.5
مصر	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب		
%16	%0.5	%1.5	%1	%0.5		
دول المشرق العربي						%23
العراق	الأردن	فلسطين	سوريا	لبنان		
%5	%14	%1	%1	%2		
الدول العربية الأقل تقدمًا						%3.5
اليمن	الصومال		السودان			
%2	%0.5		%1			
غير محدد (لم يذكر الجنسية)						%3
المجموع العام						%100

وقد تنوَّعت البيانات الديموغرافية لأفراد العينة، بشأن العمر، والحالة الاجتماعية، والنوع، والمستوى التعليمي، والوضع المهني، والوضع السكني، ومكان الإقامة، والدخل الشهري.

فيما يخص العمر تراوحت الفئات العمرية للمشاركين الذكور والإناث بين 21 عامًا وما فوق الأربعين. وفيما يخص مؤشر المستوى التعليمي ثمة مشاركون من ذوي المستوى التعليمي الأقل من المتوسط، والمتوسط، والثانوي، والجامعي، وما بعد الجامعي (دراسات عليا). وبحسب مؤشر الوضع المهني توزَّع المشاركون على قطاعات وظيفية عدة، كالقطاع العام (وظائف الدولة)، والقطاع الخاص (مؤسسات أو شركات، وأعمال خاصة برجال أعمال) والمهن الحرة، ومن ليس لديهم عمل. أما عن الوضع السكني، فقد توزَّع المشاركون بين السكن داخل شقة أو السكن مع الأهل أو غير ذلك. أما عن مكان الإقامة، فقد توزَّع المشاركون بين الإقامة في العواصم أو المحافظات أو الحضر أو الريف. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب بياناتهم الديموغرافية

المتغير	المؤشر	النسبة المئوية	
		الزوج	الزوجة
الحالة الاجتماعية	متزوج	%91.5	
	مطلق	%8.5	
النوع	ذكور	%41.5	
	إناث	%58.5	
المستوى التعليمي	أقل من متوسط	%1.7	%1.2
	متوسط	%6.4	%2.5
	ثانوي	%20.6	%16
	جامعي	%52.5	%63
	دراسات عليا	%18.8	%17.3
الوضع المهني	قطاع عام	%54.7	%47
	قطاع خاص	%25.8	%16.7
	مهنة حرة	%13.7	%4.3
	لا يعمل	%5.6	%31.9
الوضع السكني	شقة مستقلة	%49	
	في دار الأهل	%46.8	
	غير ذلك	%4	
مكان الإقامة	العاصمة	%49.7	
	المحافظات	%30.8	
	مدينة/حضر	%15.2	
	ريف/بادية	%4	
الدخل الشهري	من الزوج	%57.2	
	من الزوجة	%4.4	
	من كليهما	%37.3	
	مصدر آخر	%0.9	

يُشار هنا إلى أن هذا العمل البحثي بحداثة معطياته يُعَد الأكثر أهمية ضمن الدراسات العلمية الرائدة حول تقييم العلاقات الزوجية للمتزوجين حديثًا في المجتمع العربي. ولا يزال مفهوم «التقييم» جديدًا من حيث المعنى والمبدأ، بوصفه يطال مراحل تشخيص وسبل حلٍّ واستشراف تطلعات، وعليه انصب العمل على تفسير وتوضيح مفهوم العلاقات الزوجية وتقييمها لدى المتزوجين حديثًا (منذ خمس سنوات أو أقل)، وما له علاقة بالأسرة العربية، والشراكة، واتخاذ القرارات، وتوزيع الأدوار بين الزوج والزوجة، وواقع العلاقة بينهما، وتغيُّر الأدوار الاجتماعية، والعلاقات المتوقعة بين المتزوجين حديثًا. لهذا يعمل معهد الدوحة الدولي للأسرة على إنتاج دراسة متكاملة حول أحد موضوعات الأسرة العربية، يُعرض فيها ما يواجه الأسرة العربية من تحديات تتطلب تكاتف الجهود لطرحها علميًّا، وتقديم الأدلة اللازمة إلى كل أصحاب المصلحة في العالم العربي. وما المبادرة البحثية حول ظاهرة الزواج الحديث في العالم العربي سوى خطوة علمية استشرافية لتقييم الفجوات المعرفية بشأن حالاته، وتُعَد الدراسة الناتجة نموذجًا ورافدًا علميًّا يمكن أن تسترشد به الدراسات المستقبلية في العالم العربي لإنتاج دراسات مماثلة وتقديم الأدلة إلى صناع القرار والعاملين بمجال الأسرة لمساندة جهود السياسات.

3. أهداف الدراسة وتحدياتها

بعد إصدار معهد الدوحة الدولي للأسرة، في أواخر عام 2019، دراسة علمية مهمة تحمل عنوان «حالة الزواج في العالم العربي»، تشتمل على دراسات علمية معمقة من مختلف الدول العربية حول ظاهرة الزواج بكل أنماطها وتحولاتها، يستكمل المعهد جهوده العلمية بإصدار دراسة أخرى تحت عنوان «تقييم العلاقات الزوجية خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي» عبر شراكة مؤسسية مع قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.

1.3 أهداف الدراسة

جدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تسليط الضوء على الإشكاليات والعوامل التي تؤدي إلى الانهيار المبكر لمؤسسة الزواج في العالم العربي خلال السنوات الأولى من الزواج فحسب، بل تهدف أيضًا إلى الوقوف على عوامل النجاح، وآليات التكيف، والتوافق الزواجي، التي تؤدي إلى استمرارية وتماسك مؤسسة الزواج في سنواتها الأولى وفق الرؤى التالية:

1. **التعرف على عوامل نجاح الزواج وتعزيز العلاقات الزوجية في السنوات الخمس الأولى.**
2. **استكشاف التحديات والمعوقات التي تواجه الأزواج في علاقاتهم الزوجية في السنوات الخمس الأولى.**
3. **الوقوف على سبل الدعم على مستوى الدول والمجتمعات العربية لإنجاح واستقرار مؤسسة الزواج.**
4. **الإسهام العلمي في سد الفجوة المعرفية في مجال الدراسات الأسرية المتخصصة في واقع الزواج ومساره.**

5. **دراسة القضايا المتعلقة بالعلاقات الزوجية في حالات الزواج الحديث، والوقوف على أبرز التحديات التي ترافق هذه الحالة واقعيًّا في المجتمع العربي بناءً على دلالات علمية وإحصائية.**

6. **معرفة ما يتعلق بحالة الزواج خلال السنوات الخمس الأولى، وما يؤثر فيها من تبدلات وأحداث قد تدعم الزواج أو تهدد استقراره، ولا سيما بعدما كشفت إحصاءات رسمية من دول عربية متعددة عن حالات طلاق متزايدة خلال السنوات الخمس الأولى، يعود معظمها إلى عجز الأزواج الجدد عن التكيف مع متطلبات مؤسسة الزواج. حيث تبيَّن، على سبيل المثال، ارتفاع نسب الطلاق في دول الخليج العربي، خصوصًا الكويت التي وصلت فيها نسبة الطلاق إلى ما يقارب 46%، وفي شمال أفريقيا، خصوصًا تونس التي تشير إحصاءاتها الرسمية إلى أن نسبة الطلاق تبلغ 41%، أي بمعدل حالة طلاق كل ثلاث دقائق، تليها مصر التي تشهد بدورها نسبًا مرتفعة في حالات الطلاق تقارب 40%، أي بمعدل حالة طلاق كل أربع دقائق. وفي السياق ذاته تبيَّن ارتفاع حالات الطلاق في دول المشرق العربي، وكثير منها (نحو 70%) يحدث في السنوات الأولى من الزواج التي تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات. لكن لماذا يرتفع معدل الطلاق؟ وما الدافع إليه؟ وهل يمكن الاعتقاد بأن هذه الحالة محكومة بظروف وتداعيات خاصة بكل دولة عربية؟ ينظر أغلب الناس إلى الطلاق بوصفه كارثة أو مأساة تحدث، بينما في أماكن أخرى ربما يكون هو الحل الأفضل لكثير من المشكلات القائمة أو المتوقعة، وأحد صمامات الأمان للتوترات الحتمية التي تقع في الحياة الزوجية، لكن عندما ترتفع معدلاته في مجتمع معين فذلك دليل على أن هناك خللًا ما في مسار العلاقات الزوجية.**

لهذا تأتي أهمية هذه الدراسة وما تشتمل عليه من أهداف، إذ تعمل على تقييم حالات الزواج في السنوات الخمس الأولى، من خلال الوقوف على تحديات الزواج وعوامل استقراره أو تفككه، وتتيح الاطلاع عبر معطيات بيانية على واقع حالات الزواج، بهدف وضع السياسات المناسبة التي تعزز دعائم الزواج وتتفادى أي انحرافات قد يترتب عليها تفككه، وذلك من خلال تقديم أدلة علمية لصناع القرار ومصممي البرامج التدخُّلية لمعالجة مظاهر الخلل في العلاقات الزوجية.

2.3 تحديات الدراسة

تمثَّلت تحديات الدراسة في:

1. **ضآلة حجم العينة بالنظر إلى دراسة حول العالم العربي كله.**
2. **عدم تمثيل ثلاث دول عربية في العينة.**
3. **ندرة الدراسات المرجعية ذات الصلة.**

الفصل الأول: الزواج بين المفهوم والواقع الراهن عربيًّا

عن طريق الزواج تكوَّنت الأسرة، ثم القبيلة، ثم المجتمع، فهو يجسِّد منظومة متشابكة من الأسس الدينية والأعراف والقواعد والقيم التي تكشف عن أنماط حياة المجتمع الذي يمارَس فيه. وعلى الرغم من أنه تحوَّل وتطور في سياقاته ومظاهره، فإنه لا يزال يعبِّر عن نمط معيش من العلاقات القائمة، ويعكس واقع الأسرة الناتجة عنه في كل نواحي الحياة ونشاطاتها. فما الزواج؟ ولماذا يُقبل عليه الأفراد في مرحلة ما من حياتهم؟ ولماذا يشغل حيزًا من اهتماماتهم؟

1.1 التفسيرات العلمية لمفهوم الزواج

1.1.1 مفهوم الزواج

على الرغم من تعدد وجهات النظر في تفسير معنى الزواج ودوافعه، فإنه يبقى واحدًا في مفهومه، فهو وسيلة لاستمرار الحياة ودوامها عن طريق الذرِّية على اختلاف الثقافات والمجتمعات. فمنذ أقدم الحضارات لا تزال ظاهرة الزواج الحالة الاجتماعية القائمة والمستمرة، والرابطة الاجتماعية المتوارثة التي يعترف بها المجتمع وتربط حياة كائنين عاقلين، وما تشتمل عليه هذه الرابطة من حقوق وواجبات للشريكين اللذين يتزوجان، وللأبناء الذين سيولدون أيضًا. وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الزواج، فقال مخاطبًا الشباب: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج...» (الترمانيني، ع، 1984، ص64). ووفقًا للاعتبارات الدينية والاجتماعية باتت فكرة الزواج تكريسًا لعلاقة بين رجل وامرأة بالغين، تتم وفق قواعد اتفق عليها فقهاء الشرع الحنيف، ومنها:

1.1.1.1 مشروعية الاقتران

عملًا بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (سورة النساء: الآية 21)، فالميثاق الغليظ - بحسب المفسرين - هو حق الصحبة والمضاجعة، والرابطة الزوجية بمثابة عهد وثيق مؤكد يعسر نقضه، كالثوب الغليظ يعسر ويصعب جدًّا أن تشقه، فهنا يخبر الله سبحانه وتعالى بأن العهد الوثيق الغليظ المؤكد هو الذي أخذته النساء من الرجال. وبمقتضى الفقه الإسلامي يقوم الزواج على «عقد يجمع بين المتعاقدَين ما دام يصح التعاقد بينهما، فيُحل لكليهما الاستمتاع والإنجاب، ويجعل منهما أساس أسرة، ويرتِّب لكلٍّ منهما حقوقًا على الآخر، وهو كسائر العقود التي يتوقف الالتزام فيها على اجتماع إرادتين: إحداهما تمثل جانب الإيجاب، والأخرى تمثل جانب القبول» (مدكور، م، 1978، ص6). لهذا تتبين شرعية الزواج من عدم شرعيته بناءً على الصيغة التي يتم فيها (وهي صيغة غالبًا ما تكون بمثابة عقد زواج مكتوب). وأهم من صيغة العقد هناك «الميثاق»، باللفظ القرآني، والذي يوجد مسؤولية لهذه العلاقة الزوجية وما ينبني عليها أمام الله والمجتمع والأولاد الذين سينجبانهم لاحقًا.

2.1.1.1 إشهار العلاقة

مقتضى عملية الإشهار أن يشهد بعض من الناس لاثنين قررا الارتباط بأنهما أصبحا «زوجين». وعلى الرغم من أن هذه العملية (الإشهار) شهدت بدورها تحوُّلًا ملحوظًا نتيجة لتغير البناء الاجتماعي، فأصبح عقد الزواج بديلًا عن الإشهار ويُعقد في ظروف خاصة وغير معلنة أمام الملأ (كما يحدث في زواج الأرامل أو المطلقات)، لكن «فكرة عقد الزواج ليست بديلًا عن الإشهار، ولكنها تطوير له، وكذلك فكرة حفلات الزواج ليست هي نفسها عملية الإشهار الوحيدة» (شكري، ع، د.ت، ص148)، بل وسيلة من جملة وسائل عديدة تلجأ إليها الجماعات لتعلن غاية اثنين من أفرادها في الزواج خلال احتفالية خاصة، تتم غالبًا وفق طقوس وتقاليد تتباين في طرق تنظيمها بين جماعة وأخرى.

3.1.1.1 حدود الارتباط

يُعَد الزواج من أكثر الظواهر الاجتماعية التي تستند في أحكامها وضوابطها إلى الدين والأعراف. ثمة ثقافات - خصوصًا القبلية والعشائرية - تشدِّد على ضرورة الزواج من الأقارب، ولا سيما من ابنة العم، حيث الأولى بها هو ابن عمها، وثمة قاعدة عامة لدى مختلف الجماعات الإسلامية في مسألة تحريم الزواج تكاد تصدق صدقًا عامًّا، وهي تحريم الزواج بين الأهل وأبنائهم، والإخوة وأخواتهم، وعليه ينحصر تحريم الزواج في الشريعة الإسلامية في ثلاثة أقسام: تحريم بالنسب، تحريم بالرضاع، تحريم بالمصاهرة، كما ذكر الله تعالى في قرآنه: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا (22) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (سورة النساء: الآيتان 22 و23). ومن خلال هاتين الآيتين نرى أن سبب التحريم يختلف باختلاف صفة النساء، فمن التحريم ما كان بسبب المحارم، ومنه ما كان بسبب المصاهرة، ومنه ما كان بسبب الرضاع.

4.1.1.1 الإرادة الذاتية

تتجلى مثل هذه الإرادة فعليًّا في الدين الإسلامي، حيث يُشترط لصحة زواج المرأة التحقق من رضاها، عملًا بالحديث الشريف: «لا تُنكح الأيِّم حتى تُستأمر، ولا تُنكح البِكرُ حتى تُستأذن...»[8]. ويمكن القول إن القبول والرضا أو الإرادة الذاتية في الموافقة هي القاعدة العامة في مسار العلاقات الزوجية، لذلك فالرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تقرير العلاقة، وهذا ما أشار إليه الباحث «حليم بركات» في كتابه «المجتمع العربي المعاصر» عن العلَّامة اللبناني صبحي الصالح من أن الزواج «عقد بين إرادتين، وليس سرًّا مقدسًا تنتفي معه إرادة كلا الزوجين» (بركات، ح، 1991، ص198).

5.1.1.1 مبدأ الكفاءة

الكفاءة لغةً تعني المساواة، واصطلاحًا هي الأهلية التي يتمتع بها الرجل للزواج من المرأة، أما من منظور الدين الإسلامي فقد اتفق بعض الأئمة والفقهاء في الإسلام «على اعتبار الكفاءة في الإسلام

8 مسلم، صحيح مسلم، الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب 9. الطبعة الأولى، (1998)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص340.

والحرية والحرفة والنسب، واختلفوا في المال واليسار»، واعتبروا «الكفاءة في الرجال دون النساء، لأن الرجل لا يُعيَّر بزواجه من الأدنى منه» (مغنية، م، 1979، ص321). لهذا يُشترط لصحة الزواج - خصوصًا في بعض المجتمعات العربية والإسلامية - أن يكون الزوج كفؤًا للمرأة نسبًا ودينًا ومالًا وصلاحًا وحرفةً، أما إذا تبيَّن لاحقًا أن الزوج غير كفءٍ في شرط من الشروط المذكورة فيحق للمرأة طلب الانفصال.

مما تقدَّم، يُفهم الزواج على أنه تلك الموافقة الاجتماعية التي تتأسس على عقد شرعي بين الطرفين اللذين يدخلان فيه، وغالبًا ما ترافق هذه الموافقة احتفالية اجتماعية عامة تشهد وقوع الزواج بين رجل وامرأة، ومثل هذه الاحتفالية - إلى جانب كونها اجتماعية - ذات مشروعية قانونية ودينية موقرة بما يتفق عليه أبناء المجتمع الذي تتم في كنفه. كذلك يمكن النظر إلى الزواج بوصفه تنظيمًا اجتماعيًّا أُسريًّا، تطوَّر - بحسب كتابات باحثين في علم الاجتماع - من مرحلة التعدد نحو مرحلة الزواج الوحداني. لهذا سنخصص القسم التالي للحديث عن أنماط الزواج وتنوعها واقعًا وحاضرًا في مختلف دول العالم العربي على وجه التحديد.

2.1.1 أنماط الزواج

هناك كثير من الجماعات التي يتزوج أبناؤها وفقًا لنمط يُعَد بالنسبة إليها الأفضل، ويتنوع هذا النمط في صور شتى تبعًا للمجال الاجتماعي الذي تتم فيه مظاهر الزواج وأشكاله، ونستعرض فيما يلي أنماط الزواج التي تنقسم إلى: أنماط تقليدية، وأنماط غير تقليدية.

1.2.1.1 الأنماط التقليدية للزواج

1.1.2.1.1 زواج الأقارب

يُعرف بـ«الزواج الداخلي»، كونه يحدث داخل جماعة ذات صلة قربى. وقد جرى العرف في هذا النوع من الزواج أن يتم إما بين الأقارب جدًّا من جهة النسب (أبناء الخؤولة والعمومة)، أو بين أبناء الملة الدينية الواحدة، كما هي الحال لدى طائفة الموحدين الدروز في لبنان الذين يحرصون ويشددون على الزواج بين أبناء الملة وعدم الزواج من خارجها، أو بين أبناء أقلية معينة (مروة عاشور، 2015)، أو قد يتم بناء على تناسب مستوى اجتماعي نخبوي، كما هي الحال في عادات بعض أهل اليمن عند من يُعرفون بـ«السادة» (الهاشميين)، حيث يُحظر على بنات هذه الطائفة الزواج من أبناء القبائل[9]. وعلى الرغم من كل التطورات التي تشهدها المجتمعات العربية، فما زالت عادة الزواج ضمن الجماعة المصغرة (الأقارب والأنسباء) قائمة، وهو ما يُعرف بـ«الزواج اللحمي» الشائع في مناطق واسعة من العالم العربي، خصوصًا الخليج العربي، وهو الزواج الذي يكون طرفاه، الزوج

9 نشر موقع «عدن الغد» الإلكتروني خبرًا مفاده: «مقتل فتاة من طائفة السادة على يد أحد أبناء عمومتها، والسبب بحسب ما أوردت التقارير الصحفية نية هذه الفتاة الزواج من أحد أبناء القبائل، وهو الأمر الذي ترفضه الأعراف التي تحرم زواج «السيدة» بأي من أبناء القبائل». وتجدر الإشارة إلى أن للهاشميين أو من يعرفون بـ«السادة» في اليمن قوانين وضعوها لأنفسهم، إذ يرفضون أن يزوِّجوا بناتهم لذكور من خارج طبقتهم، لكنهم يسمحون لأبنائهم أن يتزوجوا بنات القبائل، لأن الذكر يورث السيادة، أما الأنثى فلا تورثها أبدًا، وزواجها من غير هاشمي يعني ضياع النسب كما يزعمون. وكذلك في حال موت الرجل الهاشمي، لا تتزوج زوجته من بعده، وتظل حبيسة ماضي زوجها على حساب إنسانيتها (لمزيد من المعلومات، انظر مقال: «زواج محظور لعدم تكافؤ النسب»، عبد العزيز البدري، موقع العربي الجديد الإلكتروني: www.alaraby.co.uk، نُشر بتاريخ 2017/10/30).

والزوجة، مرتبطين معًا برابطة الدم، كأبناء العمومة أو أبناء الخؤولة[10]، مما يمكن اعتباره دليلًا على تغلُّب المعايير العائلية على المعايير الدينية أو العلمية، وتعبيرًا عن ميل إلى احتفاظ بعض القبائل بوحدتها القبلية وتماسكها الداخلي. ويحدث في الأوساط الاجتماعية ذات التكوين العشائري أن يكون لأحد أبناء عم الفتاة حق نقض أي اتفاق لتزويجها من شخص خارج العائلة أو أبعد في درجة القرابة من ابن العم[11]. لكن التغيير الاجتماعي الجاري أصبح يؤثر على مسار هذه العادة، حيث إن نسبة الزواج بين الأقارب آخذة في الهبوط تدريجيًّا، خصوصًا في المدن العربية والطبقات المثقفة، نتيجة للعلم والانفتاح على الخارج والهجرة وفرص التوظيف أو العمل خارج العائلة. «وفي العقود الزمنية الأخيرة تشهد ظاهرة الزواج القرابي انخفاضًا ملموسًا في العديد من البلدان، ويعود ذلك إلى عوامل عدة يأتي من أبرزها: زيادة المستوى التعليمي للمرأة، وتحوُّل نمط الأسرة من الممتد إلى النووي، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتحسُّن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في القطاعات الرسمية، وانخفاض معدلات الخصوبة الذي يؤدي بالضرورة إلى عدد أقل من أبناء العمومة المتاحين للزواج، إضافةً إلى زيادة الوعي بالآثار السلبية لزواج الأقارب على صحة الأطفال خاصة في الحالات التي يوجد فيها أمراض موروثة في الأسرة» (حالة الزواج في العالم العربي، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2019، ص45).

2.1.2.1.1 الزواج التعددي

هو اقتران الرجل بأكثر من زوجة في كنفه، وثمة ظروف تقضي بوجوبه، من بينها انخفاض عدد الرجال بسبب الحروب والأمراض، فيفيض العدد الأنثوي، ويصبح مثل هذا الزواج وسيلة للحد من الفائض أو العنوسة، أو قد تصاب الزوجة بعقم وبدلًا من أن يتخلى عنها الزوج فإنه يرتبط بأخرى لغاية الإنجاب ويتركها في بيتها مكرَّمة. وعُرف هذا الزواج تاريخيًّا بكثرة في العالم العربي، وجاء الإسلام فقيَّده بشروط عندما حدَّده بأربع زوجات وفرض العناية المتساوية والعدالة بينهن. حيث كان الناس قبل ظهور الإسلام لديهم عادة تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، «ولم يكن هنالك حد لعدد الزوجات اللواتي يستطيع الرجل أن يتزوجهن، وكثيرًا ما كان يمتلك من عشر زوجات إلى عشرين في آنٍ واحد، وكذلك المرأة فإنها كانت تستطيع أن تتخذ سبعة أزواج معترفًا بهم في آنٍ واحد، وفي حالة ولادة طفل كان القافة يقررون أيَّ أزواج المرأة هو والد ذلك الطفل» (الإسلام وتنظيم الأسرة، 1971). وحين جاء الإسلام حرَّم تعدد الأزواج وأصبح من المستحيل أن تتزوج المرأة أكثر من رجل، بل اكتفت بزواج واحد معترف به من رجل واحد في آن واحد. أما في حالة تعدد الزوجات فقد سمح الإسلام للرجل أن يتزوج أكثر من زوجة في الوقت ذاته، حُدد عددهن بأربع كحد أقصى شريطة أن يعدل بينهن، وإلا فعليه بواحدة فقط عملًا بالآية الكريمة: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً**﴾ (سورة النساء: الآية 3). ونشير إلى أن نمط

10 لمزيد من المعلومات حول زواج الأقارب، انظر: الفصل الثاني من «حالة الزواج في دول الخليج العربي»، ضمن دراسة معمقة صادرة عن معهد الدوحة الدولي للأسرة بعنوان «حالة الزواج في العالم العربي»، (2019). الطبعة الأولى، منشورات دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، قطر، ص45-52.

11 تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في دولة فلسطين إلى ازدياد ظاهرة زواج الأقارب، إذ بلغت نسبة الفتيات المتزوجات من ابن العم أو الخال 52% في مقاطعة غزة، و47% في الضفة. كما أشارت البيانات إلى أن غالبية الزيجات المبكرة كانت بين الأقارب بما نسبته 72%، وبين الجيران بما نسبته 25% (لمزيد من المعلومات، انظر: سرور، عبير، (2016). زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 32، العدد 2، عن موقع: damascusuniversity.edu.sy).

الزواج التعددي آخذ بالأفول بشكل تلقائي نتيجة التغيرات الاجتماعية في مجالات الحياة، وتغيُّر نمط الحياة الاقتصادي، كالبُعد عن الزراعة التي كانت مبرر سعي الفلاح إلى التعدد في الزوجات لإعانته في العمل الزراعي وما يستتبع ذلك من أيدٍ عاملة، إضافةً إلى تغيُّر وضع المرأة مع انتشار التعليم ومتابعة دراستها العليا ودخولها إلى سوق العمل، مما يخفف من رغباتها في أن تكون زوجة ثانية، هذا فضلًا عن متغيرات أخرى تتعلق بالأعباء الباهظة المترتبة على تكاليف الزواج التي يُلقى بجانب كبير منها على عاتق الرجل في أكثر من بلد عربي مثل دفع المهر والهدايا وتأمين المسكن المناسب، فجميع هذه الأمور أدت بشكل تلقائي إلى العزوف عن التعدد بأكثر من زوجة. وعلى الرغم من هذه المتغيرات، فيلاحظ أن الزواج التعددي لا يزال منتشرًا في بلدان عربية معينة، حيث تشير دراسة «حالة الزواج في العالم العربي» (2019) إلى أن دولًا عربية لم تزل تحافظ على هذا النمط من الزواج، ففي دول الخليج العربي «يمكن القول عمومًا إن الزواج التعددي أكثر انتشارًا في الكويت ثم قطر فالبحرين، فقد بلغ متوسط الأزواج ممن لديهم زوجة واحدة فأكثر في العصمة خلال السنوات 2010-2015 نسبة 8.13% و7.88% و5.16% على التوالي» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص53). كذلك في المغرب، ففي «الوسط القبلي وبعض الأوساط الحضرية المحافظة، ما زال تعدد الزوجات معاشًا ومبررًا، نتبين ذلك، مثلًا، من خلال البحث الذي أجرته رحمة بورقية (وإن كان لا يمكن تعميمه، لكنه يقدم نظرة تاريخية في الثمانينيات) حول قبائل بني كيل شرق المغرب، إذ صار تعدد الزوجات المؤشر الأبرز على الثراء واليسر والمكانة الاجتماعية المرموقة... لقد كان التعدد جذابًا في هذا المجال القبلي إلى حد أن أكثر من ثلثي الرجال الأحاديي الزوجات اعتبروا أنه يتعين على الرجل أن يتزوج بامرأة ثانية في حال هرم، أو مرض، أو عقمت زوجته الأولى» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص166، 167). وأيضًا في موريتانيا يبقى لهذا الزواج حضور فاعل وقوي، انطلاقًا من جملة مبررات، منها ما هو على مستوى الجماعات الأفريقية الموريتانية، حيث الممارسات الاجتماعية الضامنة لاستمرارية مركزية الرجل ومكانته في النظام الاجتماعي، يزكيها تعدد الزوجات وحجم الأسرة وعدد الأبناء (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص168).

3.1.2.1.1 الزواج المبكر

تبدأ سن الزواج في العادة بعد سن النضج البيولوجي بقليل من السنوات أو بكثير تبعًا لظروف الشخص المقبل عليه. وتختلف السن من دولة إلى أخرى، ففي بعض المجتمعات تتزوج الفتاة وهي ابنة أربعة عشر عامًا، والشاب وهو ابن ستة عشر عامًا، ويقال عندها «زواج مبكر»، لأن المتعارف عليه في سن الزواج هو من 17 إلى 21 عامًا بالنسبة إلى الفتاة، ومن 21 إلى 30 عامًا بالنسبة إلى الشاب، وكلما حدث الزواج والعمر صغير اعتُبر زواجًا مبكرًا[12]. وعلى الرغم من أن هذا الزواج يواجه رفضًا واستنكارًا من منظمات أممية بوصفه «زواجًا بالقاصرات»، فإنه لا يزال قائمًا في دول عربية عدة. ففي موريتانيا مثلًا «ينتج الزواج المبكر عن قرار أسري يتوخى الحفاظ على البنت من الانحراف. وينتشر في القاعدة العريضة من المجتمع، وله جذور عميقة في الثقافة الشعبية التي تعتبر الزواج في سن مبكرة بالنسبة للفتاة مدعاة للفخر والاعتزاز، سواء لها أو لأهلها. ومن وجهة

12 عيَّن جمهور الفقهاء السن الصالحة للزواج والتي يفترض فيها بلوغ كلٍّ من الجنسين، فهي عند المالكية والشافعية والحنابلة خمس عشرة سنة للصبي والبنت معًا. وقد وافق الشيعة الجعفرية جمهور أهل السُّنة في تعيين هذه السن. أما أبو حنيفة فقد رفع السن الصالحة للزواج فجعلها للصبي ثماني عشرة سنة وللبنت سبع عشرة سنة (للمزيد من المعلومات حول سن الزواج، انظر: الترمانيني، مرجع سابق، ص113-115).

نظر العديد من الموريتانيين يعتبر الزواج مبكرًا إذا ما تم قبل بلوغ المرأة 15 عامًا» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص169). وتظل العادات والتقاليد تشكِّل الحاضنة الرئيسية للزواج المبكر، حيث تشير المعطيات الرسمية إلى أن نسبة 24% من النساء الموريتانيات يتزوجن في سن مبكرة، وأن نحو 51% منهن تزوجن قبل بلوغ 20 عامًا. وفي السودان ينتشر هذا الزواج بشكل لافت، وذلك للأسباب التالية: ثقافة العِرض والشرف لأن الأسرة تعتمد على سمعة البنت والزواج والستر، والنزاعات والحروب، والخوف من الاغتصابات، وتدني مستوى التعليم.

4.1.2.1.1 الزواج المختلط

هو الاقتران الذي يحدث بين أفراد ينتمون إلى جماعتين غير متجانستين، أو فئتين تختلفان من حيث الديانة أو الجنسية (البلد) أو السلالة (العِرق). ومثل هذا الاقتران غالبًا ما يشوبه نوع من الاستياء والارتياب تجاه طرفَي الزواج، بحيث لا يقبل أعضاء إحدى الجماعتين، أو كلتيهما إلى درجة ما، «الزواج من أعضاء الجماعة الأخرى، ومن ثَمَّ ينشأ احتمال ظهور مصاعب أمام الزوج أو الزوجة، أو بينهما وبين الجماعتين أو الأسرتين اللتين ينتميان إليهما» (دعبس، م، 1995، ص21). ويُعَد هذا النمط من الزواج غير محبَّب إطلاقًا في الجماعات المغلقة (closed congregation)، بل يُنظر إليه نظرة ممتلئة بالريبة، فالرجل الذي يتزوج من خارج حمولته أو فخذه كان يعاقب أو يحاسب بشدة من قِبل عائلته وأقاربه، ويُعَد شاذًّا عن الأعراف الاجتماعية، «والعقاب الذي يسلط عليه يأخذ عدة أشكال، منها فرض المقاطعة الاجتماعية عليه أو على زوجته وأطفاله، أو فصله عن جماعته، أو عدم منحه المجال بالتقدم في المجتمع المحلي» (الحسن، أ، 1981، ص113). لكن كما في الواقع، نتيجة التفاعل بين الجماعات المتجاورة التي تربطها علاقات مودة أو مصلحة أو عيش مشترك، ومع تحولات الحداثة التي طالت صلات القرابة، وتباعد أعضاء الجماعة الواحدة، بدأت أفضلية الزواج الداخلي تشهد نوعًا من التحول نحو الزواج الخارجي، بحيث استُغني عن «واسطات الأقارب»، وأصبح الفرد هو من يقرر اختيار شريك حياته الذي غالبًا ما يكون من غير الأقارب (خارجي). وقد لوحظ أن عامل الاغتراب وهجرة بعض الشباب، سواءً للدراسة أو للعمل في بلدان غير بلدانهم، غالبًا ما يؤدي إلى هذا النوع من الزواج، حيث ينجذبون على مقاعد الدراسة أو في أماكن العمل إلى أفراد مغايرين لهم في العادات والتقاليد لينتهي هذا الانجذاب إلى ارتباط زواجي. ومن المعلوم أن الزواج المختلط بين الأزواج المنتمين إلى جنسيات مختلفة يُعَد ظاهرة ماثلة لدى سكان المناطق التي تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كتلك التي شهدتها دول الخليج العربي منذ ستينيات القرن الماضي وحوَّلت هذه المنطقة إلى منطقة أكثر جذبًا للهجرة، سواء من داخل العالم العربي أو من خارجه. ومع استمرار المهاجرين في العيش في تلك الدول وتكيُّفهم مع سكانها، برزت ظاهرة الزواج المختلط كأحد الملامح الاجتماعية لذلك الاندماج. ويكثر هذا النمط من الجنسيات في المناطق الحدودية التي تفصل دول الخليج العربي الست بعضها عن بعض. فالحدود السياسية بين تلك الدول لم تحل دون استمرار علاقات الزواج والتصاهر بين أفراد القبيلة الواحدة على الرغم من وجود تلك الحدود، لذا أطلقت بعض الدراسات على هذا النمط من الزواج «الزواج العابر للحدود» (Cross-national marriage) (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص58). وكان شيوع هذا النمط من الزواج يجري بناءً على احتكاك ثقافي، كحال احتكاك أبناء الخليج العربي بالشعوب والثقافات الأخرى عن طريق التجارة أو البعثات التعليمية أو الدبلوماسية التي أسهمت في ظهور الزواج المختلط، «ويدخل

في هذا الإطار زواج الخليجيين الذكور من نساء الهند وباكستان وإندونيسيا، أو زواج المبتعثين من الدول التي ابتعثوا إليها خاصة في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص58). ويمكن تفسيره من منظور اقتصادي «كإقدام بعض الشباب على الزواج بنساء من جنسيات أخرى، خاصة في الدول التي لا تبرز فيها ظاهرة المغالاة في المهور والاستهلاك التفاخري المرتبط بعادات الزواج. ويدخل ضمن ذلك إلى حدٍّ كبير زيجات الذكور الخليجيين من أقطار عربية، كالعراق والأردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب على وجه الخصوص» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص58).

2.2.1.1 الأنماط غير التقليدية للزواج

يختلف الزواج في أنواعه وفقًا لآلية العقد وظروف انعقاده، وقد يتنوع بدوره وفقًا للمناطق الجغرافية المختلفة في العالم العربي. وقد تبيَّن، بحسب دراسة «حالة الزواج في العالم العربي» (2019)، وجود بعض الأنماط غير التقليدية للزواج في العالم العربي، من بينها:

1.2.2.1.1 الزواج المنقطع (المؤقت)

يُعرف بـ«النكاح المؤقت»، وسمِّي بذلك لأن الرجل يعقد على المرأة لمدة معينة محددة بأيام أو أسابيع أو سنة. ويُعرف هذا الزواج أيضًا بـ«زواج المتعة»، ويعني أن يتمتع الطرفان من خلاله بالمعاشرة الجنسية بشكل شرعي إلى الوقت الذي اتفقا عليه. وقد «استدل الشيعة الإمامية على حِل نكاح المتعة وبقاء مشروعيته في الإسلام من قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.» (العدناني، خ، 2000، ص159). وهذا الزواج رفضته بعض المذاهب الإسلامية (أهل السُّنة)، وأباحت وجوده مذاهب أخرى (الجعفرية) وفق شروط وأحكام خاصة به، كأن «يشترط فيه الإيجاب والقبول وتعيين الصداق والمدة والإشهاد... ولا يُلزم الرجل فيه بنفقة ولا إسكان، وليس فيه توارث ولا طلاق، فالزوجة تبين فيه بانتهاء المدة، وإن حملت من الزوج ألزم بالإنفاق عليها حتى تلد، وتكون عدتها بوضع حملها» (العدناني، خ، 2000، ص158). وفي دراسة اجتماعية لـ«زينب جعفر» (2007) حول هذا الزواج، تبيَّن أن معظم المقدِمات عليه هن في الغالب من النساء المطلقات، بنسبة 40%. تليهن الأرامل، بنسبة 35%. أما عن نسبة المقدِمين عليه من العازبين فتقارب 45%، والمتزوجين بنسبة 55%. وقد وجدت الباحثة أن الوضع الاقتصادي الحالي، وغلاء المعيشة المتزايد، هما الدافع الأبرز وراء تزايد ظاهرة الزواج المؤقت.

2.2.2.1.1 الزواج العرفي

اكتسب معناه من كونه عرفًا اعتاد عليه بعض أفراد فئات المجتمع، من أغنيائه إلى فقرائه، ومن مشاهير السياسة إلى العامة من الناس، ومن الشباب المراهقين في المعاهد والجامعات إلى غيرهم. ولا تُراعى في هذا النمط كل أركان الزواج الشرعي من حيث وجود الشهود والإشهار والتوثيق الكتابي في المراجع الرسمية. لهذا، ومع انتشار مشكلات حالاته السرية، وما ينتج عنه من فضائح أسرية، بدأت الوسائل الإعلامية تندِّد به وتتناوله على أنه زواج باطل ومحرم، حتى وُصف بأنه نوع من أنواع الدعارة الحلال. وإذا كانت قوانين بعض دول شمال أفريقيا (خصوصًا الجزائر ومصر) لا تعترف به، فإنه يظل، مع ذلك، مسلكًا يجرؤ بعض الأفراد على سلوكه رغبةً منهم في شرعنة ممارساتهم الجنسية خارج إطار الزواج. ويرجع تنامي هذا النمط من الزواج لاتساع نطاق الفردانية في المجتمع، وتناقص

حدة الرقابة التي تمارسها الأسرة التقليدية. هذا بالإضافة إلى أن الفوارق الاجتماعية وتأخُّر سن الزواج والصعوبات المادية المرتبطة بالزواج، ساعدت في بروز هذا النوع من الزواج. كما تُذكر أيضًا أسباب متعلقة بالجانب الثقافي، حيث يتم الاتجاه للزواج العرفي تجنبًا للضوابط الإدارية، خصوصًا منها تلك التي تُحتِّم على الأجنبي غير المسلم أن يدين بالإسلام، وما يترتب على ذلك من إجراءات. لذلك تتجلى إحدى أهم وظائفه في تلبية الطرفين للحاجة البيولوجية، إضافةً إلى ما يتيحه من محافظة على شكل الزواج (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص160).

3.2.2.1.1 زواج المسيار

يشيع في بعض المجتمعات العربية زواجٌ غير تقليدي يُعرف باسم «المسيار»، ويُطلق عليه «زواج الزيارة»، نظرًا إلى أن الزوج يزور زوجته في منزلها أو منزل أسرتها، أو قد يتفقان على مكان للالتقاء فيه. ويُسمى هذا الزواج أيضًا «زواج المسفار»، حيث يلجأ الرجل أو المرأة إلى الزواج والاقتران بعقد زواج، لكنه مؤقت ومحدد بمدة السفر أو الابتعاث. وهو نوع من الزواج عُرف بصورة كبيرة لدى بعض المبتعثين أو المبتعثات للدراسة في الخارج. وفي هذا الزواج قد تتنازل المرأة، تحت وطأة الحاجة الاقتصادية ورغبتها في الاقتران بشريك، عن شروط مهمة، كشرط المبيت المنتظم، والسكن، والنفقة، وربما عدم الإنجاب، ولا تدوَّن هذه الشروط بين الشريكين في عقد الزواج، فهي تتم عادة بالاتفاق السابق بين الزوجين. وليس مستبعدًا أن يكون من بين عوامل ظهور هذا النمط من الزواج غير التقليدي الظروف المادية وتكلفة الزواج المرتفعة، التي تُلجئ البعض إلى زواج المسيار. وعلى الرغم من شيوع هذا النمط من الزواج في بعض الدول، فإنه لا توجد مؤشرات إحصائية تدل على مدى انتشاره، أو توضِّح الأوضاع والظروف التي يظهر فيها. وربما يعود ذلك إلى أن هذا النمط من الزواج يجري توثيقه بوصفه زواجًا بالاتفاق بين الرجل والمرأة، وبشروط زواج لا تُذكر في العقد. ووفقًا لدراسة بعنوان «زواج المسيار ودوافعه الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر المرأة والرجل في مدينة الرياض»، تبيَّن أن حجم ظاهرة زواج المسيار في مجتمع الدراسة من الجنسين غير واضح، وأن قبول بعض النساء لزواج المسيار لكونه الأنسب لظروف المرأة الأسرية، وأن أهم الحاجات النفسية والاجتماعية التي يشبعها زواج المسيار للرجل والمرأة على حدٍّ سواء هي سد احتياجاتهما الجنسية، وإشباع نقص الحرمان العاطفي (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص62).

4.2.2.1.1 الزواج المدني

هو عقد قانوني حر يجمع بين رجل وامرأة بشرط عدم التعارض مع المبادئ الإنسانية، ومفهومه الأساسي يقوم على حرية الاختيار بين طرفين راشدين يتمتعان بالحقوق والواجبات نفسها. وتعتمده أغلب الدول بناءً على المادة السادسة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تعطي للرجل والمرأة حق التزوج وتأسيس أسرة من دون أي قيد يوجِده العِرق أو الجنسية أو الدين. ووفق مبدأ المساواة في الحقوق الذي يشترطه هذا الزواج، لا يوجد تعدد زوجات، ولا ضرورة لمهر، ولا يوجد ولي أمر، ولا حرية طلاق لطرف دون الآخر. وينعقد هذا الزواج وفقًا لشروط تحددها هيئة مدنية لا دينية، تُسنُّ لجميع المواطنين على حدٍّ سواء، وتتغير وفقًا لظروف المجتمع وتطوره. وفيه تضمن الدولة التي ترعاه حقوق الأطفال والمرأة بعد الانفصال. وعلى الرغم من أن هذا الزواج غير منتشر وغير مقبول في دول عربية عديدة، فإنه بات مطروحًا بقوة في بعض الدول، خصوصًا لبنان. فمنذ عام 1951 وهو يُناقَش في البرلمان

اللبناني ثم يُرفض. وفي ولاية الرئيس إلياس الهراوي في التسعينيات، طُرح مشروع قانون الزواج المدني الاختياري في لبنان كواحد من مشروعات عدة تطال الخطبة والزواج والإرث وحضانة الأطفال والطلاق والنفقة، وكان هناك حرص على إقراره، لكنه أثار جدلًا كبيرًا عند طرحه، وكانت له أصداء كبيرة بين مؤيد ومعارض. وإزاء ذلك لم يجد هذا المشروع طريقه إلى الإقرار في البرلمان اللبناني، لكن أهم تعديل طال مشروع الزواج المدني في لبنان هو جعله اختياريًّا وليس إلزاميًّا كما في الخارج.

5.2.2.1.1 زواج المقايضة

هو زواج مبني على أساس مبدأ التبادل، حيث يعمد فيه شخص إلى تزويج أخته إلى أحد الشباب مقابل أن يتزوج هو أخت هذا الشاب. ويتم ذلك بالعقد الشرعي وشهادة الشهود. ومن بين ما يميِّز هذا النمط من الزواج تدني قيمة المهر وصوريته، حيث تكون قيمته رمزية، وذلك تيسيرًا للزواج، سواء بالنسبة إلى الرجل أو المرأة. ويعني هذا النمط من الزواج أن حظ المرأة فيه يكون أوفر إذا كان لها إخوة أشقاء، إذ بفضل قبولهم الزواج وفقًا لهذا المنطق التبادلي سيكون باستطاعتها الزواج أيضًا، حتى إن لم تكن صفاتها الشخصية مُرضية تمامًا لمن سيتزوجها. وعلى الرغم من اتفاق علماء الدين على اختلاف مذاهبهم على تحريم زواج البدل، وإباحة البعض له في حال تسمية المهر وحفظ حق المرأة فيه إلا إذا تنازلت عنه بطيب خاطر، وغالبًا ما تُجبر المرأة على التنازل عن المهر، وبالنظر إلى ما يكتنف هذا الزواج من مخاطر تتمثل في ارتباط مصير كلٍّ من الزوجتين معًا، كأن تترك إحداهما بيت الزوجية فتُجبر الأخرى على ترك بيت الزوجية، وإذا طُلِّقت إحداهما تُطلَّق الأخرى حتى لو كانت سعيدة مع زوجها، فإن هذا النمط من الزواج لا يزال ينتشر - وإن كان على نطاق محدود - بين الفئات الفقيرة التي لا تستطيع توفير المهر أو تكاليف الزفاف. ففي بلد مثل ليبيا صار محدود الانتشار في الوقت الحاضر، وثمة حالات قليلة منه في المغرب، ويمارَس أيضًا في حدود ضيقة لدى قبائل الطوارق في جنوب ليبيا، ويكون الغرض منه في الغالب تخفيض قيمة المهر ونفقات الزواج، حيث يكون التساهل على هذا المستوى صادرًا عن الطرفين، كما يُبتغى منه توطيد الوشائج والتحالفات بين الأسر والقبائل وداخل الوحدة القرابية الواحدة (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص165). أما في دول المشرق العربي فلا تتوفر دراسات حول مدى انتشار هذا النمط من الزواج، ويبدو أنه أكثر انتشارًا في الريف وبين الأسر الفقيرة منه.

6.2.2.1.1 زواج التجربة

ظهر مؤخرًا في بعض دول شمال أفريقيا، خصوصًا مصر، ما يُسمى بـ«زواج التجربة»، وهو نمط من أنماط الزواج، مؤقت بمدة، وينطوي على بعض الشروط التي يضعها كل طرف تجاه الآخر. وتنبع الفكرة من «تجريب» الطرفين للزواج بشروط معينة قبل الدخول في عقد زواج شرعي ملزم للطرفين. وقد أشارت المؤسسات الدينية في مصر، كالأزهر ودار الإفتاء، إلى مخالفة هذا النمط من الزواج للشرع والقِيم والأعراف المجتمعية.

وهناك العديد من أنماط الزواج الدخيلة على المجتمعات العربية، مثل: زواج الخطيفة، وزواج الفصيلة (النهوة)، والزواج البراني، وزواج الفيزا، والزواج الإلكتروني، وقد وردت ضمن القسم الثالث بعنوان «حالة الزواج في دول المشرق العربي» في دراسة «حالة الزواج في العالم العربي» (2019)، كما أوردت الدراسة نفسها الأنماط المستحدثة للزواج في الصومال وجيبوتي، منها على سبيل المثال:

أنواع الزواج في الصومال وجيبوتي	أسباب الزواج
زواج الهروب	للهروب من الزواج المدبَّر والزواج من شخص آخر مرغوب فيه
الزواج بين العشائر لتحقيق السلام (Godobreeb)	لتحقيق السلام بإقامة تحالفات وعلاقات بين العشائر
الزواج بالوكالة	يحدث عندما لا يكون باستطاعة أحد الزوجين أو كليهما الحضور إلى مقر الزواج لبُعد المسافة
خطف المرأة لغرض الزواج (Dhabar-Garaac)	لإظهار تفوق عشيرته من خلال خطف الرجل لامرأة والزواج منها رغمًا عنها. وتكون هي من عشيرة أضعف أو من عشيرة معادية لعشيرته
الاغتصاب لغرض الزواج	يحدث عندما يشعر الشاب بأن صداق العروس غالٍ إلى حدٍّ لا يطيقه، فيغتصبها لكي يجبر والدها وأسرتها على خفض صداقها
دخول بيت الرجل لغرض الزواج (U'gelid)	يحدث عندما تكون المرأة آيسة من أن يتقدم إليها أحد ليتزوجها

2.1 وظيفة الزواج

لماذا يتزوج الناس؟ لعله السؤال الأكثر تعبيرًا عن الوظيفة التي يُتمَّم من أجلها الزواج، فالزواج ليس مجرد تمتع أو تحقيق رغبة واتباع عرف قائم، إنما هو ناموس فرضته الشرائع وكرَّسته القوانين لاستمرار بقاء النوع الإنساني. وبما أن الإنسان لا يمكنه أن يؤدي مهمة هذه الاستمرارية بمفرده، فكان لا بد من وسيلة للتكاثر، ومن هنا جاء الاقتران بشريك من الجنس الآخر. ولأجل ذلك شرَّعه الإسلام وحرَّم ما دونه من علاقات (كالزنى والمساكنة)، بوصفه المقوم الأول للأسرة، والنواة الأساسية في بناء المجتمع. ووفق هذا التصور يأتي الحديث عن الوظائف الاجتماعية للزواج، ومن أبرزها:

1.2.1 وظيفة التناسل وإشكالية عدم الإنجاب

يشتمل الزواج على إشباع الرغبات الجنسية والحفاظ على التناسل بإنجاب الأطفال الشرعيين، حيث تكون الأسرة المنبثقة عن زواج هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تتمتع بشرعية إنجاب الأطفال عن طريق مؤسسة الزواج. وغالبًا ما تحكم الزوجين بشأن إنجاب الأطفال قيمٌ مشجعة وأخرى غير مشجعة. وفيما يخص القيم المشجعة، نجد أنه في الأوساط الدينية الإسلامية هناك تشجيع على الإنجاب وحث عليه، عملًا بما ورد عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «تزوَّجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم»[13]. أما فيما يخص غير المشجعة، فإن هناك أسرًا عربية اتجهت نحو إنجاب عدد محدود جدًّا من الأطفال، نظرًا إلى الظروف الاقتصادية أو المعيشية أو الديموغرافية

13 أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، (2016)، دار ابن حزم، بيروت، ص315.

الضاغطة، وهناك نسبة لا بأس بها من الأزواج تجاوزوا فكرة أن يقرروا الإنجاب لاحقًا أو يكتفوا بعدد محدود من الأطفال، إلى فكرة أن يبقوا «من دون أطفال» (child-free)، اعتقادًا منهم أن الإنجاب تتبعه مسؤولية عن الأطفال ورعايتهم. لكن لماذا مثل هذا الاتجاه؟ السبب الرئيسي في رأيهم هو العامل الاقتصادي، فإنجاب الأطفال وتربيتهم وتعليمهم وتنشئتهم أصبحت بالنسبة إليهم عبئًا ماديًّا مكلفًا، وتزداد التكلفة مع دخولهم الجامعة، حيث تتضاعف متطلباتهم، خصوصًا إذا دخلوا جامعة متخصصة. لهذا «يفضِّل مَن يسمون أنفسهم «childless couples» البقاء متحررين من ضغوط ومتطلبات الأطفال في الرعاية والدراسة والنشاطات الترفيهية، أو من متابعة حالاتهم لدى الأطباء» (SCHAEFER, 2008, p357).

2.2.1 وظيفة التنشئة ومقتضيات الرعاية

ثمة واجبات تربوية واقتصادية متعلقة بالزوجين تجاه مجتمعهما، انطلاقًا من كون الأسرة نواة المجتمع وتتفاعل مع بقية مؤسساته البنيوية فتتأثر بها وتؤثر فيها. وحيث إن هناك تأثيرًا كبيرًا للأسرة في المجتمع، فإن أهمية وظيفتها لا تبرز في إنجاب الأطفال فحسب، بل في رعاية وتدريب وتعليم الأطفال المستجدين الذين سيخرجون إلى المجتمع ويعملون على إعادة بنائه اقتصاديًّا وإنمائيًّا وأخلاقيًّا وحضاريًّا، بل إنها تلعب دورًا رياديًّا بالتعاون مع المدرسة ومكونات المجتمع الأخرى في تأهيل الأطفال لمستقبل مجتمعهم. «ولما كان المجتمع يتكون من مجموعة أفراد، فإننا نستطيع استنتاج أن العائلة هي التي تقرر الصفات لنوعية السكان، وهذه الصفات هي ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد وقياس درجة تقدُّم المجتمع ورقيه الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي» (الحسن، أ، 1981، ص28). ولأن دور الآباء في التربية يجب ألا يتوقف عند حد الإنجاب وتأمين الغذاء والصحة لأولادهم، فلا بد أن يشمل دورهم الإعداد النفسي والتربوي والفكري الذي يساعد الأبناء على مواجهة مشقات الحياة، كي تتجلى مسؤولياتهم عبر مراحل أعمارهم المتعاقبة. لهذا يمكن النظر إلى وظيفة الزواج والأسرة ككل بوصفها نظامًا متكاملًا من التنشئة يعمل في جوانب متعددة: الجانب الانفعالي (يتمثل في إمداد الأبناء بخصائص نفسية، كالجرأة والثقة بالنفس والنزعة إلى الاستقلالية والمبادرة والانطلاق)، والجانب المعرفي (يتمثل في رفع مستوى معارف الأبناء في التحصيل الدراسي)، والجانب الاجتماعي (يتمثل في دعم المعايير السلوكية الخاصة بحياة الجماعة، والإعداد والتهيئة للتكيف مع منظومة العلاقات الاجتماعية القائمة).

3.2.1 وظيفة التآزر الاجتماعي ومناصرة العُصبة

يمثِّل الزواج في أحد وجوهه إرساءً لروابط عاطفية خاصة بين شخصين تجمعهما علاقة حب وإعجاب وانسجام، لكنه - في وجه آخر - يمثِّل روابط اجتماعية مع الأقارب والأنسباء، وحتى مع الغرباء، حيث «يتيح الاغتراب [في الزواج] اتساع رقعة العلاقات الاجتماعية عن طريق المصاهرة» (الخولي، س، 1988، ص209). وغالبًا ما تكون الغاية من هذه العلاقة ذات بُعد اقتصادي أو سياسي أو «تعاضدي»، فالتوسع نحو الزواج من أسر ذات قوة ومهابة ووجاهة من شأنه - في اعتقاد الجماعات العشائرية - أن يشد من أزر العائلة «صغيرة أو قليلة العدد»، ومن أجل ذلك يحرص أبناء الأسر الوضيعة على مصاهرة بنات العائلات النخبوية، لما في ذلك من تعاضد يتمثل في الدفاع والمساندة عند وجود المشكلات والأزمات، خصوصًا إذا ما كانت من خارج الجماعة، مما يشجع على

التقارب الاجتماعي بين أفراد الجماعة. وقد أولت العرب قديمًا أهمية لمثل هذا الأمر (الزواج من أجل التناصر والتآزر)، ولم يزل موجودًا في موروثنا الثقافي، فنجد في بعض الأوساط العربية حرصًا من الأبناء والبنات من الطبقات الوسطى أو الدنيا على التعرف على شركاء من «علية القوم» بهدف عبور أحدهم نحو وظائف مرموقة، أو تعزيزًا لمكانة اجتماعية واقتصادية يطمح إليها لما قد يكون لأنسبائه من نفوذ وسلطة.

3.1 محور الحالة الزواجية القائمة في العالم العربي وعوامل استقرارها

ما التوجهات القِيمية التي تحكم علاقة الزوج العربي بزوجته في عالم اليوم، ونظرة كلٍّ منهما إلى الآخر في العلاقة الزوجية؟ هل هناك تحوُّل ما في طبيعة هذه العلاقة على مستوى التصور، ومن ثَمَّ على صعيد السلوك بالنسبة إلى المتزوجين حديثًا؟

نطرح هذه التساؤلات لأنه في ظل انتشار معالم الحداثة والتحضر في المجتمع العربي، وارتفاع وتيرة اتجاه الأفراد نحو التعليم والتربية، برزت تحولات موازية في طبيعة الزواج وهيكليته، وعلى صعيد تأسيس الأسرة وسيرورتها ككل. ولعل من أبرز هذه التحولات انتشار أزمتَي تأخر سن الزواج وارتفاع معدلات الطلاق، حيث تشير معطيات إحصائية حول الصورة الكلية لحالة الزواج في العالم العربي، بناءً على دراسة «حالة الزواج في العالم العربي» (2019)، إلى أن تأخر سن الزواج غالبًا ما يكون «اختياريًّا»، نتيجة إرادة ذاتية في اتخاذ قرار «عدم الرغبة في الزواج»، أو قد يكون بسبب العزوبة، نتيجة ظروف خارجة عن إرادة الشاب أو الفتاة، حيث تلعب «عوامل لها علاقة بتباطؤ النمو الاقتصادي والبطالة والفقر وصعوبة الحصول على سكن والنزوح والهجرة دورًا كبيرًا في تأخر سن الزواج وارتفاع معدلات العزوبية» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص203).

وبسبب التكاليف المادية الباهظة بالنسبة إلى المقبلين على الزواج في المجتمع العربي، والتملص من الالتزامات، وسهولة إقامة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، أفضى الأمر إلى عدم الاقتناع بمؤسسة الزواج، لما تضعه على عاتق الشباب من مسؤوليات جمة، مثل تملك السكن وشراء السلع الاستهلاكية باهظة الثمن والضمانات المالية والصحية، وهو ما لا يتوفر لدى الكثيرين، وقد دفع ذلك إلى بروز ظاهرة «تمدُّد العزوبة» في أوساط الشباب والفتيات على حدٍّ سواء. وأشارت الدراسة إلى أن «تأخر زواج الفتيات على مستوى الخليج قد وصل إلى ثلث فتيات الخليج، حيث إن عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن وتجاوزن سن الزواج بلغ حتى نهاية عام 2006 نحو مليوني فتاة» (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص68).

وكما هي الحال في دول الخليج العربي، يلاحظ عزوف الشباب عن الزواج أيضًا في دول المغرب العربي، حيث كشفت بيانات رسمية حكومية عن ارتفاع نسبة العزوبة في صفوف النساء في تونس إلى 60%. وقد شمل تأخر سن الزواج الرجال أيضًا، حيث أظهر تقرير صادر عن «الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري» أن نسبة التونسيين غير المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عامًا ارتفعت من 71% خلال عام 1994 إلى 81% في نهاية عام 2017 (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص175).

وما هو شائع في دول الخليج ودول المغرب العربي يشيع أيضًا في دول عربية أخرى، حيث تشير التقارير الإحصائية عن حركة الزواج في كلٍّ من سوريا والعراق والأردن وفلسطين ولبنان إلى تقدم في نسبة العزوبة والعنوسة[14]، حيث إن نسبة غير المتزوجات فوق سن 35 سنة في دول المشرق العربي ضعف نسبة الرجال من الشريحة العمرية نفسها (8.4% للإناث، في مقابل 4.1% للذكور)، وهذا ما أصبح يُنظر إليه «كمشكلة» أو «أزمة» يجب إيجاد الحلول لها (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص243).

إلى جانب أزمتَي تأخر سن الزواج (العنوسة) وارتفاع معدلات الطلاق، ثمة تحولات أخرى تشهدها المجتمعات العربية تتعلق بالحالة الاقتصادية المتردية، مما يؤثر على مجالات التنمية والعمالة والإنتاج، فضلًا عن الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض هذه المجتمعات، مما يحول دون عيش الشباب العربي حياة كريمة ولائقة في ظل أوضاع معيشية متدهورة نتيجة الفساد الحكومي والهدر المالي، إضافةً إلى اندثار التطلعات نحو مستقبل آمن ومشرق في بلدانهم. جُل هذه التحولات أرخت ظلالها على واقع الزواج وحالاته في العالم العربي، خصوصًا بالنسبة إلى المقبلين عليه أو حتى بالنسبة إلى المتزوجين حديثًا، مما يستدعي معها البحث عن طبيعة جوانب الحياة الزوجية من جهة الأحكام القائمة والتصورات عن الزواج، والتغييرات التي طرأت أو قد تطرأ على طبيعة حياة المتزوجَين معًا، وحياتهما ككل، لذلك سنقارب بدايةً الواقع الراهن لحالات الزواج عربيًّا من منظور العينة المشاركة.

1.3.1 معطيات حول خطوة الزواج وترتيباتها وتقييم التجربة

يتناول هذا القسم من الاستطلاع أسئلة تتعلق بعُمر الزواج ومدى تأثيره على علاقة الشريكين، وكيف يمكن تقييم تجربة الزواج من خلال حياة المتزوجين حديثًا، إضافةً إلى الآلية التي جرى على أساسها التعارف وإتمام الزواج، والمسارات التي تتخذها عملية الزواج في العالم العربي وظروف الارتباط وتأثير العائلة والتقاليد.

وقبل الحديث عن آلية التعارف، ومسألة تقييم تجربة الزواج وتوجهاتها بالنسبة إلى المتزوجين حديثًا، يأتي السؤال عن عُمر الزواج. ومن بين الأسئلة الأولية التي وُجهت إلى المشاركين:

منذ متى وأنتما متزوجان: سنة، سنتين، ثلاث سنوات، أربع سنوات، خمس سنوات؟

طرحُ مثل هذا السؤال عن عُمر الزواج مرده إلى فرضيات عدة طرحتها الدراسات المتعلقة بالعلاقات الزوجية، من أنه كلما مرت السنوات على الزواج قلّت الاختلافات بين الشريكين، وتكيفا معًا من أجل المؤسسة التي رغبا في إنشائها. وفرضيات أخرى رأت أن مسار العلاقة قد يذهب في الاتجاه المعاكس، حيث الرهان على أول سنة أو سنتين لنجاح الزواج أو فشله، ومعه إما أن يستمر الشريكان وإما أن يفترقا لعدم انسجام الطباع والرغبات بينهما.

وقد أوضح الاستطلاع أن أغلب المشاركين (68%) مضى على زواجهم خمس سنوات فأكثر قليلًا. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

14 لمزيد من المعلومات، انظر: الفصل الثالث من «حالة الزواج في دول المشرق العربي»، ضمن الدراسة المعمقة الصادرة عن معهد الدوحة الدولي للأسرة بعنوان «حالة الزواج في العالم العربي»، مرجع سابق، ص240-247.

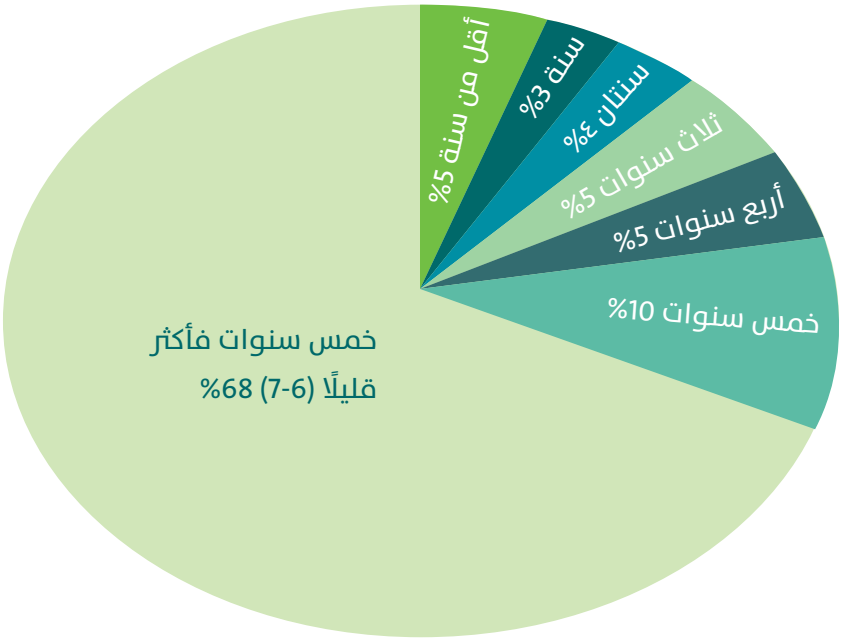

رسم بياني رقم (1): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب عُمر الزواج

عند مقاربة عُمر المتزوجين بعُمر زواجهم لوحظ مؤشر تأخر عُمر المتزوجين وحداثة زواجهم، حيث بيَّن الاستطلاع أن نحو نصف الذكور قد تزوجوا وهم في العقد الرابع من العمر (50%)، في حين بيَّن الاستطلاع أن بعض الإناث قد تزوجن وهن في العقد الثالث من العمر (38%). وهذا ما يؤشر بدوره إلى تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، نتيجة الظروف الاقتصادية التي فرضت تحولًا اجتماعيًّا في ظاهرة الارتباط الزواجي، إذ إن المُقبل على الزواج أصبح عليه أن يسعى سنوات قبل أن يُقدِم على خطوة الارتباط، فهو يلتحق بالجامعة وبعد سنوات يتخرج ثم يمضي الوقت ليجد عملًا وليؤمِّن دخلًا، ثم يبدأ في البحث عن فتاة أحلامه، وهكذا تمر سنوات عمره بين العلم والتخرج والحصول على عمل.

وقد أشارت دراسة «حالة الزواج في العالم العربي» (2019) بشأن معطيات الزواج وأعمار الشريكين، إلى أن «تدني الأجور الفردية هو أحد أهم أسباب تأخر سن الزواج واستمرار العادات والتقاليد الموازية لارتفاع تكاليف الزواج» في بلد كالسودان (ص429). وكذلك الحال بالنسبة إلى حالة الزواج في مصر، حيث التكاليف الباهظة للزواج تسهم في تأخر سن الزواج (ص359). والمعطى نفسه بالنسبة إلى فلسطين ولبنان والأردن وسوريا، حيث تراجعت السن عند أول زواج بالنسبة إلى الرجال والنساء خلال السنوات العشر الأخيرة (ص241).

بناءً على ما بيَّنته بعض الدراسات من أن عُمر الزواج أو امتداده تصاحبه نظرة عدم الرضا المتكامل عند الزوجين، بل إن الأشخاص السعداء في زواجهم ينظرون إلى شركائهم بشكل أقل إعجابًا مع مرور الوقت، فنحن بصدد الحديث عن مسألة تقييم تجربة الزواج، ولا بد من معرفة مسار العلاقة في الزواج: **هل صحيح أن الرجال يتحررون في السنوات المبكرة للزواج من جاذبية العلاقة؟ هل ثمة خفوت للعلاقة المُرضية في ضوء تجربة الزواج الجديدة؟ أيُّ حكم يطلقه المتزوجان حديثًا على العلاقة القائمة بينهما؟**

وقد جرى استطلاع رأي أفراد العينة المشاركين بشأن تقييم تجربة زواجهم الحديثة من خلال سؤال مفاده:

كيف تُقيِّم تجربة زواجك حتى الآن؟ اختر إجابة واحدة من الإجابات التالية:

1. **تجربة حياة جديدة وممتعة**
2. **جيدة إلى حدٍّ ما**
3. **مزيد من الأعباء والمسؤوليات**
4. **تجربة حياة متعبة لا تخلو من مشكلات وتوترات**
5. **شيء آخر...**

وأجاب ثلثا العينة تقريبًا، بنسبة بلغت 64%، بأن تجارب زواجهم الحديثة يمكن تقييمها بأنها جديدة وممتعة وجيدة إلى حدٍّ ما. في حين أجاب آخرون، بنسبة بلغت 30%، بأنها متعبة ولا تخلو من مشكلات وتوترات وبها مزيد من الأعباء والمسؤوليات. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

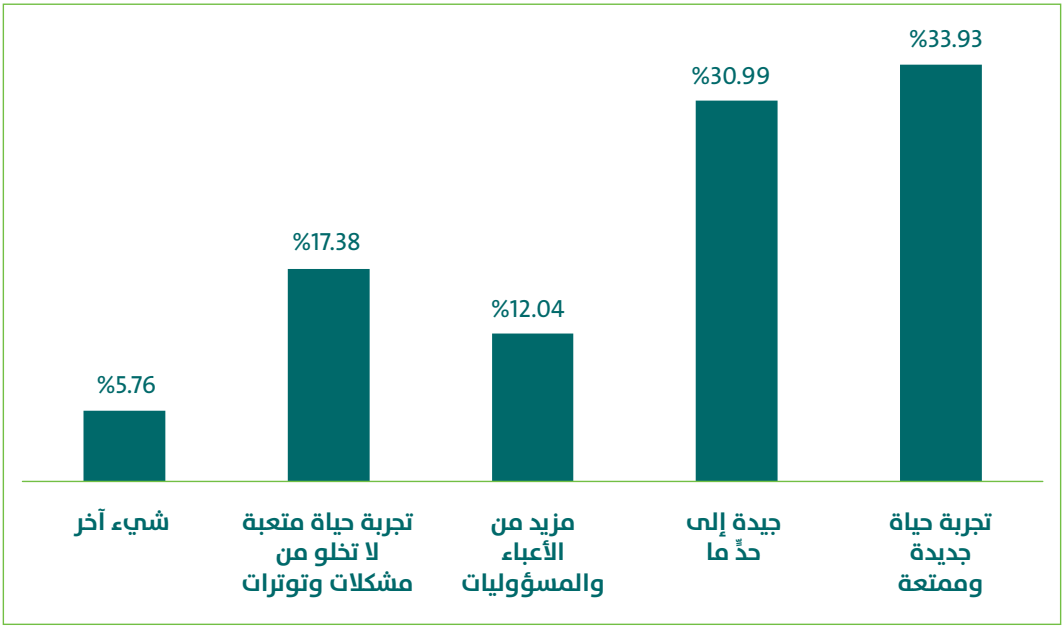

رسم بياني رقم (2): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب تقييمهم لتجربة الزواج

تشير المعطيات الواردة في الرسم البياني رقم (2) إلى موقفين متناقضين: موقف عبَّر عنه فريق من المتزوجين حديثًا بأن تجربة زواجهم جديدة وممتعة وجيدة، وهذا ما يعكس قدرة الشريكين على التكيف مع متطلبات الحياة الجديدة. وموقف عبَّر عنه فريق كان يعتقد أن العلاقة الرومانسية التي سبقت الزواج ستستمر، لكن التوقعات الوردية ذوت واصطدمت في بعض الأحيان بأحداث ومواقف جعلت التوافق الزواجي باردًا، ونتيجة لذلك نلاحظ تباين النظرة إلى الزواج بناءً على هذه التوقعات. فالأزواج في العادة أقل توقعًا، على العكس من الزوجات اللائي يُعلين من شأن توقعات الحياة الرغدة في ظل الزواج. وإزاء هذا التباين في التوقعات يضطر الزوجان إلى التكيف معه، ومنهم من

قد يتململ من ضغوط الحياة الزوجية الجديدة التي يجدونها لا تخلو من مشكلات وتوترات، بل إنها تلقي بمزيد من المسؤوليات والأعباء. وهذا يعني أنه مع مرور الوقت يتغير الزوجان، وما يطلق على تجربة الحياة هذه محكوم بتلك التغييرات، مما يجعل من التوقعات المتبادلة شيئًا ليس بجديد ولا مثير، فتصبح العلاقة الزوجية مع تقدم السنوات «مؤشرًا على الاستسلام وليس على السعادة» على نحو ما تشير إليه الباحثة في شؤون الزواج جيسي برنارد (Bernard, 1964, p732).

في سياق متابع تتم مراسم الزواج في الأرياف والقرى والأحياء الشعبية وفق أعراف معمول بها في هذه المجتمعات البسيطة مما يُعرف بـ«الزواج المرتَّب»، إلا أن تطور الحياة بفعل الحداثة، وتكنولوجيا التواصل والاتصال، وتشتت العائلة الممتدة، وخروج المرأة إلى العمل، وانصراف الشباب نحو العمل الحر والوظيفي أو الهجرة والاغتراب، فرضت واقعًا جديدًا للزواج. وفي خضم هذه التحولات نتساءل عن «مكانة الزواج»، وتحديدًا معرفة آلية التعارف ولقاء الشريكين: **هل ما زال مسار التقاليد والأعراف هو المنظم للزواج، أم أن هذا الأمر تحول مع عالم التواصل الإلكتروني والانكشاف الفضائي إلى تعارف وارتباطات زوجية مغايرة؟**

بشكل أكثر تحديدًا وُجِّه إلى المشاركين سؤال عن آلية التعارف مفاده:

كيف حدث تعارفكما:

1. **اختيار الأهل (زواج صالونات)**
2. **معرفة سابقة أو قصة حب**
3. **جيرة**
4. **قرابة**
5. **بواسطة أصدقاء**
6. **زمالة عمل**
7. **زمالة دراسة**
8. **عبر مواقع إلكترونية: مواقع الزواج، أو الفيس بوك، أو تطبيق آخر...**
9. **غير ذلك...**

لعل الدافع إلى طرح هذا السؤال ليس معرفة الآلية التي يتم من خلالها تعارف الزوجين، بقدر ما هو معرفة الوقوف على طبيعة المناخ الاجتماعي المتعلق بآلية الاقتران، فكان السؤال مشروعًا للمشاركين: كيف حدث تعارفكما؟ وتبيَّن أن تعارف النسبة الأكبر (29%) كان عبر الأهل (أطلقوا عليه «زواج صالونات»)، بينما ذكر بعض المشاركين (19.5%) أن تعارفهم تلقائي بحكم أنهم أقارب، وذكر بعضهم (14.6%) أن تعارفهم تم بواسطة أصدقاء، في حين ذكر آخرون (18%) أن تعارفهم كان نتيجة علاقة وقصة حب. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

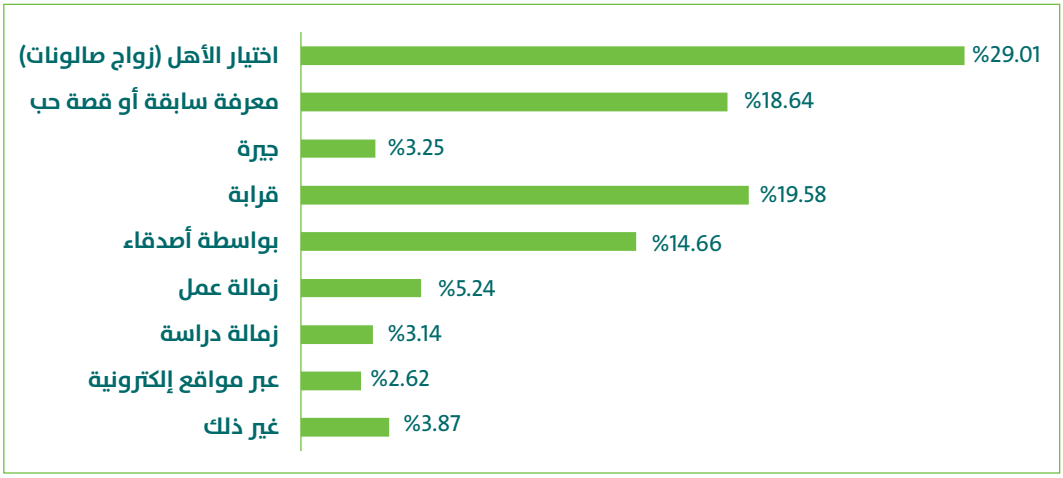

رسم بياني رقم (3): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب آلية التعارف

هذا يعني أن عملية الزواج بالنسبة إلى أفراد العينة في العالم العربي تتخذ مسارات عدة:

أولها: أن العلاقات الزوجية تتم في الأغلب عبر الأهل والأصدقاء (الزواج المرتَّب)، حيث الأهمية الأولية أن تُراعى تقاليد الجماعة وثقافتها في شأن الزواج وترتيباته، ومن النادر وجود حرية مطلقة في الاختيار. وهذا يعني أنه ما زال للجماعة الأولية أو العائلة حضورها في التحرك والضغط على الابن أو الابنة للزواج، وليس أمام المقبلين على الزواج إلا الموافقة، ويدعم ذلك أن الشريك المنتظر قد يُفضِّل أن يكون ضمن الجماعة نفسها التي ينتمي إليها.

ثانيها: ما يحكم اتجاه الفرد المقبل على الزواج من أقاربه وأبناء ملته والقبول بما تمليه عليه جماعته، مرده إلى ما لا يزال سائدًا في المجتمعات التقليدية عن مكانة الفرد التي تتحدد في ضوء انتمائه العائلي. ومعنى ذلك أن الجماعة القرابية هي التي ترسم الزيجات لأفرادها، وهي التي تحدد طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها. ويُذكر هنا أن «الارتباط (المرتَّب) في المجتمع العربي ليس مستغربًا، فهو معروف تاريخيًّا ولم يزل، خصوصًا في المجتمعات التقليدية المحافظة، حيث زواج الأبناء وترتيب العائلة له بمثابة العرف والتقليد الاجتماعيين، يعمد إليه الأهل بهدف تحميل الأبناء المسؤولية مبكرًا» (SCHAEFER, 2008, p350).

ثالثها: أن مسألتَي الزواج والإنجاب لدى الأسر العربية التقليدية المحافظة (خصوصًا الريفية في دول المغرب العربي) ما زالتا قائمتين على سيادة العلاقات العمودية بين الآباء والأبناء، فعلى الرغم من أن هذه الدول بدأت في إفساح المجال أكثر فأكثر أمام الاختيار الزواجي الحر، فإن ذلك لم يصل بعدُ إلى حدود تلاشي نمط الزواج التقليدي، حيث ما زال اختيار الأزواج قرارًا يتخذه الآباء بدلًا من الأبناء، وهو ما يثبت استمرار هيمنة المنطق الأبوي على العلاقات الاجتماعية (حالة الزواج في العالم العربي، 2019، ص159).

2.3.1 معطيات حول دوافع اختيار شريك الزواج

يتناول هذا القسم من الاستطلاع أسئلة تتعلق بما يتطلع إليه أفراد العينة في شركاء الحياة، ودوافع الاختيار، والغاية من الزواج، وتأثير الاختيار على طبيعة العلاقة بعد الزواج، والجوانب المشتركة التي تميز علاقة الشريكين.

لا شك أن اختيار الشريك لشريكه تحكمه خيارات يتطلع إليها كلٌّ منهما في الآخر. فإذا كان الرجل يرغب في أن تكون زوجته موظفة أو على الأقل قادرة على الالتحاق بعمل ذي عائد مادي (مالي)، فلأنه ينظر إلى هامش المسؤولية التي يفترض أن تتحملها معه في بناء أسرة كريمة. والخيار الآخر الذي يتوقف عنده الرجال إلى جانب العائد المادي هو الانجذاب العاطفي، وإن لم يتوفر مثل هذا الانجذاب فلن يكون هناك مستوى من الرضا عن الحياة الزوجية، نظرًا إلى ندرة الانسجام والتناغم العاطفي. لذلك يلاحظ ما تسعى إليه فتيات الألفية الثالثة، فأمام رغبة الرجل العصري في أن تكون زوجته على شيء من الكفاءة والجاذبية العاطفية فإنهن لا يدخرن جهدًا في أن يكن وفق هذه التوقعات، ليس ليحصلن على مرتبة زوجة فحسب، بل لأنهن يسعين إلى بناء ثقتهن بأنفسهن، ويضعن أنفسهن ضمن الخيارات الموضوعة لفرص الزواج.

ما الذي يتطلع إليه أفراد العينة في شركاء الحياة؟

بناءً على المعطيات الواردة من الاستطلاع تبيَّن أن هناك تفاوتًا في الإجابة فيما يتطلع إليه الشريكان، ففي الوقت الذي أشار فيه الرجال إلى خيارات: الجمال والدِّين، القرابة، الانجذاب العاطفي، التربية الحسنة والخلق، التكافؤ في المستويين العلمي والاجتماعي، العفاف والحشمة والسُّمعة الطيبة، نلاحظ أن النساء أشرن إلى خيارات متشابهة حيث توجد خصال يتطلعن إليها في شريك الحياة مثل: العصامية، الالتزام الديني، التقارب في الأفكار، الشهامة والرجولة، الوظيفة (الاستقرار المالي). وبينما تبدو خيارات كلا الشريكين متوقعة من جهة التركيز على فضائل وقيم، ذكر مشاركون عبارات لافتة من قبيل: «مناسبة لي في العمر»، «الأهل هم من رشحوها لي»، «قيامي بصلاة استخارة»، «لأنها من أسرة محافظة». أما المشاركات فقد عبَّرن أيضًا عن أن اختيارهن للزوج مرده إلى «الهروب من ضغط الأهل لأنه ما في حرية واحترام للبنات»، أو لأنه «من الصغر هو محجوز لي»، أو لأنه «حامل لكتاب الله». وفي الوقت الذي ركز فيه أغلب أفراد العينة على خيار «الالتزام الديني وحسن التربية والخلق»، ظهرت إجابات طريفة ربما تعبِّر عن واقع غير مريح لتجربة الزواج، وهي قول البعض: «قلة وعي» (جهل)، أو «غلطة» (تسرع)، وغير ذلك من إجابات. **لكن ما الذي يفضِّله الرجل والمرأة عند الزواج؟ وما غايتهما من الزواج؟**

استكمالًا للحديث عن دوافع الاختيار وأسبابه عُرضت على أفراد العينة جملة من الخيارات التي تؤشر في دلالاتها إلى الغاية من الزواج بسؤالنا إياهم:

يُقدِم كثيرون على الزواج لدوافع معينة، بالنسبة إليك، أيٌّ من الأسباب التالية دفعك إلى الزواج؟ اختر إجابة واحدة من الإجابات التالية:

1. **تكريس العلاقة مع شخص أحببته**
2. **البحث عن الأمان المادي والاقتصادي**
3. **الاستقرار الأسري وإنجاب الأطفال**
4. **الاستجابة لرغبة الوالدين**

5. **الهروب من الوحدة والعزلة**
6. **الحصول على رفقة عُمر**
7. **الإشباع الجنسي في إطار شرعي**
8. **الحماية والشهرة والوصول إلى مكانة اجتماعية**
9. **إغراءات الشريك (مال، وظيفة، حسب ونسب)**
10. **أسوة بأصدقائي وجيلي**
11. **وفاءً للجميل**
12. **المغامرة**
13. **سبب آخر...**

وعلى الرغم من كون المرأة تفضِّل رجلًا يكبرها في العمر، والرجل يفضِّل امرأة أصغر منه، فإن هناك فوارق أخرى يتوقف عندها كلاهما أمام شريك الحياة الذي يريده. فالرجل يعطي اهتمامًا أكبر لمسائل الشكل الخارجي، ومدى الجاذبية، والمهارات العائلية (إلى أي حدٍّ هي قادرة على أن تكون محبة للعائلة)، في حين تعطي المرأة أفضلية أولية للإمكانيات المادية (الدخل)، والمركز الوظيفي، والطموحات التي يتمتع بها الرجل في حياته (Passer, M & Smith, R, 2011, p87). ويمكن تفسير هذا التباين في الرؤى على ضوء نظرية «sexual strategies»، وتفسر هذه النظرية أن استراتيجية الشريك وتفضيلاته تنبع من ميوله ورغباته التي تتشكل من مراحل العمر الأولى، ثم تتطور لاحقًا في مراحل العمر التالية في صورة استجابات مختلفة بحسب ما يواجه كلٌّ من المرأة والرجل في حياتيهما، وقد تختلف هذه التفضيلات تبعًا لكل مرحلة عمرية. وإزاء هذه التصورات **ما الذي يتطلع إليه الرجل العربي والمرأة العربية في شريك الحياة؟ وهل من دوافع أو مقتضيات دفعتهما إلى الزواج؟** بشأن ذلك أشارت معطيات الاستطلاع إلى تقدم مؤشر الاستقرار الأسري وإنجاب الأطفال بشكل لافت (72%)، يليه أن تكون لدى الزوج رفيقة تعينه على أمره مع تقدم العمر وتؤنسه. وتتطلع المرأة بدورها إلى شريك يكون لها سندًا، هذا فضلًا عن غايات أخرى من وراء الزواج. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب الدافع إلى الزواج

مسلسل	الدافع	النسبة المئوية
1	تكريس العلاقة مع شخص أحببته	%33.7
2	البحث عن الأمان المادي والاقتصادي	%11.2
3	الاستقرار الأسري وإنجاب الأطفال	%72.5
4	الاستجابة لرغبة الوالدين	%21.7
5	الهروب من الوحدة والعزلة	%10.7
6	الحصول على رفقة عُمر	%39.2
7	الإشباع الجنسي في إطار شرعي	%25
8	الحماية والشهرة والوصول إلى مكانة اجتماعية	%3.4
9	إغراءات الشريك (مال، وظيفة، حسب ونسب)	%3.4
10	أسوة بأصدقائي وجيلي	%8.6
11	وفاءً للجميل	%4
12	المغامرة	%3.7
13	سبب آخر	%4.8

وجدير بالذكر هنا أن دوافع اختيار الزوج لشريكته، أو حق اختيار الزوجة لشريك حياتها، يعودان - في بعض جوانبهما - إلى رواسب ثقافية تتعلق بتقاليد موروثة في بعض الأوساط العربية المحافظة التي تمنع وتحرِّم الاختلاط بين الجنسين قبل الزواج، «فالولد لا يميل نحو الاختلاط بالجنس الآخر، إذ كان يُوصى منذ طفولته بعدم الاختلاط لأنه ضد الدين والأخلاق وضار بالطهارة والشرف. والبنت هي الأخرى كانت تُنبه بعدم مشاهدة الرجال أو التكلم معهم حيث لا يتعارض ذلك مع طهارتها وشرفها وحسب، بل يتعارض مع شرف وسُمعة عائلتها» (الحسن، أ، 1981، ص62). وثمة سبب آخر يفسر عدم المبادرة في اختيار الشريك، وهو افتقار الشباب والفتيات إلى الخبرة والتجربة اللازمتين للاختيار الصحيح والمناسب، فخبرة الشاب والفتاة في اختيار الشريك المناسب محدودة، ولا يمكن مقارنتها بخبرة الوالدين التي تتميز بالنضج والإدراك وحسن التدبير، لهذا فالوالدان يتوليان أمر «إيجاد زوجة للابن، وزوج للابنة»، وهذا ما بدا من إجابات بعض أفراد العينة التي أوضحت أن الأهل هم من اهتموا بذلك الأمر.

ثمة معطيات تلعب دورًا في مسألة خيارات الارتباط: **كيف يمكن تقييم العلاقة الآن في أثناء تجربة الزواج؟ هل كان لدوافع الاختيار وظروفه تأثير على طبيعة العلاقة بعد الزواج؟ ما الجوانب المشتركة التي تميز علاقة الشريكين؟** تعددت الإجابات وتنوعت بشأن السمات التي تتسم بها العلاقة، ومنها: التفاهم، الاحترام، التعاون، تحمل المسؤولية، حب الأبناء، التقبل، المودة، التوافق العمري، النضوج الفكري، تقارب الاهتمامات، الالتزام بالدِّين، المشاركة في المسؤولية، التسامح وتجاهل الأخطاء، الصبر والتحمل، الاحتواء والاستيعاب، تقدير وجهات النظر، حب المغامرة، الصراحة، عدم السماح

لأي شخص بالتدخل في شؤون الشريكين، حب المرح والضحك، احترام الخصوصية، الرضا بالنصيب والقناعة بما قسمه الله، البساطة، التعامل الطيب، التفاهم عقب حدوث مشكلة، القدرة على التواصل والاستماع الجيد، الثقة، توزيع الأدوار، الرغبة الجادة في التمسك بالارتباط وتأسيس أسرة.

4.1 استنتاجات حول هذا الفصل

بناءً على ما يراه باحثون من أن الزواج في أصله هو نظام اجتماعي متعارف عليه، يعيش بمقتضاه رجل وامرأة معًا، وتنشأ بينهما علاقات حميمية، ثم يلتزمان بتربية أبنائهما، ويكون الزوج هو الحامي والمتكفل والعائل لأسرته، وتعاونه الزوجة في رعاية الأطفال، تبيَّن أن هذا النظام يختلف في بعض مؤشراته بين مجتمع وآخر تبعًا لتنوع الحضارات والثقافات والتقاليد، ففي المجتمع العربي ظهرت - على ضوء ما تقدَّم من استعراض للمعطيات - مؤشرات، من أبرزها:

1. **وجود فارق عُمري بين الزوج والزوجة يتراوح في معدله بين 10 و12 سنة، ويمكن تفسيره بناءً على تغييرات جذرية باتت تطال مؤسسة الزواج، منها ما يتعلق بسن الزواج. فبعد أن كان الشباب والفتيات يتزوجون في سن مبكرة، أدت ظروف التعليم، ثم البحث عن عمل، وارتفاع تكلفة الزواج، ونحو ذلك، إلى اتجاه كثير منهم إلى تأجيل الزواج، وأصبح من الشائع أن يتزوج الشاب عند بلوغه سن الثامنة والعشرين، وأن تتزوج الفتاة في سن الرابعة والعشرين.**
2. **تقدُّم المستوى المعرفي للزوجة على الزوج، حيث كانت نسبة الزوجات المشاركات ذوات المستوى الجامعي هي الأكبر (63%)، في حين كانت نسبة الأزواج الجامعيين أقل (52%).**
3. **تشير النسبة الأكبر للمشاركين والمشاركات إلى أنهم يعملون في القطاع الرسمي (الحكومي)، وعلى الرغم من ذلك فإن مصروفات المنزل يغطيها دخل الزوج بمعدله الأعلى (57%).**
4. **فيما يتعلق بنمط الزواج المتداول، فإن الزواج الداخلي يتقدم بنسبته المرتفعة، حيث يرتب الأهل والأصدقاء والأقارب عملية الزواج واختيار الشريك (الزواج المرتَّب).**
5. **فيما يتعلق بعملية اختيار شريك الحياة، لوحظ أن هناك علاقة ارتباطية بين الاختيار للزواج ومبدأ الكفاءة، فعلى الرغم من إشارة الرجال من أفراد العينة إلى تفضيلات في شريكات الحياة من جهة الجمال والدِّين، والقرابة، والانجذاب العاطفي، والتربية الحسنة والخلق، والتكافؤ في المستويين العلمي والاجتماعي، والعفاف والحشمة والسُّمعة الطيبة، نلاحظ أن النساء أشرن إلى عامل الوظيفة والدخل (الاستقرار المالي) كواحد من أهم الخيارات، فضلًا عن خصال يتطلعن إليها في شريك الحياة، مثل: العصامية، والالتزام الديني، والتقارب في الأفكار، والشهامة والرجولة.**
6. **بالنسبة إلى الدافع إلى الزواج، تبيَّن أن الرغبة في الاستقرار الأسري - بالمعنى الاجتماعي - والسعي نحو الارتباط بزوجة، كانا وراء اتجاه الشباب نحو الزواج.**

الفصل الثاني: الزواج ومقومات التوافق والتكافؤ

التناغم، والانسجام، والاستقرار، والإرضاء، والسعادة، والتماسك، والتكامل... مصطلحات يطلقها باحثون بوصفها مؤشرات تعكس مدى التوافق الزواجي، إلا أن لهذه المفاهيم معنى مختلفًا، فهي إن استُخدمت بمعنى سيكولوجي فإنها تشير إلى الحالة النفسية لأحد الزوجين أو كليهما، وإن استُخدمت بمعنى سوسيولوجي فإنها تشير إلى نسق التفاهم المطلوب لتمام الاقتران الزواجي، وإن استُخدمت بمعنى اجتماعي-نفسي فإنها تشير إلى «موقف الجماعة من طبيعة العلاقة»، أي ما ترسمه الجماعة ليتحقق الهدف من عملية الزواج.

وبناءً على وجهات النظر العلمية في تعيين مقومات ومؤشرات التوافق، كان لا بد من إيلاء هذا الجانب أهمية كبيرة، لما يشكله من بُعد رئيسي عند الحديث عن الزواج كظاهرة اجتماعية أولًا، وكغاية شخصية (نفسية) يسعى إليها طرفا الزواج ثانيًا. **فكيف يمكن تحديد معايير الاختيار؟ وعلى ماذا يرتكز من مؤشرات قبل الزواج؟ وما الأدوار التي يكرسها الزوجان في المجتمع العربي بعد الزواج؟**

1.2 عملية الاختيار الزواجي

غالبًا ما تحكم الاختيار الزواجي معايير عدة، أهمها ما يُعرف بـ«معيار المكانة الاجتماعية المماثلة»، إذ وفقًا لهذا المعيار يصبح اختيار الزوج للزوجة محكومًا بأعراف وتقاليد متفق عليها ضمن الجماعات التي تعزز الاتجاه نحو الزواج الداخلي، سواءً ضمن الطبقة الاجتماعية أو العِرق أو الديانة، تعزيزًا لترابط الجماعة التي ينتمي إليها الزوجان. فلدى الأمريكيين - على سبيل المقارنة - «غالبًا ما يشجع الآباء أبناءهم على الزواج ممن يتناسبون معهم (marry someone of their own kind)، وقد يُوجهونهم نحو فتيات يكون آباؤهن في المستوى المهني والوظيفي نفسه» (SCHAEFER, 2008, p348).

وكذلك يمكن القول بالنسبة إلى عملية الاختيار الزواجي في المجتمع العربي، حيث اختيار الزوجات أو الأزواج من ذوات وذوي الحسب والنسب والدِّين، وممن يتمتعون بالأخلاق الرفيعة التي يجب أن يتحلى بها كلٌّ من الزوج ليكون زوجًا صالحًا، والزوجة لتكون زوجة بارة ومربية فاضلة، وهذا أمر شائع ومأخوذ به تبعًا للاعتبارات الاجتماعية والثقافية الموروثة، فلا تسمح التقاليد والأعراف الاجتماعية بأن يختار الرجل زوجته بنفسه، بل يُوكل الأمر إلى وجيه العائلة أو الأهل أو الأقارب الذين يتحملون مسؤولية اختيار الزوجة المناسبة له، ويقررون موعد الزواج، إذ إنه بعد موافقة العائلة على زواج ابنها يبدأ الوالدان أو الأخوات في البحث عن الفتاة المناسبة التي تصلح لأن تكون زوجة، وصلاحيتها للزواج قد تتعلق بشرفها، وسُمعتها، ومظهرها الخارجي، وصيت عائلتها.

وعلى الرغم من أن الإسلام حث على الزواج من ذات الدِّين أولًا وفضَّلها على ذات المال والحسب والجمال - كما جاء في رواية أبي هريرة لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «تُنكح المرأة لأربع:

لمالها ولحسبها ولجمالها ولدِينها، فاظفر بذات الدِّين تَربت يداك»[15] - فإن مسألة الاختيار لا تقف عند الاعتبارات الدينية فحسب، بل غالبًا ما تلعب الأعراف الاجتماعية دورًا فاعلًا في عملية الاختيار الزواجي. لهذا نجد أن النقاش حول رغبات الرجل وخياراته في الزواج يفتح الباب إلى افتراضات تتعلق بمسألة الزواج وارتباطاته: إذا كانت المؤشرات المنتظرة من الشريك متوفرة، أو كان بعضها متوفرًا، **فهل يمكن الرهان على نجاح «مؤسسة الزواج» لمجرد أن شروطه متوفرة؟ وماذا يمكن أن يحدث للزواج إذا انعدمت فجأة الخيارات التي مهدت له، كأن يتوقف الرجل عن العمل ويصبح بلا دخل مادي، أو لم تعد الزوجة ذات جاذبية كما كانت قبل الزواج؟ هل ستكون الحال هي الذهاب إلى بدائل الزواج أو الانفصال؟**

فيما يلي استعراض لمسائل التوافق والتكافؤ والشراكة المفترضة عند الزواج.

2.2 محور سبل الدعم المطلوبة لنجاح الزواج واستقراره في العالم العربي

إزاء ما استعرضناه من مقومات دينية واجتماعية تسود مختلف الأوساط العربية التقليدية عند عملية الاختيار الزواجي من حيث التوقف عند معايير تتعلق بالمستوى الطبقي الاجتماعي والقرابة (propinquity)، هناك تساؤلات تُطرح بشأن عملية الإعداد للزواج، وكيفية اختيار الشركاء أنفسهم، وإلى أي مدى يجدون أنفسهم متوافقين بالفعل مع غاية الاستقرار في الزواج، والسؤال الأكثر دقة: **إلى أي مدى يمكن للمتزوجَين في مرحلة زواجهما الأولى أن يكونا متوافقين معًا؟ هل يجب - بغية تجنب مشكلات ممكنة - التوقف عند مؤشرات مناسبة أو ضرورة إيجاد سبل دعم مطلوبة لضمان استمرار زواجهما؟**

نطرح مثل هذه التساؤلات بهدف التحقق من ثلاث مسائل:

الأولى: هل يحرص الشباب المقبلون على الزواج في المجتمع العربي على ضرورة توفر معايير مفضلة عن غيرها، كأن يؤخذ باعتبارات الزواج الداخلي أو الاعتبارات الثقافية والعلمية (بات يُنظر حاليًّا إلى الفتاة المتعلمة الموظفة بوصفها خيارًا مفضلًا يساعد في الدخل أو تعليم الأبناء[16])، أم هناك تحوُّل في ماهية الزواج وآلية الارتباط وشروطه؟

الثانية: هل صحيح - بناءً على ملاحظات ميدانية - أن عدم الاختيار المناسب قد ينبئ بعدم توافق، ومثل هذا اللاتوافق قد تشوبه توترات ونزاعات زوجية لا تفضي بالضرورة إلى انفصال وإنما قد تؤثر لاحقًا على الأبناء الذين سيولدون ويعيشون في ظل أسرة متوترة؟

الثالثة: هل أبناء المجتمعات العربية لا يزالون ملتزمين فعليًّا بما أوصى به الرسول الكريم بقوله: «لا تَزوَّجوا النساء لحُسنِهن، فعسى حُسنُهن أن يُردِيَهُن، ولا تَزوَّجوهُن لأموالِهن، فعسى أموالُهُن أن تُطغِيهُن، ولكن تَزوَّجوهُن على الدِّين، ولأَمَةٌ خَرماء سوداء ذات دِين أفضل»[17]؟

15 صحيح مسلم، الجزء الثاني، باب استحباب نكاح ذات الدين. مرجع سابق، ص379.

16 في استطلاع للرأي على عينة من الشباب والفتيات في لبنان حول علاقات الشباب بالفتيات، وُجِّه سؤال مفاده: ما مواصفات الشريك التي ترغب فيها من بين الخيارات المدرجة، ليتبين أن أعلى نسبة من الذكور (34%) اختاروا أن تكون متعلمة، وكذلك بالنسبة إلى الفتيات حيث فضَّل أكثرهن (42%) أن يكون شريك المستقبل ذا مستوى علمي متقدم. للمزيد، انظر: الجنوسة في فهم الشباب اللبناني، مأمون طربيه. مجلة «إضافات»، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السادس، ربيع 2009، بيروت.

17 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، المجلد الثاني، كتاب النكاح، باب تزويج ذات الدين. الطبعة الأولى، (2014)، دار التأصيل، بيروت، ص282.

1.2.2 معطيات حول الاستقرار الزواجي

يتناول هذا القسم من الاستطلاع أسئلة تتعلق بالعوامل المطلوبة لاستقرار الزواج وضمان نجاحه، وكيفية التصرف إذا ما تعثرت الأحوال أو ساءت الظروف، وتقييم الدور الذي تضطلع به المراكز الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية المعنية بمساعدة ودعم المقبلين على الزواج، ودور مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية تجاه الشباب الذين لا يرغبون في الإقدام على الزواج، أو المتزوجين.

على ضوء ما تفرضه «عملية الاختيارات المدبرة» في مسألة الزواج، ومدى حرية الطرفين في تأسيسه، يمكن الحديث عن «العوامل المطلوبة لاستقرار الزواج». ومن أجل ذلك - وبناءً على هذه الافتراضات - وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال يدور في فلك الاستقرار الزواجي:

ما العوامل المطلوبة لاستقرار الزواج وجعله آمنًا؟ وكيف يُفترض أن تسير العلاقات الزوجية؟

وقد أشار أفراد العينة إلى العديد من العوامل المطلوبة لجعل الزواج مشروعًا مستقرًّا وناجحًا، وجاء مؤشر الاهتمام والعِشرة بالمعروف في المرتبة الأعلى (72%)، تلاه مؤشر الاحترام المتبادل (70%)، ثم مؤشر تحمُّل المسؤولية (62%). على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب العوامل المطلوبة لاستقرار الزواج

مسلسل	العامل - المؤشر	النسبة المئوية
1	الاهتمام والعِشرة بالمعروف	%72
2	الشراكة في أعمال المنزل والمصروفات	%31
3	تحمل المسؤولية	%62
4	الحب	%51
5	المصارحة وتبديد الشكوك بكل صدق	%37
6	الاعتراف بجهود الآخر	%39
7	الاحترام المتبادل	%70
8	الاتفاق سابقًا على اتخاذ القرارات معًا	%39
9	العلاقة الحميمية	%46
10	التضحية من أجل الآخر	%34
11	غير ذلك	%2

قد يتصوَّر المقبلون على الزواج أن الحب هو بداية الطريق إلى الزواج، بل والدافع إليه، فيُعلون من شأن هذه القيمة في علاقاتهم من خلال تنظيم المناسبات وسماع الأغاني العاطفية ومتابعة الأفلام الرومانسية وشراء كتب العشق، لكن مثل هذه التصورات ليست كافية لضمان علاقة زوجية ناجحة ومستمرة، خصوصًا في المجتمعات التي لا تزال تُعنى بالزواج المرتَّب (SCHAEFER, 2008, p349).

من هذا المنطلق حلَّ مؤشر الحب في المرتبة الرابعة (51%) من بين قائمة العوامل والمؤشرات المقدمة. فأفراد العينة يرون أن العامل الأبرز لاستقرار علاقة الزواج هو الاهتمام بالدور الجديد الذي يلعبه المتزوجون حديثًا والعِشرة بالمعروف، ثم الاحترام المتبادل، وتحمُّل المسؤولية الكاملة تجاه ما هو منوط بالزوجين حديثَي الارتباط. وهذا يدل على تأثير الشراكة والتضحية في استقرار علاقة الزواج.

وعند الحديث عن دعائم الزواج ومقوماته وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق الزوجين، قُدِّم سؤال آخر إلى أفراد العينة لمعرفة كيفية التصرف إذا ما تعثرت أحوالهم أو ساءت ظروفهم:

كيف يمكن أن تتجنب العلاقة الزوجية الخلل والاهتزاز:

1. **من خلال حل الأمور عن طريق الزوجين بمفردهما من دون مساعدة؟**
2. **من خلال اللجوء إلى مساعدة الآخرين؟**

وبيَّنت إجابات أفراد العينة أنهم يفضلون حل الأمور من دون مساعدة الآخرين (بمفردهما) بنسبة بلغت 85%، في مقابل نسبة بلغت 14% يلجأون إلى مساعدة الآخرين لحل الأمور المتعثرة.

وعند سؤال أفراد العينة عن تقييمهم للدور الذي تضطلع به المراكز الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية المعنية بمساعدة ودعم المقبلين على الزواج، قيَّم المشاركون (42%) خطوة وجود مراكز اجتماعية وجمعيات أهلية تعين المتزوجين على أمرهم بأنها جيدة ومهمة لتفادي أي مشكلات في الزواج. في حين قيَّم المشاركون (35%) دور هذه المراكز الاجتماعية بأنها قد تساعد إلى حدٍّ ما في استقرار الحياة الزوجية. وأشار بعض المشاركين (19%) إلى أنهم لا يعلمون شيئًا عن هذه المراكز الاجتماعية أو دورها في مساندة المقبلين على الزواج. بينما ذكر نحو 3% من المشاركين أن هذه المراكز الاجتماعية لا فائدة منها. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

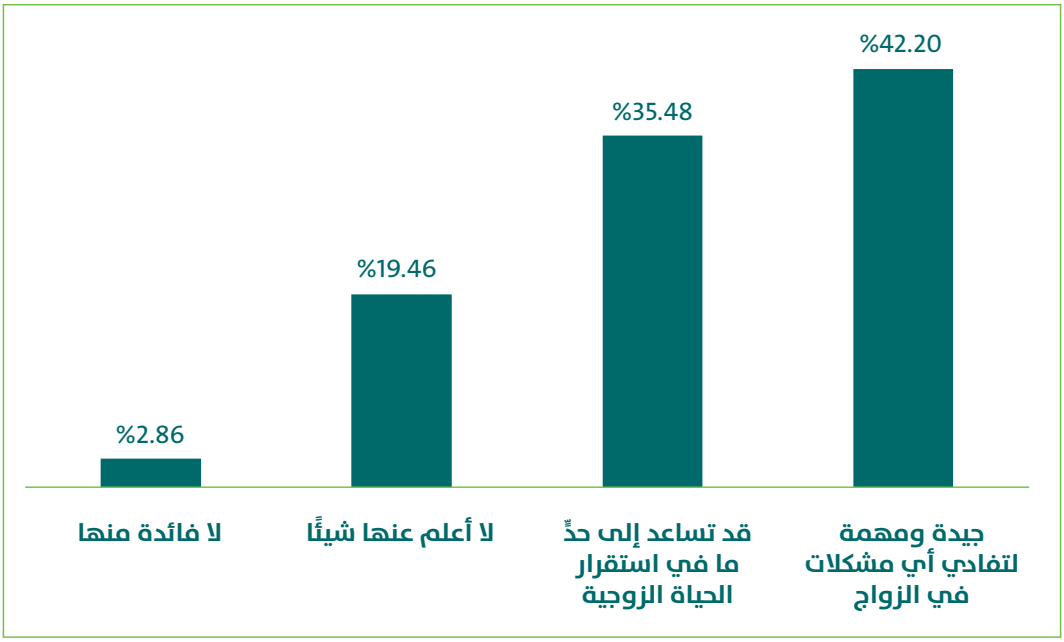

رسم بياني رقم (4): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب تقييمهم لدور المراكز الاجتماعية في دعم الزواج

وفيما يتعلق بدور مؤسسات الدولة وبرامج الهيئات الرسمية في المجتمع العربي تجاه الشباب الذين لا يرغبون في الإقدام على خطوة الزواج، أو ليس بمقدورهم تأسيس أسرة، وُجِّه سؤال إلى أفراد العينة:

ما الذي يجب أن تفعله مؤسسات الدولة لمساعدة هؤلاء الشباب وإعانتهم؟

وقد أشار أفراد العينة إلى جملة اقتراحات، من أبرزها:

- **ضرورة تأمين سكن من خلال مشروعات الإسكان**
- **العمل على تحسين الأجور ورفع سقف الرواتب**
- **تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالزواج**
- **تأمين فرص عمل عن طريق مشروعات تساعد على توظيف الشباب**
- **تمويل مشروعات إنتاجية للمقبلين على الزواج تساعد على زيادة الدخل**
- **نشر حملات توعية للتشجيع على تأسيس أسرة**
- **المساعدة في تعليم الأبناء ورعايتهم لسد تكاليفهم التربوية**
- **تقديم الإعانات الاجتماعية والحصص التموينية**
- **حث المقبلين على الزواج والمتزوجين على اتباع «ثقافة التوفير»**
- **فتح مراكز الخدمات الاجتماعية ومراكز التأهيل والإرشاد في المناطق المختلفة**

وفيما يخص المقبلين على الزواج أو المتزوجين حديثًا، أشار أفراد العينة إلى أنه يجب على الجمعيات الأهلية أن تعمل على:

- **تأمين فرص العمل**
- **إقامة الدورات التدريبية عن أهمية تكوين أسرة سوية**
- **تكوين جماعة ضغط على الحكومة لتعديل التشريعات والقوانين المجحفة بحق الحياة الزوجية**
- **تنفيذ ورش عمل حول الزواج ومسؤولياته**
- **تقديم الفحوصات الطبية لكلا الشريكين، والوقوف على حالتهما الصحية والعقلية والتأهيلية**
- **إقامة حفلات الزواج الجماعي للتخفيف من التكاليف الباهظة**
- **تقديم الاستشارات عن حقوق وواجبات الزوجين**
- **تقديم الدعم النفسي والاجتماعي**
- **المساعدة في اختيار «الشريك المناسب»**
- **تقديم المساعدات المادية**

2.2.2 معطيات حول التوافق الزواجي ومؤشراته

عند إثارة موضوع النسق الزواجي ومساره تواجهنا تساؤلات ذات أهمية، منها: **كيف يتمكن الزوج والزوجة من شق طريق الحياة معًا؟ وما الذي يضمن أن العلاقة التي ستقام ستكون على توافق؟ وهل من سبل لجعلها تقوم على شيء من الإرضاء العاطفي والنفسي والحياتي؟ وهل من مقترحات لجعلها متماسكة ومتكاملة؟**

حدَّد باحثون معنيون بشؤون الزواج والأسرة مؤشرات يمكن أن يضمن وجودها أو البحث من خلالها بين الشريكين، استدراك أي خلل متوقع في علاقة الزواج، إما آنيًّا وإما لاحقًا، حيث تصنَّف هذه المؤشرات إلى: ما يجب التنبه له قبل الزواج، وما يجب العمل عليه في أثناء الزواج.

1.2.2.2 مؤشرات ما قبل الزواج

يمكن الحديث هنا عن اعتبارات سابقة على العلاقة، مثل:

1.1.2.2.2 آلية التعارف

يتجه الفرد عند اختيار شريك الحياة إلى ما يتفق مع احتياجاته العاطفية والنفسية والاجتماعية، وتتهيأ فرصة التعارف (أو ما يسمَّى في المجتمعات الغربية بـ«المواعدة» أو «date») ليتعرف كلٌّ منهما على الآخر، وما إذا كان هناك انسجام بينهما أم لا: يتوافقان أو لا يتوافقان في الذهنية والمواقف والآراء والنظرة إلى الأمور. وفي المجتمعات العربية قليلًا ما يحدث «لقاء التعارف» بين الشاب والفتاة، لأن العائلات تعرف بعضها بعضًا، ولا غاية من لقاءات تعارف متكررة أو سابقة، وإن تمت لقاءات التعارف فإنها تكون بحضور الأهل أو برفقة الأخوات أو أحد أفراد العائلة.

2.1.2.2.2 فرق العُمر بين الشريكين وسن الزواج

يشدد متخصصون في العلاقات الزوجية على أهمية التقارب في العُمر بين الشاب والفتاة عند الزواج، فلا يزيد الفرق بينهما على عشر سنوات، وإلا قد ينتج عن الفرق الكبير في العُمر تفاوت في الطباع والميول وملذات الحياة. ويذكر المتخصصون أن أفضل سن للزواج ما كانت بين خمسة وعشرين عامًا وثلاثين عامًا، أما ما دون ذلك فيُخشى منها طيش الزوجين، لأن الشاب أو الفتاة في سن العشرين لم يثبت حبه أو حبها بعدُ، حيث يكونان في طور التقلب والقلق وفوضى الغريزة الجنسية، لكن في سن الثلاثين عامًا يكون الحب قد احتل مكان الشهوة وتغلب عليها، ويكون لكلٍّ من الشريكين اختبارات سابقة في شؤون الحياة تفيد في إشاعة السلام داخل بيت الزوجية. أما من تجاوزت سنه الثلاثين عامًا (الزواج المتأخر) فيكون زواجه عرضة للخلل والاهتزاز، لأن كلا الزوجين يكون قد ألف الانفراد واعتاد معيشة العزوبة، ونتيجة هذا الاعتياد قد تكون العِشرة والرفقة أمرًا صعبًا، أو قد يجد في هذه العِشرة مصاعب لم يتعود على تحمُّلها.

3.1.2.2.2 فترة الخطبة

ما المدة التي يُفترض أن تكون عليها الخطبة؟ من المتعارف عليه أن الزواج لا يحدث من دون تمهيد، ولا بد من خطوة التزام بين المقبلين عليه لتأكيد جدية العلاقة بينهما. وتتسم هذه الخطوة بأنها مرحلة تحوُّل من العزوبة إلى الارتباط والاستعداد للزواج. لهذا يأتي «خاتم الخطبة» بوصفه إعلانًا

رسميًّا عن بدء سريان العلاقة. وتُعَد فترة الخطبة (المتفق عليه 9 أشهر أو أكثر قليلًا) ذات أهمية قصوى، ففيها تزداد معرفة كل طرف بالطرف الآخر، وكلما كانت متاحة بصورة معقولة من حيث الزمن وخالية من التوترات والصراعات فإنها تهيئ لاستقرار الزواج.

4.1.2.2.2 نظام التربية في الأسرة

من أهم الخصائص التي لها تأثير إيجابي على التوافق الزواجي: النضج الانفعالي، والقدرة على مواجهة التوترات بصورة بناءة فعَّالة، والقدرة على نقل المشاعر والأفكار. أما الخصائص التي لها تأثير سلبي فتدور حول: الأنانية، والخداع، والعناد، وعدم الشعور بالمسؤولية (مؤمن، د، 2004، ص70). فهل بمقدور كلا الطرفين التنبه لسماته الشخصية، ونظام تربية الأبناء المفترض، والسمات التي تؤثر على علاقة الزواج؟

5.1.2.2.2 العلاقة مع الأهل

ماذا عن علاقة المقبلين على الزواج مع ذويهم؟ وثيقة أم غير وثيقة؟ نتحدث هنا عن الخلفية الأُسرية لكلا الشريكين، فالتوافق أو عدم التوافق في الزواج يبدو «كأنه ميراث اجتماعي يوجد مع الأسر جيلًا بعد جيل، ذلك أن الفرد يتوافق في الزواج أكثر إذا كان والده قد عاش حياة زوجية موفقة، لأن علاقات الحب والدفء العاطفي التي عاشها أثناء الطفولة والمراهقة يميل إلى تكرارها والاستمساك بها مع شريكته في الحياة الزوجية»[18].

2.2.2.2 مؤشرات ما بعد الزواج

يمكن الحديث هنا عن اعتبارات تالية للعلاقة، مثل:

1.2.2.2.2 مسألة الإنجاب

ما مدى الرغبة في إنجاب الأطفال؟ وكم يكون عددهم؟ وما توقيتات ولادتهم المناسبة؟ في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية في مجتمعات عربية باتت مسألة الإنجاب هاجسًا يشغل بال المتزوجين حديثًا، خصوصًا إمكانية إنجاب أكبر عدد من الأطفال، نظرًا إلى التكاليف والأعباء المادية المترتبة على تربية الأبناء ورعايتهم، من صحة وتعليم وترفيه. لذلك تُطرح هذه المسألة خلال مسيرة الزواج الحديث.

2.2.2.2.2 مسألة الشراكة

ما مدى تعاون الزوج مع الزوجة في أداء الواجبات والأعمال المنزلية؟ أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تعاون الشريكين لتلبية المتطلبات والواجبات الأسرية، مثلما يحدث في المجتمعات الغربية. والدافع إلى هذا التعاون هو خروج الزوجة إلى سوق العمل، مما يتطلب مشاركة الزوج في تيسير بعض الشؤون المنزلية حتى إن كانت من مسؤوليات الزوجة، لأن ظروف العمل وضغوط الحياة تستلزم وجود شراكة وتعاون.

18 لمزيد من المعلومات، انظر: الفصل الثالث من دراسة «أثر سوء التوافق الزواجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة من خلال اختبار MMP12» (دراسة ميدانية)، الطالبة فطيمة ونوغي، مذكرة بحث أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، إشراف الدكتور نبيل مناني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العام الجامعي 2013-2014.

3.2.2.2.2 مسألة الدخل

تفترض المقارنات الإحصائية أن متوسط دخل الفرد يتوافق مع مستوى المعيشة (للفرد) أو مستوى الرفاهية المادية الذي تحققه الحكومات لأبنائها العاملين، ووفق هذا الدخل تعيش الأسرة في ظل مستويين، اجتماعي واقتصادي، جيدين إذا أحسنت التدبير، ومع وفرة الدخل قد تسعى الأسرة في بعض الأحيان إلى الادخار لمشروعات مرتقبة. لكن الواقع الوظيفي والدخل المتحصل منه في دول عربية نامية، ينبئان عن فجوة بين الدخل والنفقات المطلوبة لحياة زوجية مرفهة. وهذا يعني أن المتزوجين حديثًا تنتظرهم مهمات ومتطلبات مكلفة، سيكون من الصعب تلبيتها على أكمل وجه بالدخل المنظور، وأنهم سيستعينون بخدمات الأهل ومعونة الأقارب لأداء مهام وشؤون منزلية تخص أُسرهم، وذلك بغرض تخفيف الأعباء التي يمكن أن تضغط على كواهلهم. لذلك، يجب أن ينظر المتزوجون حديثًا في هذا الاستحقاق: هل سيحرص الشريكان على الاستمرار في العمل على الرغم مما قد يواجههما بعد الزواج والإنجاب؟ وهل ما يحصلانه من دخل كافٍ لتغطية نفقاتهما؟ وماذا عن الادخار؟ هل هو ممكن؟ وهل جرى وضع خطة للإنفاق؟

4.2.2.2.2 مسألة التشاور

استنادًا إلى آراء بعض الباحثين، تبيَّن أن ثمة علاقة طردية بين القدرة على الأخذ والعطاء في المسائل العاطفية، والسعادة الزوجية. ولا شك أن الأخذ والعطاء يظهران في مسألة التشاور حول ما يخص كلا الطرفين والتي غالبًا ما يكون قوامها عاملَين مؤثرَين هما الثقة والاحترام. لهذا يجب أن يتساءل المتزوجون حديثًا: إلى أي مدى يبلغ مقدار التشاور في الآراء والمواقف والقرارات؟ وما موقف المساواة والثقة المتبادلة؟

5.2.2.2.2 مسألة الخلافات

هل يخلو بيت الزوجية من التوترات؟ وكيف يمكن التعامل مع المشكلات الطارئة والصراعات؟ لا شك أن اختلاف الأنماط الثقافية، من حيث العادات والأخلاق والاتجاهات وتغيُّر الأدوار الاجتماعية التي تعوَّد عليها الزوجان، واختلاف اتجاهاتهما الاقتصادية، إلى جانب التوتر العاطفي والجنسي، يمكن أن تكون مسببات للتوتر في بدايات الزواج الحديث. لهذا يُفترض من المتزوجين حديثًا أن يضعوا هذه المسألة في الحسبان، ويهتموا بكيفية حل الخلافات معًا، بل ومحاولة تلاشيها، حتى لا تؤثر على مسار حياتهم الزوجية.

6.2.2.2.2 مسألة التواصل الجنسي

ما مدى توافق المتزوجين حديثًا في الحياة الجنسية؟ أظهرت نتائج بحث عن العلاقة الجنسية بين الأزواج الشباب، أن الشركاء الذين تحدثوا عن الاحتياجات الجنسية فيما بينهم كانوا أكثر رضا عن هذه العلاقة. وأظهرت دراسة جديدة[19] أن حديث الشركاء حول ما يرغبون في عمله في أثناء العلاقة الجنسية، يُعَد أكثر أهمية من عدد مرات ممارسة العلاقة الحميمية. كما أن ممارسة الجنس كثيرًا،

19 "Sexual and Relationship Satisfaction in Young, Heterosexual Couples: The Role of Sexual Frequency and Sexual Communicationm" RickRoels MD, MScErickJanssen PhD, The Journal of Sexual Medicine, Volume 17, Issue 9, September 2020, Pages 1643-1652.

و«التواصل الجنسي»، أي البوح بما يريده كل شريك من الآخر في غرفة النوم، يُعَد مؤشرًا على الرضا الجنسي حسبما تشير هذه الدراسة. وهذا يعني أن مسألة التواصل الجنسي هي المؤشر الأساسي للرضا عن العلاقة، وكلما قدَّرت الزوجة جهود زوجها في توفير الاستقرار والأمان العاطفي، وقدَّر الزوج دور زوجته في المسائل العاطفية والجنسية، كان ذلك عاملًا مؤثرًا في توفر الرضا عن الحياة الزوجية، بل إنه يرتبط ارتباطًا قويًّا بالسعادة الزوجية.

3.2.2 معطيات حول سبل معالجة الخلل في علاقة الزواج

تُحيلنا المؤشرات الواردة أعلاه إلى تناول العلاقة بين الزوج والزوجة في المجتمع العربي، بالسؤال عن: **إلى أي مدى تتوفر المقومات التي تحفظ استقرار العلاقة واستمراريتها؟ وما المطلوب من استراتيجيات أو خطط أو برامج للحفاظ على الأسرة؟ وهل يجب على الهيئات الدينية أو المنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا للحفاظ على الأسرة كمؤسسة بناءة ومستقرة في المجتمع العربي؟ وما التحديات التي تواجه المتزوجين حديثًا؟ وأي فرص يمكن أن تقدَّم لضمان زواج آمن؟**

هذا ما أردنا مقاربته، لاستنتاج ما يُفترض أن تقوم به الأطر الرسمية وغير الرسمية تجاه المتزوجين حديثًا، أو على الأقل تجاه المقبلين على الزواج، في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي تعصف ببعض البلدان العربية.

ولمعرفة هذه التوجهات وجَّهنا إلى أفراد العينة مجموعة من الأسئلة تدور حول تصوراتهم لنمو اتجاهات إيجابية جديدة في العلاقات الزوجية والحياة الأسرية، ذلك لأن معدلات السعادة الحقيقية عند كثير من الأزواج تتناقص كلما تقدمت بهم السن، حيث يرى معظم المشاركين أن السعادة الزوجية غالبًا ما تكون في سنوات الزواج الأولى، في حين يرى بعضهم - على ضوء تجاربهم - نقيض ذلك، اعتقادًا منهم أن مشاعر عدم التلاؤم ومشكلات التوافق الزواجي تتلاشى مع تقدم العُمر، وأن مرور سنوات من التفاعل بين الزوجين قد يؤدي إلى التآلف بينهما. وقبل إصدار حكم سابق كان السؤال عن أي إشكالية هي الأصوب.

وجِّهت إلى أفراد العينة بعض الأسئلة عن إمكانية تحقيق السعادة وفقًا لمعايير أو سبل يمكن تحقيقها أو تسييرها بحدها الأدنى، من أبرزها:

ما الوسيلة الأكثر اعتمادًا لحل مشكلة تباين وجهات النظر؟ اختر إجابة واحدة من الإجابات التالية:

1. **الحوار والنقاش الهادئ**
2. **قرار الزوج هو الحاسم**
3. **رأي الزوجة هو الكلمة الفصل**
4. **تدخُّل طرف ثالث (الأهل، الجيران، رجل دِين، صديق، أخصائي اجتماعي، الشرطة)**
5. **ترك الأمور كما هي وتجاهلها**
6. **لا إجابة**

وأظهرت الإجابات أن معظم أفراد العينة، بنسبة بلغت 79%، يعتبرون وسيلة الحوار والنقاش الهادئ ناجحة في الحد من التباين، ويمكن اعتبارها من أكثر الوسائل التي تقرب بين وجهات النظر والآراء المختلفة لشريكي الزواج. في حين أشار بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 10%، إلى أن ترك الأمور كما هي وتجاهلها وعدم إعطائها اهتمامًا زائدًا لأن الوقت كفيل بحلها، تُعَد من الوسائل الناجعة للحفاظ على استقرار الزواج. وبينما اعتبر بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 4.5%، أن قرار الزوج هو الحاسم عند وجود أي تباين، لم تتعدَّ نسبة أفراد العينة التي ترى أن للزوجة رأيًا وكلمة فصلًا 0.7%، وهي نسبة لافتة، مما يؤشر إلى أنه لا يزال هناك نوع من «سيادية» الرجل الشرقي التي طالما اتسم بها أبناء المجتمع العربي تجاه أفراد أسرهم وزوجاتهم، حيث يكون هو المعنيَّ أولًا وأخيرًا.

وانطلاقًا مما يمكن أن يشوب مؤسسة الزواج من توتر، فإن الحاجة إلى معرفة الأسس المهمة، التي لا يعرفها الشريكان عادةً، لتفادي الأخطاء والمشكلات، أصبحت أمرًا في غاية الأهمية. ومن أجل ذلك - وفي سبيل تطوير أدوات الشريكين لحل الأزمات، وتعزيزًا للغة الحب بينهما، ووجوب استمرار العلاقة أو الشراكة على نحو أفضل - وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال مفاده:

ما الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لحل المواقف المتوترة بين المتزوجين حديثًا؟ اختر مما يلي:

1. **إعداد الحياة الزوجية بما يرضي توقعاتهما بشكل أفضل**
2. **بعد المشاحنة (التوتر والخلاف) يبادر أحدهما بالاعتذار والمسامحة**
3. **الاتفاق على توقيت الإنجاب وعدد الأطفال، واقتناع كلٍّ منهما بوجهة نظر الآخر**
4. **اقتناع كلٍّ منهما بأن الأزمات عابرة، ويجب أن تعزز من علاقتهما بدلًا من تفككها**
5. **أن يحب كلٌّ منهما عائلة الآخر (أهله) ويقدرها ويرعاها**
6. **اعتراف كلٍّ منهما بأخطائه دون الخوض فيها وانتقاد الطرف الآخر**
7. **تشارك الرأي نفسه فيما يتعلق بالأموال والمصروفات ومدخرات المستقبل**
8. **إجابة أخرى...**

وأظهرت إجابات أفراد العينة خيارات عديدة يمكن أن يلجأ إليها المتزوجان حديثًا عند ظهور توتر أو تشنج، وكان أكثرها تكرارًا في الإجابة خيار المبادرة بالاعتذار والمسامحة، بنسبة بلغت 58%. تليه خيارات أخرى منها: اقتناع كلٍّ منهما بأن الأزمات عابرة، بنسبة بلغت 48%. واعتراف كلٍّ منهما بأخطائه، بنسبة بلغت 36%. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (5): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لحل المواقف المتوترة

مسلسل	الخيار	النسبة المئوية
1	إعداد الحياة الزوجية بما يرضي توقعاتهما بشكل أفضل	%35.8
2	بعد المشاحنة (التوتر والخلاف) يبادر أحدهما بالاعتذار والمسامحة	%58
3	الاتفاق على توقيت الإنجاب وعدد الأطفال، واقتناع كلٍّ منهما بوجهة نظر الآخر	%15.8
4	اقتناع كلٍّ منهما بأن الأزمات عابرة، ويجب أن تعزز من علاقتهما بدلًا من تفككها	%48
5	أن يحب كلٌّ منهما عائلة الآخر (أهله) ويقدرها ويرعاها	%32
6	اعتراف كلٍّ منهما بأخطائه دون الخوض فيها وانتقاد الطرف الآخر	%36
7	تشارك الرأي نفسه فيما يتعلق بالأموال والمصروفات ومدخرات المستقبل	%33
8	إجابة أخرى	%5

حينما ناقشنا السبل والخيارات التي يمكن من خلالها وقف الخلافات الزوجية، أو تجنب التوترات والشجار اليومي، حتى لا تسير العلاقة نحو الأسوأ، وجدنا أغلب أفراد العينة قد ركزوا على أهمية الاعتذار والمسامحة، وضرورة اعتبارها أزمات عابرة، وضرورة الاعتراف بالخطأ. وهذا ما يُعَد من أهم عوامل استقرار الحياة الزوجية. وفي ظل الحديث عن ضمان حياة زوجية مستقرة، ثمة تساؤل يُطرح: **هل ضمان استقرار الحياة الزوجية منوط بالشريكين فقط، أم يمكن لقطاعات حكومية وغير حكومية أن تساعد في استقرار الزواج؟ وهل يُفترض من واضعي السياسات الاجتماعية تقديم شيء ما للشباب المقبل على الزواج؟**

للحصول على إجابات، كان حريًّا بنا كباحثين - وفي سياق الاستطلاع - أن نتوجه نحو أفراد العينة باستيضاحات تتضمن اقتراحات يمكن من خلالها تقدير الغايات أو الوسائل المطلوبة التي تساعد المقبلين على الزواج أو المتزوجين حديثًا على بناء أسر آمنة ومستقرة. ووفق هذا السياق وُجِّه سؤال إلى أفراد العينة:

أيٌّ من المرتكزات والخيارات التالية يُفترض من القطاعات الحكومية المحلية العمل عليه وتأمينه للمتزوجين حديثًا؟ اختر خيارًا واحدًا تعتبره الأهم من وجهة نظرك:

1. **توفير الأموال (سواء عبر منح، أو مساعدات، أو قروض، أو ما شابه)**
2. **تأمين فرص العمل**
3. **تقديم المسكن لذوي الدخل المحدود**
4. **إجبارية البرامج التدريبية للمقبلين على الزواج**
5. **مناهج دراسية تدرِّب النشء على الاستعداد لتحمل مسؤولية الزواج والأسرة**

6. التثقيف الديني من خلال المنابر الدينية في المجتمع عن أهمية الزواج واستقراره
7. تعزيز سبل الأمان الاجتماعي
8. التأمين الصحي المجاني
9. الإعانة في تكاليف الإنجاب ومصاريف الأبناء
10. أمر آخر تجده أكثر أهمية مما ذكر...

أظهرت الإجابات أن كل الخيارات المطروحة مطلوبة ومهمة، إلا أن خيار تقديم المسكن لذوي الدخل المحدود تصدَّر لائحة الخيارات، بنسبة بلغت 69%. تلاه خيار تأمين فرص العمل، بنسبة بلغت 67%. وهذا يعطي مؤشرًا إلى أن المسكن والعمل في المجتمعات العربية هما المطلبان الأساسيان عند استحقاق الزواج، فالمسكن بما يعنيه من استقرار مكاني، والعمل بوصفه مصدر الدخل، حيث إن الدخل المترتب على العمل (العائد اليومي أو الأسبوعي أو الراتب الشهري) يمثل المصدر الرئيسي للرزق، والمورد الذي يعتمد عليه أكثر الناس لتلبية احتياجاتهم، وإذا لم يتوفر هذا الدخل فإن هموم الناس حول حياتهم اليومية ستتضاعف وتتفاقم بصورة مطردة، لأن العمل وأنماطه وطبيعته في حد ذاته تبقى العامل الأساسي في تشكيل مساراتنا المعيشية وأحوالنا النفسية، بل هو البديل الفعلي عن البطالة التي لا يطيقها أكثر الناس. وإلى جانب خيارَي المسكن والعمل أشار أفراد العينة إلى خيارات أخرى ذات أهمية. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

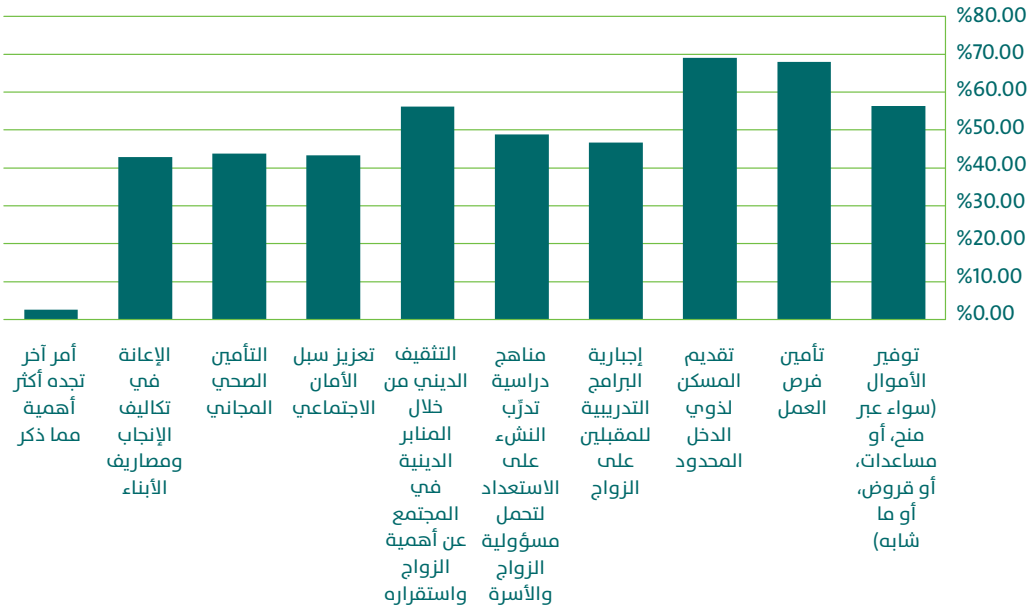

رسم بياني رقم (5): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب اختيارهم للمرتكزات والخيارات التي يُفترض من القطاعات الحكومية المحلية العمل عليها وتأمينها للمتزوجين حديثًا

نظرًا إلى أن معظم الاهتمامات العلمية في المجتمع العربي أصبحت تنصب على ميدان العلاقة بين الزوجين بوصفها من أبرز المرتكزات لبناء أي أسرة، ولأن العلاقة بين طرفيها تسبق علاقتهما بأطفالهما ثم تستمر بعد مجيء أولئك الأطفال، بات الحديث عن الطرق التي يمكن من خلالها مساندة شريكي العلاقة الزوجية القائمة كي تسير على النحو الأمثل، ومن أبرز هذه الطرق برامج الإرشاد النفسي، والتدخل الاجتماعي أو القانوني، التي تتولاها منظمات أهلية أو مراكز إرشاد أُسري.

وفي هذا السياق وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال:

ما مدى رغبتكم في اللجوء إلى مراكز الإرشاد الأسري إذا حدث خلاف ما؟

وأجاب بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 32%، بأنهم يلجأون إليها للاستشارة والاستئناس بنصائحها وإرشاداتها. بينما ذكر بعضهم، بنسبة بلغت 49%، أنهم لا يلجأون إليها. في حين أشار آخرون، بنسبة بلغت 17%، إلى أنهم لا يعرفون شيئًا عن طبيعة عمل هذه المراكز، أو حتى وجودها، أو مدى أهميتها وفائدتها.

3.2 استنتاجات حول هذا الفصل

استنادًا إلى ما تقدَّم، لوحظت أهمية المؤشرات المرتبطة بالتوافق الزواجي، خصوصًا تلك الصفات التي تنبئ بالانسجام والتناغم، وتلك المتعلقة بشخصية كلٍّ من الشريكين على حدة. فالدخل ومستويات التعليم بالنسبة إلى الزوج، وتناسب الزوجة في المكانة الاجتماعية والاقتصادية، والسن، والدِّين، وتقاربهما ذهنيًّا ونفسيًّا، وتوافقهما عاطفيًّا وجنسيًّا، كلها متغيرات ترتبط إيجابًا مع الحياة الزوجية المستقرة. لكن ما العوامل المطلوبة لاستقرار الزواج وجعله آمنًا؟ وكيف يُفترض أن تسير العلاقات الزوجية؟ في هذا الفصل تمت مقاربة الإجابة، وقد خلصت المعطيات إلى استنتاجات مهمة، من أبرزها:

1. **فيما يتعلق بالعوامل المطلوبة لجعل الزواج مشروعًا مستقرًّا وناجحًا، اعتبر معظم أفراد العينة، بنسبة بلغت 72%، أن الاهتمام والعِشرة بالمعروف من أكثر العوامل المطلوبة. يليه عامل الاحترام المتبادل، بنسبة بلغت 70%. ويُعَد الاختيار المناسب هو أرضية التوافق الزواجي وليس أحد مظاهره، ويمكن القول إن التوافق بين الرجل والمرأة، خصوصًا في مسائل علاقتهما معًا، من شأنه خلق انسجام قوي بينهما، وعادةً ما يتضح ذلك من خلال ما يبديه كلٌّ منهما تجاه الآخر من تقبُّل واحترام وتقدير متبادل.**
2. **وعما يمكن فعله إذا تعرضت العلاقة الزوجية لخلل أو اهتزاز ما، ذكر بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 85%، أنهم يفضلون حلَّ الزوجين ما يعترضهما بمفردهما من دون مساعدة الآخرين. حينما يكون هناك تباين واضح في شؤون وشجون الأسرة، وتضارب دائم في الآراء، فإن ذلك يعطي مؤشرًا إلى انعدام التوافق، ومع انعدام التوافق حول أمور محددة، كتربية الأطفال وإدارة البيت وشكل العلاقات مع الآخرين، تفقد العلاقة الزوجية تناغمها المنشود، ويبدأ كلٌّ من الشريكين في البحث عن حياة خارج الأسرة، بينما المطلوب هو بعض من التفاهم**

لتحدث التوقعات الإيجابية، لأن أهم شخص يجب أن يتفق معه الزوج على شراكة الحياة ومصالحها هو الزوجة، وكذلك الزوجة يجب أن تتفق على ذلك مع الزوج بوصفه أهم شخص، وهذا ما قرره أغلب أفراد العينة.

3. وبالسؤال عن الدور الذي تضطلع به المراكز الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية المعنية بمساعدة ودعم المقبلين على الزواج، أشار بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 42%، إلى أنها خطوة جيدة، خصوصًا إذا أسهمت هذه الجمعيات في مساعدة المتزوجين على إيجاد فرص عمل للشريك الذي يحتاج إلى عمل، أو تقديم استشارات عن حقوق الزوجين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والطبي.

4. وعن مؤشرات التوافق الزواجي وإمكانية تحقيق السعادة، تبيَّن أن الوسيلة الأكثر اعتمادًا لحل مشكلة تباين وجهات النظر هي الحوار والنقاش الهادئ، كأعلى نسبة مسجلة (79%) من أفراد العينة الذين رأوا أهميته كمؤشر مؤثر. وعند ظهور توتر أو تشنج كان أكثر الخيارات تكرارًا في الإجابة خيار المبادرة بالاعتذار والمسامحة، بنسبة بلغت 58%. تليه خيارات أخرى منها: اقتناع كلٍّ منهما بأن الأزمات عابرة، بنسبة بلغت 48%. واعتراف كلٍّ منهما بأخطائه، بنسبة بلغت 36%.

5. وعن المرتكزات والخيارات التي يُفترض من القطاعات الحكومية المحلية العمل عليها وتأمينها للمتزوجين حديثًا، تصدَّر خيار تقديم المسكن لذوي الدخل المحدود لدى أفراد العينة، بنسبة بلغت 69%. تلاه خيار تأمين فرص العمل، بنسبة بلغت 67%، كأولويات لاستقرار الزواج واستمراريته.

الفصل الثالث: الزواج الحديث، أزماته وتحدياته في العالم العربي

عندما تسود المشاحنات زواجًا ما، فيمكن وصف ما يحدث بـ«العلاقة المتأزِّمة»، نظرًا إلى ما يشوبها من توتر أو نزاع بين طرفيها. ويشير مفهوم «النزاع في الزواج» إلى حالة من الخلاف والخصومة، وهي أمور تتناقض مع المودة والرحمة والمحبة التي يُبنى عليها الزواج. لهذا فالنزاعات الزوجية ليست سوى مهددات يمكن أن تؤثر على بنية الأسرة وقدرتها على أداء وظائفها الحيوية التي يتوقعها المجتمع منها. وتبدأ من العنف الرمزي (التجاهل واللامبالاة)، مرورًا بالعنف الكلامي، ثم القسوة في المعاملة، وصولًا إلى المجامعة بالإكراه، وفي الوقت نفسه لا يرغب أيٌّ من الشريكين في الاعتراف بخطأ ما يفعله، ويستمر النزاع على صورته من التوتر والتشاحن. مثل هذا الوضع يمكن وصفه بـ«الجانب المظلم» من العلاقة، لأنه قلَّما يُفصَح عنه. ووفقًا لما يراه باحثون تُعَد «النزاعات الزوجية شكلًا من أشكال ضعف الاستقرار الزواجي، الأمر الذي يؤثر سلبًا في شبكة العلاقات الأسرية، حيث يصاحب تلك النزاعات نوع من سوء العلاقات بين الزوجين، أو بين أسرتيهما، أو بينهما وبين أبنائهما، الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر على سلوكيات أفراد الأسرة فيما بينهم بطريقة مباشرة، أو بينهم وبين غيرهم من الأفراد خارج الأسرة كرد فعل غير مباشر» (الهواري، ع، 2012، ص143)، فما مفهوم الأزمة القائمة في ظل الزواج العربي؟ هذا ما سنبينه في المحور التالي من الاستطلاع.

1.3 محور التحديات والمشكلات التي تواجه الشريكين في علاقة الزواج

حينما نقدِّر أن الغالبية العظمى من السكان في مختلف المجتمعات يتزوجون، فهذا دليل واضح على أن الأشخاص يتزوجون لغاية، لهذا يغدو الزواج واحدًا من أهم الخيارات التي يتطلع إليها الفرد في حياته، سواء تعلَّق الأمر برغبة التناسل أو التنشئة، أو تعلَّق بتكريس دور اجتماعي منتظر منه، أو تم عملًا بأحكام وقوانين ومعايير متعارف عليها. لكن ألا يمكن لهذا التكريس الاجتماعي أن ينتكس أو تشوبه شائبة؟ ألا يمكن أن تواجهه أزمات أو توترات؟ يقول عالم النفس السويسري تورنيير: «لدى كل زوجين مشكلات، وهذا شيء حسن! فالذين يبدون أنهم أكثر الناس نجاحًا في الزواج هم أولئك الذين تعاملوا مع مشكلاتهم معًا وتخطوها». لهذا لا يمكن الرهان على زواج من دون توترات، لكن الزواج الناجح يتم من خلال مواجهة الشريكين للمعوقات والتحديات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على علاقتهما، من خلال الحرص على أن يكون هناك حد أدنى من التفاهم، والتقارب الفكري، والتقارب في النظرة إلى الحياة، حتى لا تحدث التباينات المهيئة للخلاف بين الشريكين. فهل هذا هو الواقع الماثل لدى المتزوجين حديثًا في العالم العربي؟

1.1.3 معطيات حول علاقة الزواج ومؤشرات عدم التوافق

بالبحث عن ماهية العوامل التي تسهم في تفكك علاقة المتزوجين حديثًا، وما يحول دون استقرارها، وبغية الوقوف على نظرتهم إلى الزواج كعلاقة، كان لا بد من سؤال أفراد العينة: **لماذا يمكن أن تتأثر علاقتهم وتؤول إلى التوتر؟ وكيف؟ وإلامَ يمكن إرجاع أي «تفكك» في العلاقة في عالم المتزوجين حديثًا؟**

في سياق بحث هذه المسألة عُرضت على أفراد العينة مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تعبر عن موقفهم من العلاقة الزوجية، وما يمكن أن يسبب تأزُّم هذه العلاقة.

فيما يخص موقفهم من الزواج كمؤسسة سُئل أفراد العينة:

يُعَد الزواج واحدة من العبارات التالية، أيٌّ منها تعبر عن موقفك؟ اختر إجابة واحدة:

1. **استقرار وأمان**
2. **سنة الحياة**
3. **ارتباط مقدس (ميثاق أو عهد)**
4. **إنجاب وبناء أسرة**
5. **حياة سعيدة**
6. **شراكة أدوار**
7. **مسؤولية والتزام**
8. **ثمرة حب**
9. **شر لا بد منه**
10. **قيود على الرجل والمرأة**
11. **غير ذلك...**

وأظهرت الإجابات أن الاستقرار والأمان هو المفهوم الأبرز، بنسبة بلغت 39%. في حين اعتبر بعضهم أن الزواج سُنة حياة، بنسبة بلغت 20%. وذكر بعضهم أنه ارتباط مقدس، بنسبة بلغت 8.9%. ثم مسؤولية والتزام، بنسبة بلغت 8.5%. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (6): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب موقفهم من الزواج كمؤسسة

مسلسل	الموقف	النسبة المئوية
1	استقرار وأمان	%39
2	سنة الحياة	%20
3	ارتباط مقدس (ميثاق أو عهد)	%8.9
4	إنجاب وبناء أسرة	%7.9
5	حياة سعيدة	%4.6
6	شراكة أدوار	%3
7	مسؤولية والتزام	%8.5
8	ثمرة حب	%2.6
9	شر لا بد منه	%2.8
10	قيود على الرجل والمرأة	%1.3
11	غير ذلك	%0.6

رُوعي خلال الاستطلاع التركيز على استكشاف نمط العلاقة السائدة بين المتزوجين حديثًا، من خلال الوقوف على إجاباتهم، سواء على صعيد الموقف المتبنَّى، أو على صعيد السلوك اليومي المعيش. وثمة فارق منهجي بين هذين البعدين: «الموقف» و«السلوك». فـ«الموقف» يشير إلى حكم معين (تصوُّر ذهني) يكون أقرب ما يكون إلى الرأي، وفيه نظرة تقييمية للأحداث والأشياء والظواهر والعلاقات. في حين أن «السلوك» هو شكل التصوُّر الذي ترسَّخ بفعل تراكم ثقافة وتربية خاصة. من هنا يُعَد «الموقف» المحركَ الرئيسي «للسلوك». وعليه تُظهر الإجابات أن موقف غالبية أفراد العينة من الزواج كمؤسسة يركز على ضرورة أن يتوفر فيه عامل الاستقرار والأمان (موقف)، فمعه يمكن أن تستمر علاقة الزواج آمنة، وإذا ما انتفى فقد تصبح العلاقة متأزِّمة، وقد تنبئ عن توترات محتملة تفضي إلى فعل يتمثل في الانفصال (سلوك). وإلى جانب أهمية عامل الاستقرار والأمان، ذكر بعض أفراد العينة أهمية المسؤولية والالتزام، والإنجاب وبناء أسرة، واحترام العقد (الارتباط المقدس بينهما) لأنه لا معنى للعلاقة إذا ما أخل أحدهما بالعقد أو الميثاق.

إذا لم تتحقق الغاية مما اخترت، ماذا تعتقد أن يحدث لعلاقة الزواج:

1. **ستحدث خلافات ومشكلات غير متوقعة؟**
2. **يمكن تجاوز ذلك والاستمرار في العلاقة؟**
3. **لا يمكن تجاوز ذلك، لكن يمكن الاستمرار في العلاقة؟**

كان هذا سؤالًا آخر أردنا من خلاله معرفة السلوك إزاء الموقف المتبنَّى الذي ورد أعلاه. وأظهرت الإجابات أن نحو 64% من أفراد العينة يرون أنه يمكن تجاوز الأمر والاستمرار في العلاقة. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

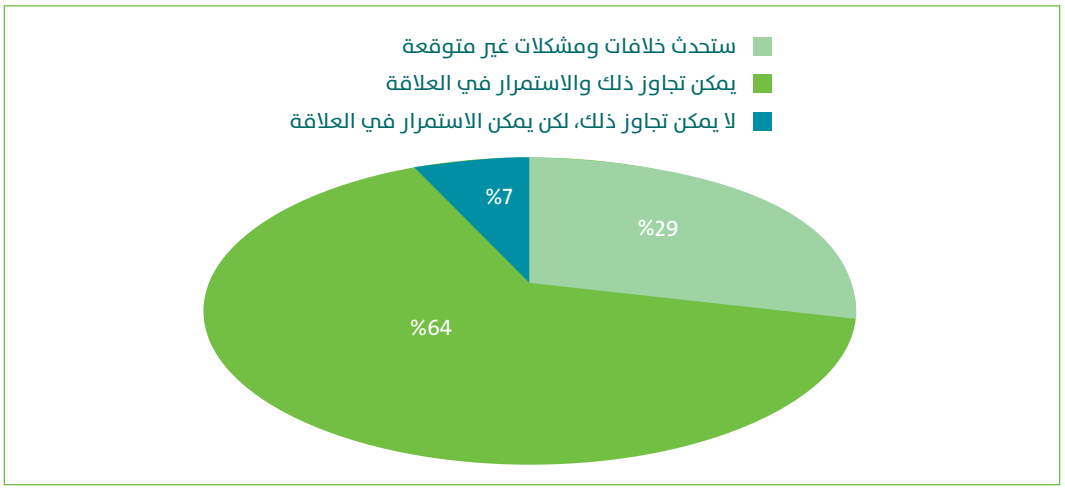

رسم بياني رقم (6): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب اعتقادهم لما سيحدث إذا لم تتحقق الغاية من الزواج

وفي سياق الاستيضاح عما يمكن أن يؤدي إلى عدم التوافق بين الزوجين ويسبب تأزُّمًا في مسار العلاقات الزوجية الحديثة، وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال:

ما الأوضاع التي يمكن أن تؤدي إلى عدم التوافق أو التباعد النفسي بين المتزوجين حديثًا؟

ويأتي طرح هذا السؤال انطلاقًا مما هو سائد من أن الشباب، خصوصًا المقبلين على الزواج، في المجتمعات الغربية والعربية على حدٍّ سواء ينظرون إلى الزواج نظرة رومانسية، ثم يتفاجأون بخيبة أمل تصيبهم حينما يجدونه مملًّا، وقد يصبح بالنسبة إلى بعضهم بؤسًا خالصًا، ولهذا تردَّدت على مسامع المقبلين على الزواج دروس مفادها أنهم يجب ألا يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج، وهذا يشير إلى أنه لا توجد فترة من الحياة الزوجية خالية من المشكلات، ولا سيما حينما تكون مستويات الإشباع العاطفي والإرضاء الجنسي منخفضة، مما يؤدي إلى حدوث تصدع في انسجام الحياة الزوجية المفترضة. وعندما تصل هذه المؤشرات إلى درجة عالية من التمكن، قد يلجأ الزوجان إلى «الانفصال»، كحلٍّ أمثل لما يمران به من أزمات ونزاعات. وبهذا المعنى يكون الزواج غير المتكافئ أو العلاقات المتوترة في كنفه سببًا للانفصال والفراق. لكن **هل يمكن القول إن كل توتر يحدث يُعَد مشكلة تستدعي إنهاء الرابطة الزوجية والتحلل من الميثاق الذي ارتضاه الشريكان في بداية زواجهما؟ وما الذي يمكن أن يؤدي إلى التباعد النفسي والعاطفي بين المتزوجين حديثًا؟**

بالعودة إلى معطيات الاستطلاع تبيَّن أن هناك أسبابًا تؤدي إلى عدم التوافق بين الزوجين في أعلى التقديرات، وهي:

- **الخيانة**
- **عدم التوافق الجنسي، بما يعني عدم الإشباع وفتور العلاقات الجنسية، مما قد يؤدي إلى خيبة أمل أحد الشريكين**
- **عدم التفاهم، والتشبث بالرأي والعناد، وعدم تفهم كلٍّ من الشريكين لشخصية الآخر**

يليها جملة من الأسباب الأخرى التي تحول دون التوافق، وتسهم في تباعد نفسي وعاطفي، من أبرزها:

- **اختلاف البيئة والتربية، وعدم التكافؤ التعليمي والثقافي**
- **التدخل الخارجي من الأهل والأقارب**
- **عدم تحمل المسؤولية**
- **الأفكار النسوية، ورغبة المرأة في الحرية والاستقلالية**
- **العصبية والغضب السريع والمشاحنات وضعف لغة الحوار**
- **التجاهل واللامبالاة والبخل العاطفي**
- **كثرة المغريات الخارجية والمقارنات، وكثرة النقد والاستياء وعدم الرضا**
- **اختلاف التوقعات، ودور الإعلام ووسائل التواصل (social media) في تعزيز صورة نمطية عن حب الرجل للتعدد والرغبة الجنسية وعدم تقبل المجتمع للتعدد مما قد يُلجئ الرجل إلى علاقات محرمة**

- أعمال السحر
- الغيرة والشك والكذب
- المشكلات المادية والضغوط الاقتصادية، والرغبة في الاعتماد على الزوجة بأن تساهم في الدخل
- عدم الثقة وقلة الاحترام والعنف المسلط على الزوجة
- فرق السن
- تعاطي الزوج للمخدرات أو الكحول
- التدلل الزائد من الزوجة
- مشكلات تربية الأبناء
- الزيجات الأخرى، والرغبة في التعدد، وسوء معاملة الأبناء من الزوج السابق
- مشكلات الانحرافات الجنسية والشذوذ المكتشفة عقب الزواج
- تأخر الإنجاب
- الزوج مصاب بالإيدز
- إلحاد الزوج عقب قصة زواج عن حب دفعت الزوجة إلى طلب الطلاق

على الرغم من أن تجميع الإجابات حول اختلاف الطباع واكتشاف الشخصية جاء في المراتب الأولى من إجابات بصياغات مختلفة (مجمعة)، فإن كلمة «خيانة» (منفردة) وردت بشكل حصري في المرتبة الأولى. ويمكن إجمال النسب كما يلي، علمًا بأن السؤال كان مفتوحًا للإجابات من دون تحديد سابق لها.

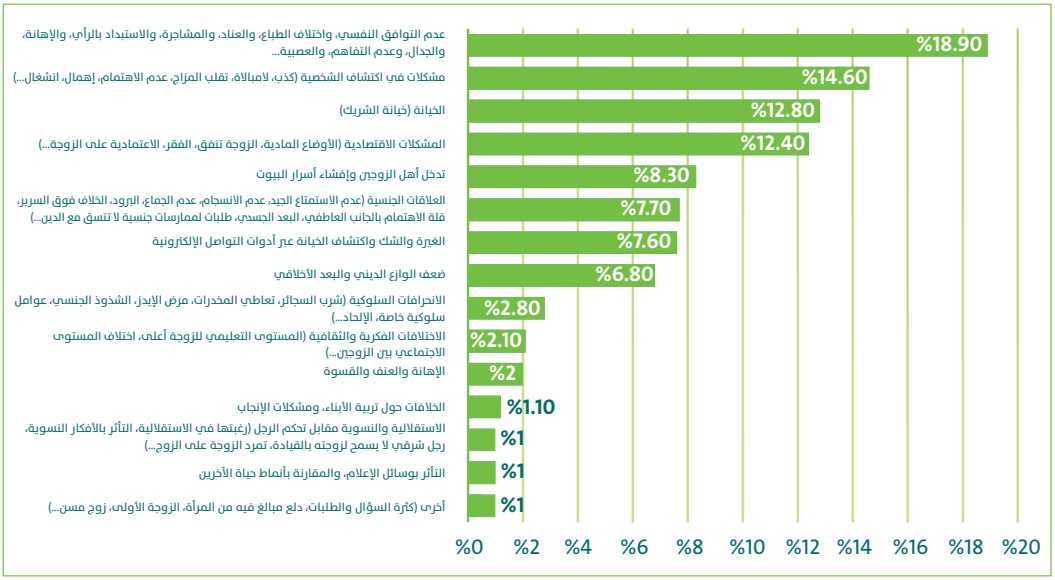

رسم بياني رقم (7): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب أسباب عدم التوافق، والتفكك المبكر لمؤسسة الزواج

2.1.3 معطيات حول معوقات الحياة الزوجية وعدم استقرارها

للوقوف أكثر حول ما تقدَّم من معطيات في السؤال السابق بشأن العوامل التي تؤدي إلى التباعد النفسي والعاطفي بين الزوجين، وُجِّه من خلال الاستطلاع إلى المتزوجين حديثًا سؤال أكثر دقة: **ما الذي يؤثر على طبيعة العلاقة الحميمية بين الشريكين، وقد يهدد زواجهما؟**

نطرح هذا السؤال انطلاقًا مما أشارت إليه أكثر من دراسة، بشأن ما يمكن أن يتركه النزاع أو التأزُّم من ضرر على العلاقة لدى المتزوجين. ومن ذلك ما أشار إليه لاري إربرت (Lary Erbert) حينما استطلع رأي العديد من الأزواج متوجهًا إليهم بسؤال أساسي يستفهم عن **السبب الرئيسي لشجارهم وتنازعهم خلال حياتهم الزوجية**. ولم يفاجأ الباحث بأن ما يقرب من 42% من الأزواج في عينة الاستطلاع ذكروا ثلاثة أسباب رئيسية كمصدر للنزاع والأزمات: أولها «الانتقاد الجارح»، أي تحامل أحد الطرفين على الآخر بحيث يشعر الآخر بأنه غير مرغوب فيه، أو غير محبوب من الطرف الأول، وقد يصل بهما الأمر إلى قيام أحدهما بنعت الآخر بصفات مُهينة، أو معايرته بعادات سيئة يفعلها، والسبب الأول ومصدر كل الأزمات في حياة المتزوجين، أو حياة الأسرة عمومًا، هو التهكم والسخرية. وثانيها «التصرف المالي»، بوصفه مصدرًا للأزمات، حيث كانت هناك نقاشات حادة تدور بين الأزواج بشأن تبذير الأموال، وعدم اتفاق الطرفين على كيفية إنفاقها. وثالثها «عدم التفاهم على الواجبات المنزلية»، فعدم تقاسم الزوجين لهذه الواجبات بصورة متفق عليها، ثم تجاهلها من أحدهما وإلقاؤها على عاتق الآخر، يزيد الأمر حدة، ويشرع كلٌّ منهما في إلقاء اللوم على الآخر بأنه لا يقدِّر المسؤولية الملقاة على عاتقه (Kory, F, 2009, P383).

هل تتشابه هذه المؤثرات مع المتزوجين حديثًا في الدول العربية؟

بشأن ذلك أجاب أفراد العينة بأن هناك منغصات يمكن أن تؤثر على العلاقة الحميمية، نوجز معطياتها في المحددات التالية:

- **ما يتعلق بـ«الثقافة الجنسية» وغيابها (عدم إشباع الشريك، غياب الحب والرومانسية، انعدام الحوار بشأن الرغبات، عدم تفهُّم الزوجين لطبيعة العلاقة وأسس نجاحها، عدم التوافق في توقيت الرغبة، البرود، الخجل).**
- **ما يتعلق بـ«المعاملة السيئة» (القسوة في التعامل، العنف، الإهانة، الخصام الدائم، التجريح بالكلام).**
- **ما يتعلق بـ«نزوات الشريك» (الخيانة، الشك، رغبة الزوج في الزواج من أخرى، عدم المصارحة، العلاقات غير الشرعية).**
- **ما يتعلق بـ«أدبيات التعامل» (انعدام التقدير والاحترام بين الشريكين، عدم فهم معنى العلاقة الحميمية وكيف يجب أن تكون، أنانية الطرف الآخر، الرفض، انشغال الطرفين الدائم عن بعضهما، مرض الزوجة أو تعبها بسبب أعمال المنزل).**
- **ما يتعلق بـ«ضغوط الحياة الاقتصادية»، مما قد يؤثر على العلاقات الحميمية ويسهم في إهمالها.**

ومن بين الأسباب التي تحول دون التوافق الزواجي، وتفضي إلى التوتر بين المتزوجين حديثًا، عدم استيعاب «الدور المتوقَّع» من أحد الشريكين تجاه الآخر، وهي قضية خلافية أساسية، فعدم قدرة الزوج أو الزوجة على أداء الدور المطلوب قد يؤدي إلى اضطراب في العلاقة.

في سياق متابع، تشير معطيات دراسية متعلقة بالعلاقات الزوجية إلى أنه من بين المشكلات التي يمكن أن تبرز في حياة المتزوجين، تدخُّل الآخرين في حياتهم الزوجية والأسرية الخاصة، مما قد يسبب مزيدًا من التأزُّم، باعتبار أن للبيوت أسرارها، ويجب ألا تُعلن هذه الأسرار أو يطَّلع عليها أحد، سواء كان من الأهل أو الأصدقاء أو الأقارب أو سواهم. بالنسبة إلى أفراد العينة: **هل يُعَد التدخُّل (ولا سيما من الأهل) سببًا للتأزُّم، أم أن الأمر عادي ولا بأس به إذا كان بهدف المساعدة والمعاونة؟**

حول ذلك وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال مفاده:

غالبًا ما يتدخل الأهل في شؤون أبنائهم المتزوجين، عن طريق أيٍّ من الآليات التالية يتدخل ذووكم في حياتكم الخاصة؟ يمكن اختيار أكثر من آلية:

1. **حل الخلافات**
2. **تربية الأبناء**
3. **الإعانة المادية (الاقتصادية)**
4. **المساندة في الظروف المَرضية**
5. **شؤون تدبير المنزل**
6. **الفضول**
7. **لا يتدخلون**

أظهرت الإجابات أهمية وجود الأهل إلى جانب المتزوجين حديثًا. فبالنسبة إلى ما يقرب من 30% يتوقف دور الأهل على حل الخلافات التي قد تطرأ بين الشريكين، إذ يحاولون أن يكونوا طرفًا لإصلاح ذات البين. وأشار بعضهم، بنسبة بلغت 22%، إلى أهمية دور الأهل في المساعدة على تربية الأبناء، وبنسبة بلغت 23% إلى دور الأهل في المساندة في الظروف المَرضية. وفي الوقت الذي اعتبر ما يقرب من 21% أن تدخُّل الأهل هو بدافع الفضول الذي لا ضرورة له والذي قد يكون «تدخلًا في غير محله لفظاظته»، أشار بعضهم، بنسبة بلغت 37%، إلى أن ذويهم لا يتدخلون في حياتهم. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (7): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب رأيهم في الآليات التي يتدخل بها الأهل في حياتهم الخاصة

مسلسل	الآلية	النسبة المئوية
1	حل الخلافات	%30
2	تربية الأبناء	%22
3	الإعانة المادية (الاقتصادية)	%18
4	المساندة في الظروف المَرضية	%23
5	شؤون تدبير المنزل	%10
6	الفضول	%21
7	لا يتدخلون	%37

لكن ماذا يمكن أن يحدث من جراء تدخُّل الأهل عند حدوث خلاف؟ هل ستتفاقم الأمور نحو الأسوأ؟

بشأن ذلك اعتبر 62% من أفراد العينة أن تدخُّل الأهل قد يؤدي إلى تأزُّم الأوضاع والمواقف بين الزوجين. في حين رأى 37% منهم عكس ذلك، وأن تدخل الأهل قد يُسهم في تهدئة الأمور واستيعاب الخلاف.

على ضوء هذه المعطيات وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال:

هل يُفترض أن تكون علاقة الأهل بأبنائهم المتزوجين حديثًا:

1. **ضمن حدود، ومن الأفضل وضع حد للتدخُّل؟**
2. **ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها؟**

وبيَّنت النتائج أن 83% ذكروا أنه يُفضَّل أن تكون هذه العلاقة ضمن حدود معينة، ولا ينبغي للأهل أن يفرضوا أنفسهم على حياة أبنائهم المتزوجين، لأنهم في الواقع أصبحوا في حكم العائلة المستقلة التي لها خصوصياتها وكيانها. في حين عبَّر 16% عن ضرورة وجود الأهل، إذ لا يمكن الاستغناء عن مشورتهم ونصائحهم للأبناء المتزوجين حديثًا.

نطرح موضوع تدخُّل الأهل نظرًا إلى ما هو شائع في معظم العائلات العربية من تداخل في مسارات الحياة العائلية بين الأبناء والآباء والأجداد والأقارب. ويذهب الأمر بعيدًا عندما يرى الأهل أن رعايتهم لأبنائهم لا تنتهي بمجرد انفصال الأبناء عن أسرتهم الكبيرة ليؤسسوا أسرة صغيرة، بل إنه تبقى للأب والأم حقوق وواجبات على أبنائهما ما داما على قيد الحياة. وشعور الأهل بالمسؤولية عن أبنائهم حتى بعد زواج الأبناء يطرح إشكاليات عن مسار العلاقات الزوجية القائمة، التي ربما تتهاوى عند تقرير الأهل نيابةً عن الأبناء مسائل تتعلق بحياة الأبناء الزوجية الخاصة، مثل: ضرورة الإنجاب، والإكثار من الأطفال، وطريقة تربية الأطفال، وما إلى ذلك. ومن ثَمَّ يشعر الأبناء المتزوجون بأنهم محاصرون من قِبل العائلتين (عائلة الزوج وعائلة الزوجة)، وهذا ما عناه معظم أفراد العينة بضرورة

أن تكون علاقة الأهل بأبنائهم المتزوجين حديثًا ضمن حدود معينة، وألا يتدخلوا حتى لا تتطور الأمور إلى ما لا تُحمد عقباه.

3.1.3 معطيات حول العلاقة القائمة ومظاهر التأزُّم

بالحديث عن أزمات الزواج المعاصر في المجتمع العربي، وواقع العلاقة القائمة بين المتزوجين، وبهدف الاطلاع على المسار الذي تتخذه هذه العلاقة لدى المتزوجين حديثًا، وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال يمكن على ضوء إجاباته استنباط ما هو قائم:

بعد هذه الفترة من الزواج، ماذا عن واقع العلاقة بينكما؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة:

1. **قليلًا ما نمارس العلاقة الحميمية**
2. **يزداد انتقاد الشريك لي أمام الآخرين**
3. **لم نعد نشعر بالسعادة كما كنا سابقًا**
4. **كثيرًا ما نتشاجر بسبب أمور تافهة**
5. **لم نعد نتبادل كلمات الإعجاب والإطراء**
6. **يتصرف كلٌّ منا بمعزل عن الآخر وبما يروق له**
7. **لا شيء مما ذُكر**
8. **شيء آخر...**

بيَّنت الإجابات أن ثمة مواقف تأزُّم تتجلى مظاهرها في: كثرة التشاجر بسبب أمور تافهة، بنسبة بلغت 24.3%. وقلة ممارسة العلاقة الحميمية، بنسبة بلغت 22%، فبعد سنوات قليلة من الزواج أصبحت هذه العلاقة في حكم الباردة. وعدم تبادل كلمات الإعجاب والإطراء والغزل التي باتت في حكم المنتهية، بنسبة بلغت 18.8%. وبنسبة بلغت 42.1% رأى بعضهم أنه لا شيء مما ذُكر يحدث في علاقاتهم. وبنسبة بلغت 12.3% تباينت إجاباتهم بذِكر شيء آخر مثل: «ازداد الحب والثقة والاحترام»، «توطدت علاقتنا العاطفية»، وهي أشياء إيجابية، مع عدم خلو إجاباتهم من الأشياء السلبية مثل: «اكتشفت الخيانة»، أي أن مجمل علاقات هذه النسبة لم تزل في حيويتها. كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

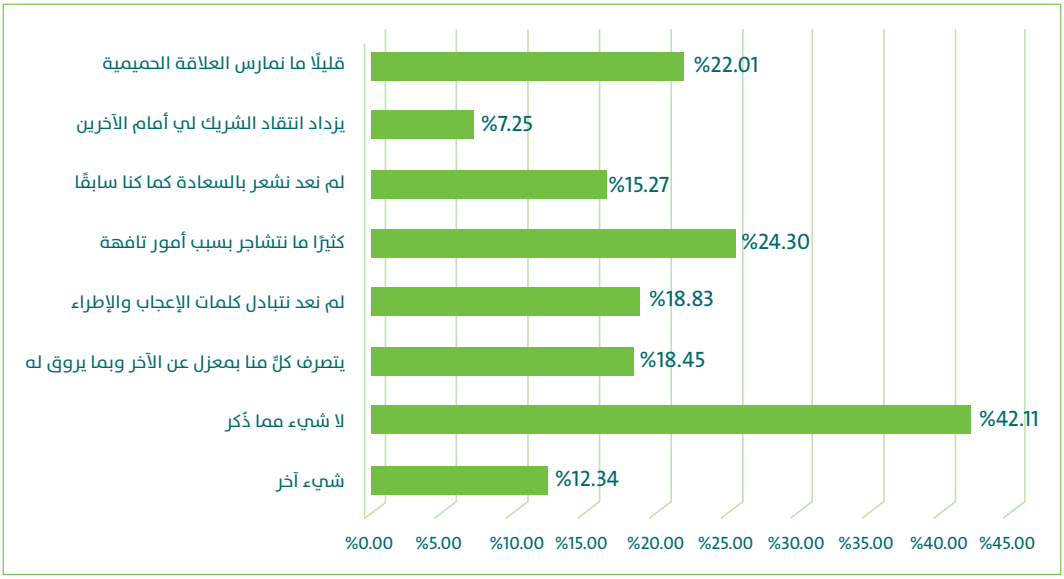

رسم بياني رقم (8): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب واقع العلاقة

تعكس مؤشرات ما تقدَّم أن أوجه التباين والاختلاف بين الرجل (الزوج) والمرأة (الزوجة) تبدو أكثر وضوحًا فيما يتعلَّق بالعلاقات الحميمية، وهذه حقيقة راسخة منذ مئات السنين، بل إنها سبب رئيسي للخلافات بين الزوجين، إذ إن - بناءً على مقولة شائعة - ما تريده المرأة هو ممارسة الحب، أما الرجل فهو لا يبحث إلا عن إشباع رغبته فحسب. وهذا يعني أن الرجال قلَّما يلتفتون إلى معايير العلاقات الحميمية ومتطلباتها، على عكس النساء اللاتي عادةً ما يعمدن إلى الرغبة بتنظيم مناسبات تهيئ أجواءً رومانسية. وهنا يكمن سر الاختلاف في تقدير متطلبات العلاقة الحميمية. وعلى ضوء ذلك يُلاحظ أن السواد الأعظم من طرفَي العلاقة الزوجية لا يناقشون هذه الاختلافات، بل إن كل طرف يتوقع من الآخر أن يتفهم احتياجاته، ولهذا يظهر التشاجر تارة، وعدم تبادل كلمات الإعجاب والإطراء تارة أخرى، أو يتصرف كلٌّ منهما كما يروق له.

وبهدف الاطلاع بصورة أكبر على ثغرات العلاقة الزوجية القائمة لدى المتزوجين حديثًا، وُجِّه إلى أفراد العينة السؤال التالي:

تتأزَّم علاقة الزوجين نتيجة تصرفات يقوم بها أحدهما، أيٌّ من التصرفات التالية إذا حدث يكون أكثر تأثيرًا (بالسلب) على علاقتكما:

1. **كذب أحد الزوجين على الآخر**
2. **تعمُّد الزوجة الإجهاض من دون علم الزوج**
3. **ممارسة أحد الزوجين العنف تجاه الآخر**
4. **شُرب الخمر أو تعاطي المخدرات**
5. **ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج**

6. **تجاهل أحد الزوجين للآخر وإهماله**
7. **قضاء أحد الزوجين أغلب الوقت خارج المنزل مع الأصدقاء أو مع عائلته**
8. **عدم تحمُّل مسؤولية البيت والأسرة**
9. **شيء آخر...**

رأى ثلث العينة، بنسبة بلغت 32%، أن الكذب هو الطامة الكبرى التي يمكن أن تؤثر سلبًا على العلاقة القائمة، ذلك لأن الارتباط بين الزوجين بمثابة عهد يُوجِب على كلٍّ منهما أن يُخلص للآخر في الحياة المشتركة، وإذا تحايل طرف أو كذب أو راوغ في مسائل العلاقة فمن شأن هذا أن يؤزِّم العلاقة، وقد يرتد بالسلب على واقع حياتهما الزوجية. إلى جانب ذلك رأى بعضهم، بنسبة بلغت 18.7%، أن التجاهل والإهمال من أبرز العوامل المؤثرة بالسلب في مسار العلاقة، لأن العلاقات تبدأ غالبًا بحب كبير من كلا الطرفين، وبعد مرور مدة معينة تدخل في مرحلة البرود، ويشعر أحد الطرفين بالضيق والانزعاج نتيجة تغير طباع وسلوكيات الطرف الآخر، ويتسرب إليه الإحساس بتجاهل وإهمال الطرف الآخر له، وعند ذلك تقل نسبة الرضا عن العلاقة، وتقل مشاعر الحميمية بين الطرفين، بل قد تقل القدرة على التواصل بطريقة صحية. وإلى جانب الكذب والتجاهل أشار بعض أفراد العينة إلى تصرفات أخرى يمكن أن تؤثر على استقامة العلاقة، منها: عدم تحمُّل مسؤولية البيت والأسرة، بنسبة بلغت 14%. وممارسة أحد الزوجين للعنف تجاه الآخر، بنسبة بلغت 6%. وممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج أو السعي نحو علاقات بديلة تبقى طي الكتمان، بنسبة بلغت 7%، ويحدث ذلك نتيجة لعدم الإخلاص أو نتيجة لنقص كفاءة أحدهما في التكيف والانسجام الجنسي أو النفسي وحتى الفكري، أو نتيجة لتعرض أحدهما للغواية وحب المغامرة والتجربة. وغيرها من التصرفات. في حين رأى بعضهم شيئًا آخر، بنسبة بلغت 8.78%، مثل: تدخُّل الأهل، أو الشك، أو الضغوط المادية. على نحو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (8): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب رأيهم في التصرفات الأكثر تأثيرًا (بالسلب) على العلاقة الزوجية

مسلسل	التصرف	النسبة المئوية
1	كذب أحد الزوجين على الآخر	%32
2	تعمُّد الزوجة الإجهاض من دون علم الزوج	%0.8
3	ممارسة أحد الزوجين العنف تجاه الآخر	%6
4	شُرب الخمر أو تعاطي المخدرات	%4
5	ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج	%7
6	تجاهل أحد الزوجين للآخر وإهماله	%18.7
7	قضاء أحد الزوجين أغلب الوقت خارج المنزل مع الأصدقاء أو مع عائلته	%7.5
8	عدم تحمُّل مسؤولية البيت والأسرة	%14
9	شيء آخر	%8.78

تختلف الآراء في تعريفها للحد الأدنى الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمرًا لا يُطاق، فثمة آراء تنظر إلى عدم الانسجام، والتقصير في الإنفاق (نتيجة الضغوط المادية ومتطلبات الحياة)، وفقدان التواصل (من خلال برودة العلاقات وانتفاء اعتبارات الاحترام والتقدير)، بوصفها أمورًا تبلغ حدًّا لا تُطاق معه الحياة الزوجية، ودرجةً من درجات العلاقة التي لا يستطيع الأزواج في العصر الحديث تحمُّلها.

بناءً على ذلك يمكن تصنيف الخلافات الزوجية وفقًا لمجموعة أسباب، وتبعًا لمراحل ظهورها، فبعضها يعود إلى ما قبل الزواج، مثل: سوء الاختيار، أو عدم توفير المسكن الخاص والمستقل، أو المغالاة في المهر الذي فُرض على المتقدم. وبعضها يعود إلى ما بعد الزواج، مثل: عدم التوافق، أو شعور الزوجة بالغيرة الجامحة، أو الخيانة، فضلًا عن اختلاف الميول والطباع والقيم. فماذا عن أفراد العينة؟

في هذا السياق وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال مفاده:

هناك أسباب تنشأ منها الخلافات بين الزوجين، بالنسبة إليكم هل سبق أن حدث أيٌّ منها في حياتكم الزوجية؟ يُرجى تحديد الأكثر احتمالًا لحدوث الخلافات:

1. **عدم التوافق بشأن الإنجاب**
2. **عدم مقدرة الزوج على تأمين مستلزمات الأسرة**
3. **اختلاف أسلوب الزوجين في تربية الأبناء**
4. **عدم الاحترام**
5. **عدم ملاءمة مسكن الزوجية**
6. **عدم التوافق الجنسي**
7. **الغياب المتكرر عن المنزل**
8. **الشك في وجود علاقات أخرى**
9. **الإنفاق الزائد على أمور لا أهمية لها**
10. **لا، لم يحدث**
11. **سبب آخر...**

وقد عكست الإجابات نتائج لافتة، منها: الإشارة إلى الاختلاف في أسلوب تربية الأبناء، بنسبة بلغت 32%. ثم عدم الاحترام، بنسبة بلغت 27%. ثم الشك في وجود علاقات أخرى، بنسبة بلغت 22%. فضلًا عن أسباب أخرى، كما هو موضَّح في الرسم البياني التالي:

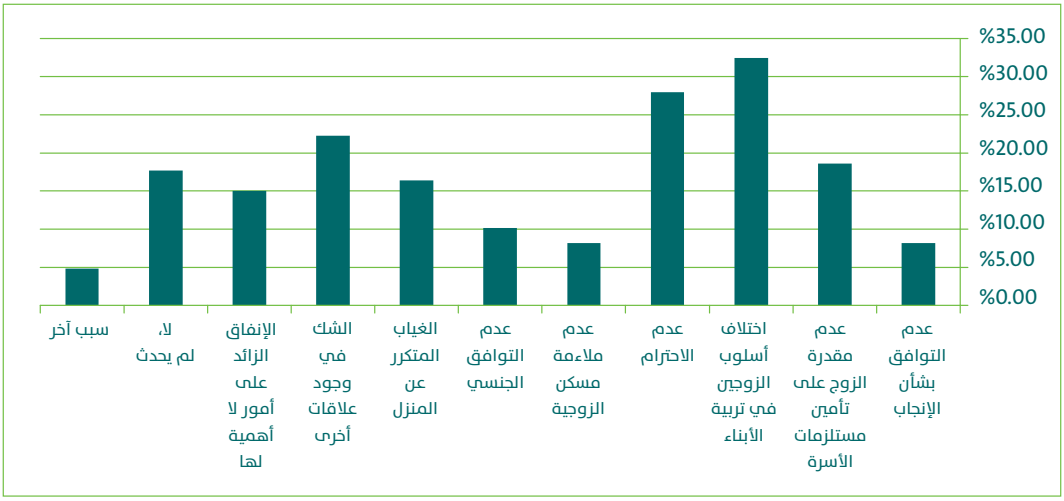

رسم بياني رقم (9): يبيِّن توزيع نسب أفراد العينة بحسب تحديدهم للأسباب الأكثر احتمالًا لحدوث الخلافات الزوجية

يأتي الإخلاص في مرتبة متقدمة من قائمة الرغبات المفضَّلة لدى الزوجات في الحياة الزوجية، بل إن أغلبهن يكنَّ على استعداد لإنهاء العلاقة إذا ما اكتشفن خيانة الرجل. مثل هذا - في حال وصل إلى أشده - قد يدفع أحد الطرفين أو كليهما إلى التخلي عن هذه الرابطة الزوجية. وهذا ما يمكن اعتباره من أبرز التداعيات التي تسهم في أزمات الزواج المعاصر. إلى جانب ذلك، ثمة مجموعة من الأسباب يمكن أن تلعب دورها في ارتفاع حدة الخلافات الزوجية، أبرزها «عدم وجود ثقافة أسرية واعية وصحيحة قبل الزواج بالنسبة للشباب حول مسؤولياته وواجباته، فيحصل نوع من التوترات خلال السنوات الأولى من الزواج، بسبب قلة خبرة شريكي الحياة، وعدم قدرة كلٍّ منهما على التكيف مع طباع الآخر. أما المشكلة الأبرز في الخلاف عند الأزواج القدامى (ممن مضى على ارتباطهم 15 سنة فما فوق) فتعود إلى سبب التعامل الجاف أو القسوة والعنف الذي يصل إلى حد الضرب وعدم تلبية الحاجات الجنسية» (طربيه، م، 2012، ص87).

تأسيسًا على هذه الاعتبارات توزعت إجابات أفراد العينة على أكثر من موقف يمكن بسببه أن يحدث نزاع وتوتر، مما يعكس بدوره أبعادًا نفسية واجتماعية وجنسية وعلائقية... وهكذا لا يمكن الرهان على زواج من دون توترات، لكن الزواج الناجح يتم عن طريق توافق طرفيه، من خلال الحرص على أن يكون هناك حد أدنى من التفاهم، والتقارب الفكري، والتقارب في الخلفيات الاجتماعية والثقافية، والتقارب في النظرة إلى الحياة، حتى لا تحدث التباينات المهيئة للخلاف بين الشريكين.

وتجنبًا لأي نزاعات زوجية محتملة، ينصح باحثون في شؤون الزواج ببناء العلاقة على أربع دعائم أساسية[20]، وهي:

20 Clara Lane (director of friendship center, U.S.A), "cupid is my business", Reading in marriage and the family, 3rd edition, for Landis, Judson & Landis, marry (1952), New jersey, prentice hall.

1. أن يشعر كل طرف في أعماقه بأنه في حاجة إلى الآخر (deep need).
2. أن يحترم كلٌّ منهما الآخر كإنسان قبل أن يكون زوجًا (respect each other as persons).
3. أن يقتنع الطرفان فعليًّا بأن علاقتهما لا بد أن يكون فيها الأنس والمودة (congenial tastes).
4. أن يصمم الطرفان على وجوب استمرار زواجهما (must be determined).

إزاء هذه النصيحة، **ماذا يرى أفراد العينة؟ وما اقتراحاتهم لحل الأزمات الناشئة في الحياة الزوجية بناءً على تجاربهم وظروف حياتهم المعيشة؟**

لمعرفة ذلك وُجِّه إلى أفراد العينة سؤال محوري مفتوح (لإبداء رأي وتقديم تصوُّر) حول مقتضيات حل الخلافات الناشئة بين الزوجين، وتقرير ما يمكن العمل عليه لتعزيز الحياة الزوجية:

كيف يمكن تحقيق السعادة الزوجية؟

تنوَّعت الإجابات فشملت مجموعة من الاقتراحات التي يمكن إدراجها كعوامل ومؤثرات تعزز الحياة الزوجية القائمة لدى المتزوجين حديثًا، ومن بين هذه الإجابات:

- **التواصل الدائم والمصارحة في كل الأوقات**
- **النقاش والحوار الهادئ لتقريب وجهات النظر**
- **الإيمان بقدسية الزواج**
- **الوعي بأن الزواج مسؤولية مشتركة بين الشريكين**
- **التغاضي عن المشكلات التافهة**
- **تبادل الآراء في حال وجود خلاف في جلسة عتاب رقيقة**
- **وضع حد لتدخُّل الآخرين في حياة الزوجين الخاصة**
- **عدم التسرع في اتخاذ القرارات**
- **تفهم الأدوار الموكلة إلى كل طرف من طرفي العلاقة**
- **التخطيط السابق للأمور ووضع خطط وأهداف لمستقبل الأسرة**
- **الخروج والسفر إلى أماكن سياحية لكسر رتابة الحياة الزوجية وتجديد حيوية العلاقة**
- **طلب النصح من ذوي الخبرة والمعرفة**
- **ضرورة المشاركة من وقت إلى آخر في دورات توعوية عن الزواج**
- **اللجوء إلى متخصصين لحل المشكلات الطارئة إن لم يكن بمقدور الزوجين حلها**
- **دعم مادي ضمن برامج رعاية اجتماعية وتمكين اقتصادي يُقدَّم إلى الأسر المحتاجة**
- **تقرير برامج ومقررات في المدارس والجامعات حول الحياة الزوجية وسبل نجاحها**

إضافةً إلى إجابات أخرى لا تقل أهمية عما ورد سابقًا، ومنها: التفاهم، التضحية، الصبر، التعاون، عدم التعصب والعناد، الحب...

وكلها مؤشرات تنبئ عن ضرورة وجود أرضية مشتركة من القيم الأخلاقية والتربوية والاجتماعية التي يمكن بدورها أن تسهم في التوافق بين الزوجين. وهذا ما يمكن التشديد عليه في خاتمة هذا المحور من أن التوافق بين الزوجين يُبنى على أساس مبدأ التكافؤ، ومثل هذا التكافؤ ضروري لنجاح الحياة الزوجية بوصفه يشمل تناسبًا أو تقاربًا في الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتوجه العلمي للزوجين، وكذلك المشاركة في بعض الميول والاهتمامات، والتقارب في النظرة العامة إلى مؤسسة الزواج، فضلًا عن قدرة كل طرف على إشباع الاحتياجات المتوقعة للطرف الآخر، خصوصًا الاحتياجات الجنسية، واستعداد الطرفين للحديث عنها، لأنه يمكن اعتبارها من أهم عوامل استمرار الحياة الزوجية الناجحة.

2.3 استنتاجات حول هذا الفصل

استنادًا إلى ما تقدَّم، لوحظ أن العلاقة الزوجية غالبًا ما يشوبها بعض التوترات والأزمات. فبالنسبة إلى أفراد العينة، وفيما يخص التوافق بين المتزوجين حديثًا، ثمة أسباب تؤدي إلى عدم التوافق والتأزُّم يتعلَّق أكثرها نسبةً بطبيعة العلاقة في حد ذاتها إذا ما تبيَّن أن هناك خيانة أو شكًّا في وجود علاقة أخرى للزوج، يليها عامل التوافق الجنسي الذي يبرز إلى الواجهة كسبب في فتور العلاقة بين الزوجين، هذا فضلًا عما يتصف به أحدهما من سمات شخصية تتعلَّق بالعناد والعصبية والغضب والتجاهل والبخل العاطفي وغير ذلك.

وقد خلصت المعطيات إلى استنتاجات مهمة، من أبرزها:

1. **فيما يتعلَّق بتدخُّل الأهل في حياة الزوجين، وما إذا كان هذا التدخُّل يسبب تأزُّمًا، أشار بعض أفراد العينة، بنسبة بلغت 37%، إلى أن ذويهم لا يتدخلون في حياتهم. في حين ذكر بعضهم، بنسبة بلغت 22%، أن تدخُّل الأهل إنما يكون لمساعدتهم على تربية الأبناء. وعبَّر بعضهم، بنسبة بلغت 30%، عن أن دور الأهل يتوقف على حل الخلافات بين الزوجين. في الوقت الذي اعتبر آخرون أن تدخُّل الأهل يكون بدافع الفضول، بنسبة بلغت 21%.**
2. **فيما يتعلق بتأزُّم العلاقة نتيجةً لبعض التصرفات، أشار أفراد العينة إلى أن مسار العلاقة قد يتأزَّم إذا تصرف أحد الزوجين تجاه الآخر بما لا يروق له. وكان على رأس لائحة هذه التصرفات: الكذب، بنسبة بلغت 32%، يليه التجاهل، بنسبة بلغت 18.7%.**
3. **فيما يتعلَّق بالأسباب الأكثر احتمالًا لحدوث خلافات بين الزوجين، تبيَّن أن اختلاف أسلوب الزوجين في تربية الأبناء احتل صدارة هذه الأسباب، بنسبة بلغت 32%، ثم عدم الاحترام، بنسبة بلغت 27%، ثم الشك في وجود علاقات أخرى، بنسبة بلغت 22%.**
4. **فيما يخص رأي أفراد العينة في كيفية تحقيق السعادة في حياتهم، تنوَّعت الإجابات فشملت مجموعة من الاقتراحات، منها: المصارحة، والإيمان بقدسية الزواج، والوعي بمسؤولياته، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، واعتماد التخطيط السابق ووضع الخطط والأهداف للمستقبل، والترفيه والسفر إلى أماكن سياحية.**

يمكن استنتاج أن مفهوم الأزمة في العلاقة بين المتزوجين حديثًا، ما هو إلا نتيجة لمؤشرات تتعلق بسلوك غير سوي أو غير متوقَّع، أو نتيجة لتباين حاد في الآراء والمواقف يمكن أن يظهر من طرف تجاه الآخر، ذلك لأن بناء العلاقة بين طرفَي الزواج يُفترض أن يحدث وفق مسار صحيح، وعندما يعمد أحدهما إلى الخروج عن هذا المسار بالتحايل والرفض والعناد والحقد، أو بالغيرة والشك، أو بالعنف، فقد يصبحان عندها في دوامة صراع وتوتر، وتتخذ العلاقة منحى سلبيًّا في التواصل والتفاعل، لتبرز إلى العلن «أزمة» في حياتهما.

خاتمة

يتطلَّب تكوين وحدة أُسرية جديدة من خلال الزواج مسؤوليات ومتطلبات، تُعرف - نظريًّا - بـ«المهام النمائية» التي يجب على الزوجين أداؤها، ومن هذه المهام:

التواصل الزواجي: من خلال التفاعل بين الطرفين عند أداء الأدوار والمسؤوليات الزوجية والأسرية على النحو الذي يتوقعه كل طرف من الآخر، فضلًا عن تقبُّل كلٍّ منهما لرأي الآخر، والتعاطف معه، وحرص كل طرف على التوفيق بين متطلباته الشخصية ومتطلبات العمل ومتطلبات الأسرة.

التكامل الوظيفي: أي أن يُكمل كل طرف جوانب النقص لدى الطرف الآخر، بما يساعد على الأداء الوظيفي الجيد للأسرة، فضلًا عن المساندة المتبادلة، والالتقاء على وحدة الهدف وأساليب التفكير والاهتمامات المشتركة لصالح الأسرة، وأن تتوفر لدى كل طرف القدرة على معرفة المزايا والإيجابيات في الطرف الآخر.

ويمكن من خلال «التواصل» و«التكامل» تعزيز طبيعة العلاقة المفترضة، عن طريق بُعدين رئيسيين:

أولهما: أن تكون الصلة «حميمية» في طابعها. وإن لم تكن، فهل يعني انتفاؤها بداية الاضطرابات في العلاقة مما قد يؤدي إلى الانفصال وكأن الحب هو المقوم الأساسي للعلاقة الزوجية؟ لهذا لا بد من تعزيز أواصر الصلة.

ثانيهما: يتضمن معنى «الالتزام»، وثمة فرص عديدة أمام الأفراد والجماعات والأسر كي تعمل على تأسيس حياة أسرية آمنة، انطلاقًا من التوافق الزواجي. ولعل أهمية المؤشرات المتعلقة بالتوافق الزواجي تكمن في ارتباطها بالصفات التي تنبئ عن الانسجام والتناغم، وتلك المتعلقة بشخصية كل طرف على حدة. كما أن التحرر النسبي من الصراعات يتعزز بوجود الحد الأدنى من الاتفاق المقبول بين طرفَي الزواج على الموضوعات المتعلقة بحياتهما المشتركة، فالدخل ومستويات التعليم بالنسبة إلى الزوج، وتناسب الزوجة في المكانة الاجتماعية والاقتصادية، والسن، والدِّين، وتقاربهما ذهنيًّا ونفسيًّا، وتوافقهما عاطفيًّا وجنسيًّا، كلها متغيرات ترتبط إيجابًا مع الحياة الزوجية المستقرة.

على الرغم من أن مؤسستَي العائلة والزواج كانتا وستظلان المحور الرئيسي للحياة الإنسانية في كل المجتمعات، فإنهما تتعرضان كغيرهما من مؤسسات المجتمع لموجات التغيير المستمرة من ناحية التكوين والتوجهات والحجم وتعدد أشكال العلاقات والتفاعلات والارتباطات فيهما، ولم يقتصر التغيير على تركيب الأسرة، بل تعداه إلى طبيعة التوقعات لدى الناس عن علاقاتهم بالآخرين، كما في حالة الزواج المعاصر لدى المتزوجين حديثًا، حيث أظهرت معطيات هذه الدراسة وتحليلاتها تحديات تواجه المتزوجين حديثًا في العالم العربي، لذا يمكن الخروج بالتوصيات التالية.

توصيات تنفيذية

بناءً على استطلاعات الرأي المعتمدة، عن تقييم المتزوجين حديثًا لعلاقاتهم الزوجية القائمة، وتأسيسًا على ما يكتنف حالة الزواج العربي من معوقات وتحديات، أصبح السعي إلى خطوات عملية تحافظ على الزواج وتعزز استقراره أمرًا مهمًّا للغاية، وفي سبيل ذلك نورد جملة من التوصيات التي يمكن تنفيذها وفق ثلاثة مستويات:

1. على مستوى السياسات الرسمية

- **تطوير سياسات وبرامج للتمكين الاقتصادي للشباب المقبلين على الزواج، أو المتزوجين حديثًا بشكل عام، ويشمل ذلك تبني حزمة من السياسات التي تهدف إلى تمكينهم من السكن ودعمهم اقتصاديًا بشبكة أمان اجتماعية، وحزم التوظيف، ومِنح الزواج عن طريق استحداث صناديق للزواج.**
- **تشديد الجهات الحكومية على ضرورة إجراء الفحص الطبي لطرفَي الزواج قبل الزواج، وتأكيد وزارة الصحة على إصدار شهادة معتمدة تبيِّن نتائج الفحص، تجنبًا لأي انتكاسات صحية تؤثر على الزوجين أو الأبناء لاحقًا، وحرصًا على تفادي مشكلات العلاقة الزوجية التي تفضي إلى الطلاق، مع ضرورة أن يشمل الفحص الطبي فحصًا للصحة النفسية كذلك.**
- **تبني حزمة سياسات صديقة للأسرة تدعم التوازن بين العمل والأسرة، وتشمل مد الإجازات ذات الصلة، ووجود حضانات في أماكن العمل، وسياسات عمل مرنة خصوصًا للمتزوجات حديثًا والأمهات.**

2. على مستوى البرامج

- **استحداث برنامج استرشادي لتأهيل المقبلين على الزواج مبني على المعطيات التي وردت في هذه الدراسة، والنظر في إلزام المقبلين على الزواج في الدول العربية بهذا البرنامج. وفي سبيل ذلك، يتعين إنشاء لجان شبه إقليمية لتدارس أفضل الممارسات الوطنية في برامج تأهيل المقبلين على الزواج.**
- **العمل على إنشاء مراكز استشارات أسرية، مع توعية أفراد المجتمع بأهمية هذه المراكز للتعامل مع المشكلات التي تنشأ بين الزوجين، على أن تتولى المراكز بدورها تزويد طرفَي الزواج بمهارات تمكنهما من التعامل مع التحديات التي تواجه علاقتهما الزوجية.**
- **تضمين المناهج التعليمية في المرحلتين الثانوية والجامعية (خصوصًا في نهاية السنوات الجامعية) مواد دراسية تتعلق بالزواج وسبل استدامته والمهارات الحياتية ذات الصلة.**
- **إدراج «المهارات الوالدية» كبرامج تعليم، أو تقريرها كبرامج تدريس أو تدريب، بوصفها مقررات تعمل على توعية الآباء والأمهات بأساليب رعاية أطفالهم، ولكون هذه المهارات تعزز من جوانب القوة في حياة الزوجين، ولا سيما فيما يتعلَّق بالحلول المناسبة للمشكلات الأسرية الناتجة عن الضغوط النفسية، من خلال ما يُعرف بـ«التربية الإيجابية وأساليبها».**

- تقرير ورش عمل، سواء من هيئات رسمية أو أكاديمية، والعمل على إعداد برامج تأهيل الشباب لتحمُّل مسؤولياتهم الأسرية، ويمكن تنظيمها أسبوعيًّا أو شهريًّا، ويقدمها أخصائيون في الإرشاد النفسي والتربوي والاجتماعي، وتستهدف المقبلين على الزواج أو المتزوجين حديثًا، بهدف تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء أسر آمنة ومستقرة.

3. على مستوى المبادرات الأهلية

- إقامة وتطوير مراكز تأهيلية وإرشادية تعمل على تقديم خدمات تعزز لدى المقبلين على الزواج، أو حتى لدى المتزوجين حديثًا، «مسؤولية الحياة الزوجية». ويمكن في السياق ذاته اقتراح خدمات إرشاد زواجي تعمل وفق ثلاثة مسارات: المسار الأول: خدمات قبل الارتباط والزواج، وتتضمن برامج تأهيل المقبلين على الزواج، والتأهيل النفسي والاجتماعي والمهاري، وتوفير المعلومات عما ينتظر الشريكان في مرحلة الارتباط، من جهة الشعور بالمسؤولية الفردية والاجتماعية للزواج، وبيان خلفية الطرفين، تربويًّا وأخلاقيًّا وأسريًّا واجتماعيًّا وماديًّا ونفسيًّا وجنسيًّا، ومدى إلمام المقبلين على الزواج بالثقافة الجنسية، بأن يعرف الشاب والفتاة كل ما تجب معرفته من حقائق الحياة الزوجية ومطالبها والمعلومات الصحيحة عن ماهية النشاط الجنسي والعلاقات الحميمية. المسار الثاني: خدمات في أثناء الزواج، وتتضمن العمل على وضع برامج وورش تدريب تتعلَّق بتوجيه الزوجين نحو أهمية التفاهم والمصارحة والإخلاص في العلاقة، وإظهار الاحترام والحب والثقة، والتشديد على أهمية الصحبة الطيبة، ومراعاة الحقوق والواجبات، وتعزيز سبل المعاملة الحسنة، والمشاركة. المسار الثالث: خدمات ما بعد الزواج، فإذا حدث ما لم يكن في الحسبان؛ طلاق، أو فقدان الشريك بالموت، أو مرض الشريك المزمن، أو الإعاقة، أو زواج الرجل بأخرى، فهنا تتبدَّل الحياة، ويصبح من المهم العمل على برامج إرشادية لتخفيف التبعات وتفادي الآثار الناتجة عن كل حالة بما يناسبها من طرق وتعليمات، كأن يتم شمول المنفصلات أو الأرامل ببرامج تمكين اقتصادي.
- تنفيذ مبادرة لتنظيم حفلات الزواج الجماعية، كوسيلة مُثلى لتخفيف التكاليف الباهظة الملقاة على عاتق المقبلين على الزواج، ويمكن للمنظمات الأهلية والجمعيات غير الحكومية تنفيذ هذه المبادرة.
- تنظيم حملات توعوية واسعة، تشمل الخطاب الديني والإعلامي والأدب والفن والدراما والمنصات الثقافية والاجتماعية، بهدف التوعية بالزواج وقيمه واستدامته، في ظل ما يواجه الشباب من اضطرابات فكرية محيطة بهم.

المراجع

المراجع العربية

1. الأحمر، أحمد سالم، (2004). علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير. الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت.
2. الترمانيني، عبد السلام، (1984). الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام. سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 80.
3. الحسن، إحسان محمد، (1981). العائلة والقرابة والزواج. الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
4. الخولي، سناء، (1988). الزواج والعلاقات الأسرية. دار النهضة العربية، بيروت.
5. الساعاتي، سامية حسن، (1981). الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. دار النهضة العربية، بيروت.
6. السعيدي، سمير، (2000). أصل العائلة العربية وأنواع الزواج القديمة عند العرب. دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت.
7. الشطي، عدنان عبد الكريم، (1995). الزواج والعائلة: التحليل النفسي والاجتماعي للعلاقات الأسرية، مراجعة حسان خلف. مركز الاستشارات السلوكية، الكويت.
8. الشماري، عليا الشريف، (1995). الزواج. منشورات دار البحر الأبيض المتوسط، تونس.
9. الطبرسي، رضي الدين أبو نصر الحسن بن الفضل (من أعلام القرن السادس الهجري)، (1973). مكارم الأخلاق. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، العراق.
10. العدناني، الخطيب، (2000). النكاح وأصول الزواج في الإسلام. مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.
11. العمر، معن خليل، (2004). علم اجتماع الأسرة. دار الشروق، عمان، الأردن.
12. المطلق، عبد الملك بن يوسف، (2006). زواج الفرند بين حكمه الشرعي وواقعه المعاصر. دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
13. النجيري، محمود، (1995). ظاهرة الزواج السري: الوقائع والأسباب. دار البشير للطباعة والنشر، القاهرة.
14. إبراهيم، هلال يوسف، (1999). أحكام الزواج العرفي. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
15. إسماعيل، محمد رشدي، (1983). أحكام الزواج في الإسلام. مكتبة وهبة، القاهرة.
16. أحمد، عباس، (1982). نظام الزواج والأسرة: مقدمة عامة بالإشارة إلى المجتمعات الصغيرة. مكتبة المكتبة، العين.

17. بركات، حليم، (1991). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

18. بنت محمد، جواهر، (2002). سنة أولى زواج. دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض.

19. جلبي، علي عبد الرازق، (2001). تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والاستراتيجيات. الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

20. حسب الله، علي، (د. ت). الزواج في الشريعة الإسلامية. دار الفكر العربي، القاهرة.

21. حطب، زهير، (1976). تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. معهد الإنماء العربي، بيروت.

22. دعبس، محمد يسري إبراهيم، (1995). الأسرة في التراث الديني والاجتماعي. دار المعارف، الإسكندرية.

23. سلطان، صلاح، (2005). الحياة الزوجية في الواقع المعاصر: مشكلات واقعية وحلول عملية. سلطان للنشر، القاهرة.

24. شكري، علياء، (د. ت). الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

25. طربيه، مأمون، (2011). علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة. الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.

26. طربيه، مأمون، (2012). السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة. دار النهضة العربية، بيروت.

27. عطوي، محسن، (2009). اختيار الشريك بين العقل والعاطفة. دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

28. غريب، سميحة، (2008). الجنة في بيوتنا: خطوة بخطوة نحو الزواج الناجح. منشورات جنا، الإسكندرية.

29. قبلان، هشام، (1999). الزواج في الإسلام وأشكال الزواج المستحدث. مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

30. كاخيا، طارق إسماعيل، (1982). الزواج الإسلامي، دار العلم للطباعة والنشر، جدة.

31. كبارة، عبد الفتاح، (2013). الزواج المدني: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، منشورات دائرة أوقاف طرابلس، لبنان.

32. كحالة، عمر رضا، (1985). الزواج. مؤسسة الرسالة، بيروت.

33. مالك، حنا، (1978). الأحوال الشخصية ومحاكمها لدى الطوائف المسيحية في سورية ولبنان. الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

34. مدكور، محمد سلام، (1978). الوجيز لأحكام الأسرة في الإسلام. دار النهضة العربية، بيروت.

35. مرسي، محمد مرسي، (2009). تأخر زواج الفتيات: العوامل الاجتماعية والاقتصادية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

36. مغنية، محمد جواد، (1979). الفقه على المذاهب الخمسة. الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت.

37. موسى، كامل، (2007). إلى العروسين: ما ينبغي معرفته قبل إجراء عقد الزواج. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

38. مؤمن، داليا، (2004). الأسرة والعلاج الأسري. دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.

39. ياسين، بو علي، (1979). أزمة الزواج في سورية. دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت.

40. يوسف، حسن محمد، (د. ت). اختيار الزوجين في الإسلام وآداب الخطبة. دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1. Amini, Ibrahim (...): principles of marriage family ethics, a sariyan publication.

2. W. Robert, smith (1973): kinship and marriage in early Arabia, united publishers, Beirut.

3. Landis, Judson & Landis, marry (1952), reading in marriage and the family, 3rd edition, New jersey, prentice hall.

4. Russell, Bertrand (2001), marriage and morals, New York, routledge.

5. Browning, don & Green, Christian & White, john (2006), Sex, marriage and family in the world religions, New York, Columbia university press.

6. Bier man, Jim (2008), of sound mind to marry: a reality check from the marriage counselor for pre-wedding, paeger publishers.

7. RICHARD T. SCHAEFER (2008), SOCIOLOGY, McGraw-Hill international edition, New York.

8. KORY Floyd (2009), Interpersonal communication, McGraw hill New York.

9. Michal w. passer, Ronald. Smith, psychology, fifth edition, McGraw-Hill international edition, New York, U.S.A, 2011.

10. SCHAEFER, RICHARD (2008), sociology, a brief introduction, 7th ed, New York, McGraw-Hill.

11. Bernard, Jesse (1964), “the adjustment of married mates”, unhand book of marriage & the family, harlod christensen, Chicago, rand mcnally company, 1964.

أطروحات جامعية

1. نظرة الزوجة اللبنانية إلى الحياة الزوجية بين الإرث التقليدي وتحقيق الذات، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع للطالبة سلام شمس الدين، إشراف الدكتور رشيد شقير، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2015، بيروت (غير منشورة).

2. المحددات الاجتماعية لاتخاذ القرار الأسري لدى المرأة اليمنية، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع للطالبة إيمان الجوفي، إشراف الدكتورة رجاء مكي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2015، بيروت (غير منشورة).

3. أثر سوء التوافق الزواجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة من خلال اختبار MMP12 (دراسة ميدانية)، إعداد الطالبة فطيمة ونوغي، مذكرة بحث أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، إشراف الدكتور نبيل مناني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العام الجامعي 2013-2014، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://core.ac.uk/download/pdf/35401787.pdf

4. ديناميات العلاقات الزوجية والخيانة، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم في علم الاجتماع للطالبة دانا اللحام، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2013، بيروت (غير منشورة).

5. ظاهرة الطلاق وانعكاساتها على الأبناء تربويًّا واجتماعيًّا - دراسة بالعينة، رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر في الخدمة الاجتماعية، إعداد سماح العياص، إشراف الدكتور مأمون طربيه، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، 2011، جبل لبنان، (غير منشورة).

6. أزمة مؤسسة الزواج والبدائل المتاحة، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم في علم الاجتماع للطالبة مريم السقا، إشراف الدكتور زهير حطب، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2010، بيروت (غير منشورة).

7. العلاقات المتبادلة بين الزوجين بين التأزُّم والتوافق، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم في علم الاجتماع للطالبة رانيا عبود، إشراف الدكتور زهير حطب، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2009، بيروت (غير منشورة).

8. المرأة المتزوجة وإشكالية التوفيق بين الدورين الأسري والمهني، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في علم الاجتماع للطالبة جنان نعيم، إشراف الدكتور طلال عتريسي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2008، بيروت (غير منشورة).

9. محددات اختيار الشريك الزواجي، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم في علم الاجتماع للطالبة حنان زعيتر، إشراف الدكتور علي سالم، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2008، بيروت (غير منشورة).

10. الزواج المؤقت في لبنان، رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الاجتماعية، للطالبة زينب إسماعيل جعفر، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 2007، بيروت (غير منشورة).

11. المعاش النفسي للحمل عند الأمهات العازبات، أطروحة ماجستير في علم النفس الاجتماعي من إعداد الطالبة خديجة زردوم، إشراف الدكتور شرفي محمد الصغير، جامعة منتوري-قسنطينة (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم علم النفس، العام الجامعي 2005-2006، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.manaraa.com/upload/4e0ee032-45ab-44a3-8d22-51ab3dee75f0.pdf

مقالات علمية

1. «القدرة التفاوضية للأخصائي الاجتماعي في الحد من مشكلة النزاعات الزوجية»، الدكتور عادل رضوان الهواري، مجلة «المنهج العلمي والسلوك» (مجلة علمية محكمة تصدرها جمعية المرشدين النفسيين)، العدد الحادي عشر، يناير 2012، جامعة طنطا، مصر.

2. «الجنوسة في فهم الشباب اللبناني: ثبات في الأحكام وتبدل في المواقف»، (استطلاع رأي)، الدكتور مأمون طربيه، نشرته مجلة «إضافات»، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السادس، ربيع 2009، بيروت.

3. "Sexual and Relationship Satisfaction in Young, Heterosexual Couples: The Role of Sexual Frequency and Sexual Communication", RickRoels MD, MSc, Erick Janssen PhD, The Journal of Sexual Medicine, Volume 17, Issue 9, September 2020. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1743609520307165

أوراق مؤتمر

1. الإسلام وتنظيم الأسرة، أعمال المؤتمر الإسلامي المنعقد في الرباط بتاريخ 24-29 ديسمبر 1971، تنظيم الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية والمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بيروت.

أبحاث ودراسات منشورة

1. حالة الزواج في العالم العربي، دراسة صادرة عن معهد الدوحة الدولي للأسرة، (2019). الطبعة الأولى، منشورات دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، قطر.

2. الحوار والديموقراطية في الأسرة اللبنانية، دراسة أعدتها الدكتورة فهمية شرف الدين والدكتورة لميا شحادة، (2012). منشورات دار الفارابي، بيروت.

3. الشراكة في الأسرة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، صادرة عن منظمة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، نيويورك.

4. تغير القيم في العائلة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/الإسكوا، (1995)، بيروت.

5. السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية، الدكتور زهير حطب وعباس مكي، (د. ت). منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت.

مواقع إلكترونية

1. «الأمهات العازبات ومخطط هدم الأسرة في تونس»، سليم حكيمي، موقع تدوينات تونسية (tadwinet.net). نُشر بتاريخ 2020/11/16.

2. «الزواج واختلاف اللغة والعادات»، مروة يوسف عاشور، موقع شبكة الألوكة الإلكتروني (www.alukah.net). نُشر بتاريخ 2015/12/19.

3. «الأمازيغ والعرب.. الزواج المختلط يرأب الصدع»، موقع عربي بوست الإلكتروني (arabicpost.net). نُشر بتاريخ 2015/8/19.

4. «10 أسباب وراء الطلاق في المجتمع الإماراتي»، عمرو بيومي، موقع الإمارات اليوم الإلكتروني (https://www.emaratalyoum.com/). نُشر بتاريخ 2013/9/6.

تحقيقات صحفية وإعلامية

1. «المراوغة تخمد نار المعارك الزوجية» (استطلاع)، مجلة كل الأسرة الإماراتية، أسبوعية اجتماعية، تصدر عن دار الخليج للصحافة، العدد 898، 2010/12/29.

2. «خمسة أبواب لعلاقة زوجية سعيدة» (تحقيق)، مجلة كل الأسرة الإماراتية، أسبوعية اجتماعية، تصدر عن دار الخليج للصحافة، العدد 898، 2010/12/29.

3. «كرامتي لا تسمح... ستار لافتعال المشكلات» (تحقيق)، مجلة كل الأسرة الإماراتية، أسبوعية اجتماعية، تصدر عن دار الخليج للصحافة، العدد 898، 2010/12/29.

www.difi.org.qa

www.difi.org.qa
ISBN: 978-9927170225
90100
9 789927 170225